الإثنين 1 شباط 2021
العدد 4260 السنة الخامسة عشرة
Lundi 1 Fevrier 2021 nº 4260 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
انتقال الثروة
إلى كبار المقترضين

● **حسن المحمود**
«إصلاح» نظام التقاعد
يقضم حقوق العمال

الأمجد سلامة
طريف لبنان
إلى الهاوية

شروط الغرب تتجدّد: تحرير العملة ورفع الدعم وهيكلة المصارف
حزب الله يستأنف الوساطة بين عون والحريري [2]

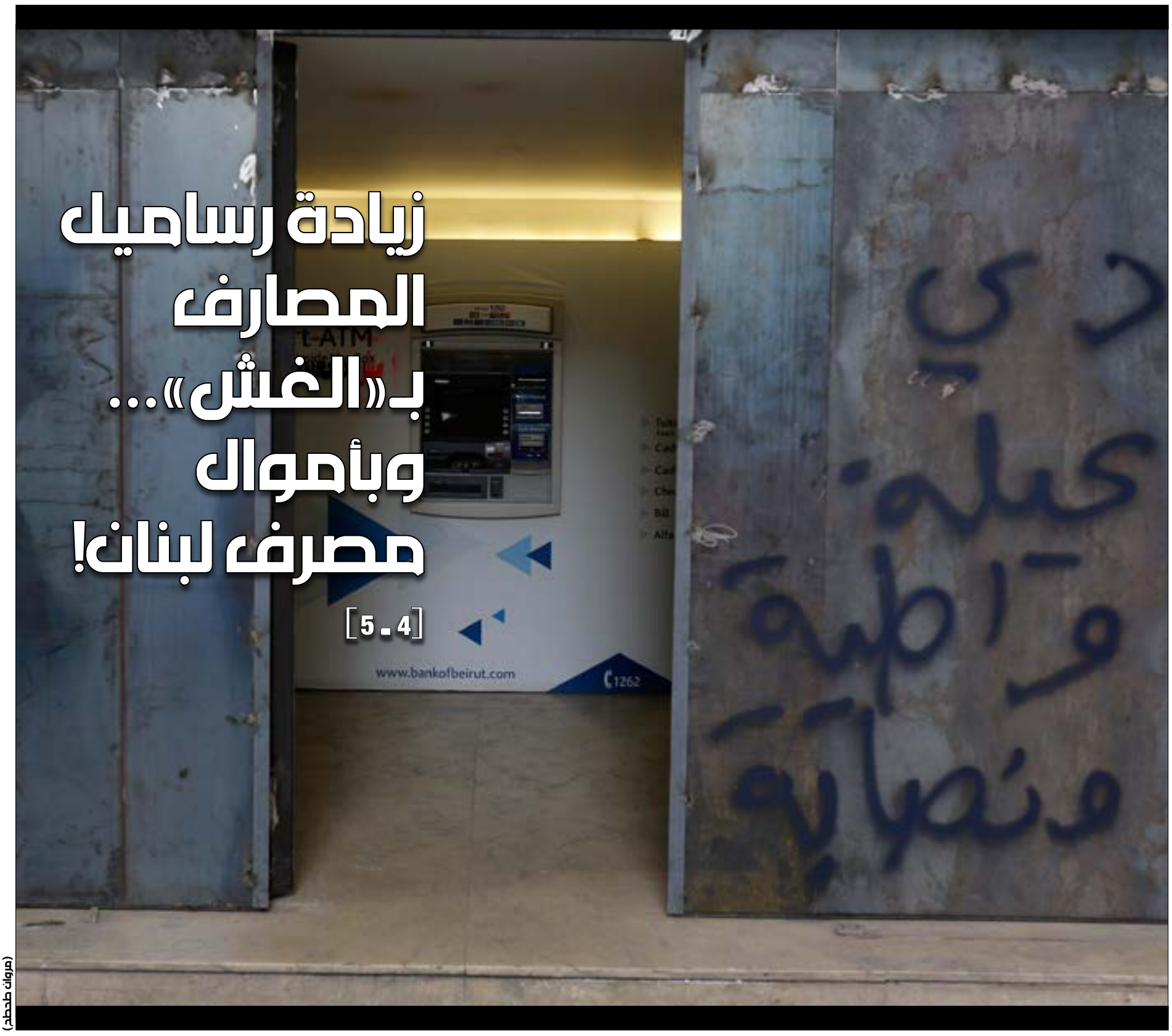

زيادة رساميل المصارف بـ«الغش»... وبأموال مصرف لبنان!
[4 ـ 5]

(مروان طحطح)

قضية اليوم

شروط الغرب تتجدّد: تحرير العملة ورفع الدعم وهيكلة المصارف

حزب الله يستأنف وساطته بين عون والحريري

إبراهيم الأمين

يبدو أنّ تطوراً ما حرّك المياه الراكدة في ملف تأليف الحكومة. وسواء عزا البعض الأمر الى الأحداث «اللغز» في طرابلس، أو إلى الاتصالات الجارية بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن لبنان، إلا أن قوى داخلية بارزة وجدت أنّ من الضروري العمل على وصل الكلام بين بعبدا وبيت الوسط. وحتى ساعات ليل أمس الأولى، كان حزب الله هو الجهة الأبرز الفاعلة على الخطّين، منطلقة من ضرورة وقف السجال بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري من جهة، وفتح كوّة في الجدار الحكومي المرتفع بين الجانبين. وينطلق مسعى الحزب من تقدير بأنّ هناك محاولات لدفع لبنان إلى مستوى أعلى من الضغوط المتنوعة، بغية دفعه إلى مزيد من الفوضى السياسية والأمنية المترافقة مع تدهور اقتصادي كبير، وسط مؤشرات سلبية نقلتها جهات دبلوماسية غربية إلى المسؤولين من مواقع مختلفة، تشدّد على التوجه إلى وقف أي دعم متوقع على صعيد البرامج المالية الكبيرة،

> **عون والحريري سمعا كلاماً واضحاً عن أنّ فشل المبادرة الفرنسية في صيغتها التي سيعرضها ماكرون سينعكس مزيداً من التدهور السياسي والاقتصادي، وتالياً الأمني في كل لبنان**

وصولاً إلى برامج الدعم الصغيرة التي تقع تحت عنوان مواجهة الظروف الاجتماعية الناجمة عن وباء كورونا.

وحسب المعطيات المتوافرة، فإن الحريري كان قد أعرب عن رغبته بعدم استئناف أي تواصل مع الرئيس عون في ظل ما أعلنه الأخير من مواقف تجاه الرئيس المكلف. الحريري هنا يهتم بالشكل وبالمضمون أيضاً. وهو يجد نفسه في موقع «غير القادر» على تحمّل «الإهانات المتوالية» من جانب الرئيس عون، سواء ما ورد في التسريب الصوتي الشهير، أو حتى ما نقلته «الأخبار» (يوم الجمعة الفائت) عن رئيس الجمهورية بشأن «قول الحريري الشيء وعكسه». وفي المقابل، يبدو الرئيس عون كما رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في موقع «عدم التساهل» مع محاولة محاصرتهما من خلال تركيبة حكومية تلائم «الخصوم» ولا تسمح بعمل «خارج جدول أعمال فريق سياسي داخلي متصل بأجندة خارجية».

لكن العنصر المستجدّ خارجياً هو رسالة فرنسية وصلت الى معنيّين في لبنان، بأن الاتصال الأميركي ــ الفرنسي بشأن لبنان مدّد مهلة تفويض المبادرة الفرنسية. وثمة خشية من أنه في حال مرور الفرصة من دون نتيجة، فإن الدور الأميركي قد يعود الى مستوى جديد من الضغوط القصوى مقابل انسحاب أوروبي وفرنسي على وجه الخصوص، علماً بأن مصادر فرنسية تقول إن باريس لا تزال تنتظر إشارات أميركية ــ إيرانية تتيح للرئيس ماكرون التحرك لبنانياً.

وبناءً عليه، فإن مبادرة حزب الله كانت على شكل تواصل غير معلن مع بيت الوسط، واتصال هاتفي طويل بين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس التيار الوطني الحر، تناول ملف التشكيلة الحكومية، وخصوصاً مسألة الضمانات التي يريدها التيار بشأن آليّة اتخاذ القرارات داخل الحكومة. ويُظهر التيار والرئيس عون رغبة واضحة في رفع عدد الوزراء إلى عشرين وزيراً، ما يتيح لفريقهم الحصول على مقعدين مسيحي (كاثوليكي) ودرزي (من حصة طلال أرسلان) الأمر الذي يسهّل الحصول على الثلث المعطل، علماً بأن الحزب أعطى التيار إشارات متنوعة الى استعداده للمساعدة في معالجة الأمر ولو بقي عدد الوزراء 18، من خلال التعهد بأن تشكل حصة الحزب الضمانة لكي يكون بيد الرئيس عون الثلث المانع لأي قرارات تشكل خطراً يجب مواجهته. وثمة معطيات غير واضحة حول شكل تعهد الحزب، سواء على شكل ضمانات تستند إلى طبيعة التحالف بين الطرفين، أو على شكل تفاهم بينهما على تسمية وزراء شيعة يكون بينهم من هو أقرب أو أكثر التصاقاً بالرئيس عون.

ويبدو أن عون والحريري سمعا كلاماً واضحاً حول أن فشل المبادرة الفرنسية في صيغتها الأخيرة المفترض عرضها في الزيارة المقبلة لماكرون إلى لبنان، سيتسبّب بمشكلة كبيرة تنعكس مزيداً من التدهور السياسي والاقتصادي، وتالياً الأمني في كل لبنان.

الضغوط القصوى اقتصادياً

في هذه الأثناء، تلقّت الجهات المعنيّة في حكومة تصريف الأعمال، أو في جانب الرئيس المكلف، المزيد من الإشارات السلبية حول موقف الغرب من أي دعم أو تعاون اقتصادي أو مالي مع لبنان. وسمع مسؤولون في الدولة كلاماً واضحاً حول «عدم وجود استعداد لدى أي دولة عربية أو غربية أو صندوق بإقرار أي نوع من المساعدة، ما لم يلتزم لبنان بخطوات عاجلة تشمل:

أولاً: تسهيل تأليف حكومة مهمّة وفق المبادرة الفرنسية،

ثانياً: إقرار المجلس النيابي والحكومة وبقية السلطات اللبنانية بأولوية ولامحدودية التدقيق الجنائي في مصارفات كل وزارات وصناديق الإنفاق اللبنانية من دون تحديد تاريخ أو سقف زمني،

ثالثاً: التزام التوصيات الأساسية لصندوق النقد الدولي لناحية إقرار موازنة مختلفة للعام 2021، على أن يجري العمل سريعاً على الآتي:

ـ تحرير سعر العملة ووقف أي دعم لسعر صرف الدولار الأميركي،

ـ وقف معظم الدعم القائم من قبل الحكومة لسلع استهلاكية،

ـ المباشرة في خطّة ترشيق القطاع العام ولو اقتضى ذلك تقليص حجمه،

ـ مباشرة خطّة إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

وحسب المصادر، فإن النقاش حول هذه الأمور يجري بصورة غير معلنة مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والذي يقول إن الجانب الفرنسي على تواصل دائم معه، وإنّ فريقاً من مصرف فرنسا المركزي دائم التواصل معه في بيروت وباريس لمناقشة الخطوات الخاصة بواقع مصرف لبنان وبمستقبل خطة هيكلة القطاع المصرفي. وبرغم أن الفرنسيين يرفضون التعليق على هذه المعلومات، إلا أنهم يؤكدون انتظار تعهدات من سلامة بخطوات عملية في القطاع المصرفي في شهر آذار المقبل.

ويفترض بحسب ما أعلن سلامة سابقاً، أن يعمد في نهاية شهر شباط الجاري، إلى إطلاق عملية تقييم لواقع المصارف اللبنانية كافة، لجهة التزامها بتوفير نسبة الـ 3 في المئة من الأموال المودعة لديها بالدولار وإيداعها لدى مصارف المراسلة في الخارج، وكذلك ما حققته المصارف على صعيد توفير زيادة رساميلها بنسبة 20 في المئة، علماً بأنه أتاح لمصارف استخدام أموالها الموجودة في لبنان وكذلك محافظها العقارية لإنجاز عملية الرسملة، إلا أنه يحاول الضغط على المصارف لاستعادة مبالغ من الخارج، ويجري الحديث عن توفير المصارف نحو مليازي دولار من الخارج في الأشهر الأربعة الماضية، وهو رقم يصعب التثبّت منه في ظلّ انعدام الشفافية. لكن الأكيد، بحسب معطيات مراجع مصرفيّة، أن المصارف الكبرى لم تنجز جميعها ما هو مطلوب منها، وأن مصارف متوسطة أو صغيرة بدأت الاستعداد لعمليّة استحواذ مرتقبة من جانب مصرف لبنان على جزء من أسهمها، في ظلّ عدم قدرتها على تلبية حاجات خطوتي الرسملة أو توفير الـ 3 بالمئة.

إشارات جديدة حول رفض الغرب أي دعم او تعاون اقتصادي او مالي مع لبنان (هيثم الموسوي)

تقرير

رئيس الاستخبارات الفرنسية في أبو ظبي لبحث الملف اللبناني:

المعتقلون اللبنانيون إلى الحرية في غضون يومين

صحيح أن إطلاق الإمارات سراح عدد من الموقوفين اللبنانيين لديها نتج عن جهود قام بها اللواء عباس إبراهيم منذ سنتين، لكن الخطوة لها دلالة سياسية أيضاً، خاصة أن زيارة إبراهيم إلى أبو ظبي تناولت الأزمة اللبنانية ككل

ميسم رزق

تعمّدت الإمارات أن تُكسب زيارة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الأخيرة إليها، دلالة بارزة. عاد إبراهيم حاملاً معه انفراجة في ملف الموقوفين اللبنانيين لديها. ملف عمره أكثر من سنتين، لم يكُن مُمكناً عزل بداية حلحلته عن الموقف الإماراتي من الأزمة اللبنانية، ليس من زاوية مسارها المحكوم بأفق مسدود وحسب، بل من ناحية التمايز عن الموقف السعودي، في ظل معلومات تتحدث عن تنسيق إماراتي - فرنسي للمساعدة في الحل.

فور عودته، قبل أيام، من زيارة لم تكن مُعلنة إلى الإمارات، أعلن إبراهيم في مقابلة مع قناة «الحرّة» الأميركية أن «قضية بعض اللبنانيين الموقوفين في الإمارات ستشهد انفراجة، قصدّ بها إطلاق سراح عدد منهم. أول المفرَج عنهم كانَ المواطن زيد الضيقة الذي وصل إلى بيروت على متن طائرة طيران الشرق الأوسط الآتية من دبي ظهر أمس، بعد توقيف امتد لأربعة أشهر. ومن المفترض أن يبدأ الآخرون بالوصول تباعاً وعددهم 10 موقوفين (إضافة إلى الضيقة)، إذ كشف إبراهيم أن عدد المعتقلين وصل إلى 30، وأن نحو نصفهم سيعود إلى لبنان، بعد وساطات امتدت لسنتين مع مسؤولين إماراتيين. وتوقعت مصادر مطّلعة أن يتم الإفراج عن الموقوفين العشرة الآخرين، تباعاً، في اليومين المقبلين. أما باقي المعتقلين، سواء الذين صدرت بحقّهم أحكام، أم المحالون إلى المحاكمة، فلا تزال قضيتهم عالقة.

تقاطعت مفارقات عديدة في توقيت هذه الزيارة. فالمعطيات التي أحاطت مسعى إبراهيم، تنبئ بمناخ جديد تُحاول الإمارات ضخّه تجاه لبنان بعدَ فترة طويلة جداً من الجفاء. فقبل زيارة المدير العام، فتحَت الإمارات أبوابها أمام رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الذي قصدها أكثر من مرة في الأشهر الماضية، وارتبطت بسفره إليها معلومات عن هبة إماراتية عبارة عن مليون جرعة من لقاح ضد كورونا. ويمعزل عمّا إذا كانت الإمارات ستلبّي طلب الحريري أو لا، فإن مجرّد وجود الحريري في الإمارات يُمثّل علامة في السياسة، بعد أن اتسمت علاقته بوليّ عهد أبو ظبي (الحاكم الفعلي للإمارات) محمد بن زايد بالجفاء.

ثم جاءت زيارة إبراهيم، وما نتج عنها في ملف الموقوفين، الذي تؤكّد مصادر بارزة أنه «ليس نتيجة لصفقة ما»، لتؤكد أن أبو ظبي تريد بث أجواء جديدة حيال لبنان. تقول المصادر إن «إبراهيم الذي يعمل على هذا الملف منذ عامين رأى أن التغيرات الإقليمية والدولية تتيح حل أزمة الموقوفين، فبعث برسالة إلى الإمارات. ولما أتاه جواب إيجابي، قصد أبو ظبي».

ويعزّز هذا الكلام، ما علمته «الأخبار» من معطيات تفيد بأن زيارة إبراهيم للإمارات لم تُكن محصورة بملف الموقوفين، بل أيضاً بالملف اللبناني ككل، وتحديداً الحكومة، فكانَ لافتاً «انفتاح المسؤولين الإماراتيين في ما خصّ مقاربتهم لمجمل الوضع اللبناني، وفي موضوع الحكومة،

> **الشكوك تبقى كبيرة في نيّات الإمارات وإمكانياتها بشأن حل الأزمة اللبنانية ككل**

على قاعدة إيجاد مخرج سريع لها»، علماً بأنهم وقفوا خلف الأميركيين والسعوديين في سياسة محاصرة لبنان. فما الجديد؟

بعد انتخاب الرئيس الأميركي جو بايدن، تحرّك الفرنسيون لإنقاذ مبادرتهم في لبنان. اتجهوا إلى الخليج لجس النبض في ما خصّ الأزمة اللبنانية. وعلى عكس الباب السعودي الذي كانَ مقفلاً، فتحَ الإماراتيون بوابتهم أمام باريس التي تقول المعلومات إنها أوفدت رئيس جهاز الاستخبارات الفرنسية برنارد إيميليه للاستفسار عمّا إذا كانَ هناك مجال للتعاون، ولم يأته الجواب سلباً.

الموقف الإماراتي المُستجدّ ليس تفصيلاً، ولا منفصلاً عن مسار الأحداث الأخيرة في المنطقة. فالتمايز عن الرياض لم يبدأ من اليمن، كما أنه لم ينته عند المصالحة الخليجية التي جُرّت إليها أبو ظبي على مضض.

في كل الأحوال، ثمّة من يضع إطلاق سراح الموقوفين اللبنانيين في الإمارات، ضمن إطار «سياسة تحسين الأخيرة لصورتها الملطّخة بجرم التطبيع مع العدو الإسرائيلي، والمساعدة في تخفيف التوترات لأجل تنظيف سجلّها».

لكن كي لا تختلط الواقعية بالمبالغات في الرهان على دور إماراتي، لا بدّ من الإشارة إلى نقطتين: الأولى، عدم اتضاح موقف المملكة العربية السعودية حتى الآن من الأزمة اللبنانية، ما يُمكن أن يحدّ من قدرة الإمارات على التحرك.

والثانية، هل يُمكن للإمارات التي صاغت اتفاق التطبيع - التحالف مع «إسرائيل»، وقد باتَت تجمعهما بيئة أمنية واستراتيجية، أن تساعد فعلاً في إنقاذ المبادرة الفرنسية والدفع في اتجاه تأليف حكومة يكون حزب الله جزءاً منها؟ الشكوك تبقى كبيرة في نيّات الإمارات وإمكانياتها، ولا سيما في ظل عدم تبلور أفق فعلي لسياسة الأميركيين الجدد في البيت الأبيض تجاه المنطقة حتى الآن.

تقرير

طرابلس: التقصير الأمني والسياسي في مرمى الانتقادات

عبد الكافي الصمد

أعطت الإجراءات الأمنية المسبقة التي اتخذه ق

تعمّدت الإم ا الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في طرابلس، يوم أمس، وزيارة وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي للمدينة، انطباعاً بأنّه لن يتم التساهل مع ما تصفه قوى السلطة بـ«أعمال شغب واعتداء على الأملاك العامة والخاصة من قبل المحتجّين»، كما حصل يوم الخميس الماضي وقبله.

هذه الانطباعات دفعت المحتجّين الذين احتشدوا بعد ظهر أمس في ساحة عبد الحميد كرامي (النور)، والذين انضم إليهم محتجّون آتوا من مختلف المناطق اللبنانية للتضامن مع طرابلس، إلى إبقاء تحرّكاتهم سلمية وتحت السيطرة، لإدراكهم أنّ ردّ الفعل على أيّ أعمال «تخريبية» سيكون قاسياً من الجيش والقوى الأمنية، خصوصاً بعد الانتقادات التي طالت الجهات الأمنية واتهمتها بالتقصير والتقاعس في حماية المؤسسات العامة والخاصة وأبناء المدينة، ممّن عانوا فيها فساداً وتخريباً.

فهمي تفقد مبنى بلدية طرابلس، واطّلع على الأضرار الناجمة عن الحريق الذي اندلع فيها ليل الخميس، وجال في سرايا المدينة والمحكمة الشرعية السنّية التي طالها حريق مماثل، وعقد اجتماعاً أمنياً، أكد بعده أنّ «القوى الأمنية لن تتهاون في الدفاع عن طرابلس وكلّ المناطق اللبنانية»، وشدّد على أنّ «القوى العسكرية كافة ستعمل بكلّ ما أوتيت من قوة لمنع المسّ بهيبة الدولة والتعرّض للأملاك العامة والخاصة». لكن تصريحاته لم تحل دون توجيه انتقادات عديدة إليه.

فقد اعتبرت مصادر سياسية لـ«الأخبار» أنّ فهمي تأخر «في زيارة المدينة التي اندلعت فيها أعمال شغب وجرى التعرّض لسرايا المدينة قبل 10 أيّام، وبعد مرور 3 أيّام على حريقي مبنى البلدية والمحكمة الشرعية، وعدم اتخاذ القوى الأمنية إجراءات أمنية مسبقة كافية كان بإمكانها الحؤول دون وقوع كارثة يوم الخميس».

زيارة فهمي التفقدية المتأخّرة لطرابلس لم تكن وحدها محل انتقاد، بل إنّ بيان قوى الأمن الداخلي أمس، الذي شرحت فيه ما حصل، نال انتقادات مماثلة. بيان المديرية أشار إلى أنّ «هذه المؤسسة قامت بحماية السرايا، لما تمثل من صورة للدولة وهيبتها، على الرغم من استماتة مثيري الشغب لاقتحامها باستخدامهم 16 قنبلة حربية، وحوالى 600 قنبلة مولوتوف وغيرها، بهدف قتل أكبر عدد من العناصر وإصابتهم، وحرق السرايا، وعندما فشلوا في مخططهم توجّهوا إلى مبنى بلدية طرابلس، وقاموا بحرقه»، وأنّ «القوى المولجة حماية السرايا لا يتجاوز عديدها من قوة مكافحة الشغب 100 عنصر، فضلاً عن العناصر الموجودين أصلاً في السرايا». وأشارت المديرية إلى أنّه أعطيت الأوامر للقوة الضاربة في فرع المعلومات ولسرية الفهود في القوى السيّارة بالتوجه من بيروت إلى طرابلس، «ووضعت الخطط اللازمة لحماية السرايا، وقد نفذت هذه الخطط الموضوعة بدقة لحفظ الأمن والنظام». إلا أن المصادر السياسية في طرابلس أشارت إلى أن «هذا البيان يدين قوى الأمن الداخلي ولا يبرّئها من تهم التقصير، لأن القوّة الضاربة في شعبة المعلومات وسرية الفهود قد وصلت إلى طرابلس ليل الأربعاء، بينما وقع حريق المحكمة الشرعية ومبنى البلدية بعد 24 ساعة، فأين كانت هذه القوى؟ وماذا فعلت كي تتفادى وقوع الكارثة؟».

ميدانياً، ومع أنّ الوضع بقي هادئاً وتحت السيطرة، قبل أن تشهد ساعات المساء رمي محتجّين السرايا بالحجارة، ردّت عليهم القوى الأمنية بالقنابل المسيلة للدموع، فإنّ مواقف عدد من المحتجّين في الشارع الطرابلسي كان لافتاً؛ فقد اتهم بعضهم حزبي الكتائب والقوات اللبنانية بأنهم قد «باعوا الثورة»، لافتين إلى أنّ «من يتحرّك بالريموت كونترول لا نريده». وأشاروا إلى أنّ «طرابلس تدفع الثمن عن كلّ المناطق اللبنانية، وفقراؤها خرجوا إلى الشارع لأنه ليس لديهم ما يخسرونه. كان لدينا رئيس حكومة واربعة وزراء من المدينة في حكومة واحدة، فماذا فعلوا لطرابلس؟». ورفض آخرون «تنديد السياسيين وفاعليات المدينة بما تعرّض له الحجر والزجاج والخشب، بينما لم يقولوا ولم يفعلوا شيئاً عندما كنّا نموت من الجوع أو من قلة الدواء».

محتجون ينتقدون تنديد السياسيين بما تعرّض له الحجر «فيما نموت من الجوع» (مروان بوحيدر)

على الغلاف

زيادة رساميل المصارف: بـ«الغش»... وبأموال مصرف لبنان

مُهلة تقديم المصارف طلبات زيادة رأسمالها انتهت مع نهاية كانون الاول. وفي 28 شباط تنتهي مُهلة إعادة تكوين سيولة خارجية بما لا يقلّ عن 3%. تسهيلات عديدة قدّمها مصرف لبنان خلال الفترة الماضية، من تمديد المهل والسماح للبنوك بالغش عبر استخدام العقارات لزيادة رساميلها، وصولاً إلى طرحه الاكتتاب بسندات دائمة في المصارف المُتعثّرة لمدّها بالسيولة. الطرح الأخير يعني استخدام أموال مصرف لبنان - وهي أموال عامة - لإنقاذ المصارف. ورغم ذلك ما زالت البنوك تُحاول التفلّت من تطبيق التعاميم. آخر الضغوط، مطالعة قانونية أعدّها رئيس جمعية المصارف سليم صفير، لتمديد المهل

(هيثم الموسوي)

ليا القزي

في اجتماع بين أحد المصارف الكبرى (من فئة الألفا) ولجنة الرقابة على المصارف، سألت الأخيرة عن الأدوات التي سيستخدمها المصرف ليتمكّن من تنفيذ التعميم الرقم 154 (إعادة تفعيل عمل المصارف في لبنان) الصادر عن البنك المركزي. ردّ المُدير التنفيذي للمصرف التجاري بأنّ حاكم «المركزي»، رياض سلامة، «أبلغنا أنّه في حال تعثّر أي مصرف عن الإيفاء بالتزاماته، فسيقوم مصرف لبنان بالمساعدة عبر الاكتتاب في سندات دائمة - Perpetual bonds». مثلاً، إذا أعطى مصرف لبنان 100 ألف دولار لأحد المصارف، فسيحصل في مقابلها على «سندات دائمة»، يُفترَض أن تكون غير قابلة للاسترداد ولا يتمّ التوقّف عن دفع الفائدة عليها إلّا مع إفلاس المصرف أو حصول «ظروف استثنائية». في المقابل يتمكّن المصرف المعني من إضافة المبلغ - الذي حصل عليه - إلى رأسماله، ليؤمّن زيادة الـ20% المطلوبة منه. في حال لجأ مصرف لبنان إلى هذا الخيار، يكون قد أعطى المال (من المال العام) و«أسهم» في رأسمال المصرف المعني، من دون «وضع اليد» قانونياً عليه. إلا أنّ مسؤولاً في إحدى الهيئات الرقابية يقول إنّه «حتى لو كانت السندات الدائمة لا تُعطي حاملها صلاحيات تنفيذية، لكن في حالة مصرف لبنان ستسمح له بفرض شروطه على المصارف، أكان في التعيينات داخلها أم في السياسة التي ستتبعها، وصولاً إلى تقرير دمج المصارف، ما دام قد أسهم في تأمين الزيادة المطلوبة لرأسمالها». يُمكن القول إنّ «المركزي» يُسهم في «إنقاذ» المصارف. يردّ المسؤول «الإنقاذ الحقيقي هو حين يوضع قانون جديد، وتحصل إعادة رسملة حقيقية عبر ضخّ عملة حقيقية من الخارج، وليس من خلال أدوات مزيفة كإعادة تخمين العقارات، أو تحويل الودائع إلى أسهم تفضيلية وسندات دائمة». فحالياً، كلّ ما يجري هو محاولات لضمان استمرارية المصارف في الداخل، من دون أن نكون في طور بناء مُستقبل لها، يُعيد الثقة المحلية والخارجية بها، ويؤمّن ربحية، وفائدة للاقتصاد الكلّي».

ليست «السندات الدائمة» الأداة الوحيدة التي طرح مصرف لبنان اللجوء إليها لتأمين زيادة الرأسمال لدى المصارف. فبحسب معلومات «الأخبار»، سعى سلامة خلال الفترة الماضية إلى تأمين «زبائن» ليتملّكوا أسهماً في أحد المصارف من «الفئة ألفا» (يملك أيضاً مؤسسات تابعة له في لندن وأستراليا)، على أن تتمّ العملية «بمساعدة» مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري. برز اسم «غولدمان ساكس» بشكل خاص في صيف 2019 حين أودع لدى «المركزي» وديعة بقيمة 1,4 مليار دولار نتيجة صفقة مع مصرف «سوسيتيه جنرال»، سُحبت من لبنان بعد الانخفاض الحادّ في موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية وتردّي الأوضاع. إلا أنّ مسعى «المركزي» لم ينجح، فما دام «المصرف لبنانياً لن يُساعده أحد، وخاصة شركة أميركية». لا ينحصر السبب في عدم اعتبار المؤسسات الأجنبية أنّ المصارف اللبنانية «صالحة» للاستثمار، ولكن أيضاً تاريخ الطرحين اللذين قدّمهما مصرف لبنان لمساعدة المصارف يعود إلى ما قبل شهر كانون الثاني، و«الاشتباه في الحاكم» في سويسرا بجرم اختلاس وغسل أموال، وارتفاع احتمال أن تؤثّر القضية على مكانة «المركزي» كمؤسسة، في علاقاتها مع المصارف والمؤسسات المالية الخارجية.

كيف ستتعامل المصارف إذاً مع التعميم الرقم 154، الذي صدر في 27 آب الماضي، ونصّ على إعادة تكوين السيولة الخارجية للمصارف بما لا يقلّ عن 3% من مجمل الأموال المودعة لديها بالدولار (تنتهي المهلة في 28 شباط المقبل)، و«الحثّ على» إعادة الأموال المُحوّلة إلى الخارج (بما يفوق مجموعه 500 ألف دولار أميركي) بما نسبته 15% للزبائن و30% لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات العليا التنفيذية وعملاء المصارف من الأشخاص المعرّضين سياسياً، وزيادة رؤوس أموال المصارف بنسبة 20% من الرأسمال كما كانت في 31 كانون الأول 2018؟

بالنسبة إلى زيادة رؤوس الأموال، انتهت المُهلة الثانية التي أعطيت للمصارف في 31 كانون الأول 2020 (كان يُفترض أن تنتهي في 30 حزيران 2020 ولكن مُدّدت بسبب عدم التزام العدد الأكبر من المصارف بموعدها)، وتنقسم المصارف إلى ثلاث فئات؛ الفئة الأولى من المصارف «ضمّت في ملفّها مقترحات غير قابلة للتطبيق، بإضافة سيولة لم تحصل عليها بعد، ناتجة عن استثماراتها في شركات أجنبية»، تقول مصادر لجنة الرقابة على المصارف. والفئة الثانية، «طلبت تمديد مهلة تقديم الطلبات لأنّها لم تؤمّن الزيادة بعد». أما الفئة الثالثة، «فهي العدد الأكبر من المصارف التي قدّمت طلبات لزيادة الرأسمال». ما هي الأدوات التي استُخدمت لذلك؟ «تحويل ودائع زبائن إلى أسهم تفضيلية، طلب إعادة تخمين محفظة العقارات التي تملكها، أموال داخلية، وقلّة قامت بتحويل أموال من الخارج لضخّها في رأس المال». تقول المصادر إنّ لجنة الرقابة تقوم حالياً بتخمين العقارات التي سُمح بزيادتها إلى الأموال الخاصة (الرساميل)، «ولكن العملية ستطول بسبب الظروف الاستثنائية، ففي الحالات الطبيعية، كانت العملية تحتاج إلى ما لا يقل عن ثلاثة أسابيع». وتُفرّق المصادر بين تقديم الطلب ضمن المُهلة الزمنية «بطريقة أرادتها المصارف لترمي المسؤولية عنها وتُظهر التزامها بالمُهل، وبين التصديق على الطلبات التي لم تتمّ بعد». جزء من التأخير سببه إداري وتأخر المجلس المركزي لمصرف لبنان في بتّ الطلبات، ويُفترض أن «يبدأ هذا الأسبوع عملية التصديق على زيادة رأسمال، بحسب ما وعد سلامة».

عديدة هي «أدوات الغشّ» التي قدّمها «المركزي» للمصارف ليُساعدها على عدم ضخّ «دولارات حقيقية» لإعادة تفعيل عمل القطاع المصرفي (أبرزها السماح لها باستخدام عقارات وإعادة التخمين العقاري بهدف زيادة الرساميل)، رغم ذلك لم تستطع الالتزام بها، ويدل ذلك على الإفلاس الحاد الذي تعاني منه. وقد بدأت المصارف تضغط على مصرف لبنان لإجباره على تمديد المهل. أطلقت الحملة علنياً في 26 كانون الثاني، مع «المطالعة القانونية» التي أرسلتها جمعية المصارف إلى سلامة، باسم رئيسها سليم صفير، وموضوعها «شمول قوانين تعليق المهل تلك الممنوحة للمصارف بموجب تعاميم مصرف لبنان». وبحسب المعلومات، فإنّ سلامة قد يتّجه إلى تمديد جديد للمُهل، ولا سيّما في ما خصّ زيادة الأموال الخاصة وتكوين حساب خارجي لا يقلّ في أي وقت عن 3% من مجموع الودائع بالعملة الأجنبية. المصارف تسعى إلى تمديد حتى حزيران 2021، على الأقل، وحُجّتها هي أنّه «لدينا النيّة للتنفيذ، ولكن من أين سنحصل على الدولارات اللازمة؟ في النهاية، سنكوّن الحساب الخارجي، ولكن الأمر بحاجة إلى بعض الوقت»، علماً بأنّ المصارف استمرت في الأشهر الماضية في «قنص» دولارات الناس من خلال تجميد «الدولارات الطازجة» التي يأتي بها الزبون، عبر إغرائه بمضاعفتها 2,1 مرّة ضعف المبلغ ثم رفعتها إلى 2,9 مرّة ضعف المبلغ، حتى بلغت حالياً في بعض المصارف 3,4 مرات (أي يُفتح لزبون يحمل 100 ألف دولار، حساب بـ340 ألف دولار. وهمي، سيُوقّع على تجميدها لفترة قبل أن يتمكّن من سحبها باللبناني!). مصارف أخرى دخلت «السوق السوداء» عارضة شيكات مصرفية للبيع بـ32% من قيمتها لقاء الحصول على دولارات. وتُفيد المعلومات أنّ مصارف تتواصل حالياً مع صرّافين ليساعدوها على «لفّ» دولارات من السوق، لتحوّلها إلى حساباتها لدى مصارف المراسلة في الخارج.

يقول أحد المسؤولين الماليين السابقين إنّه «صحيح أنّ المصارف في حالة إرباك وضعف، ولكن تمديد المُهل يعني ضرب ما تبقى من هيبة وحضور السلطة النقدية (مصرف لبنان)». لا يُمكن أن يتم أي تمديد «من دون ترافقه مع حجّة قوية وخطة واضحة ورؤية. عندها تُدرس حالة كلّ مصرف على حدة، والأرجح أن يكون هذا توجّه مصرف لبنان». ويعتبر المسؤول أنّ المصرف الذي لا يقدر أن يزيد 20% إلى رأسماله ويُكوّن حساباً خارجياً لا يقلّ عن 3%، «علماً بأنّهما الحدّ الأدنى للاستمرارية، يعني أنّ التمديد شراء لوقت ضائع والمصرف لا يُمكن أن يستمر».

البنوك تتهرّب من تعميم «لجنة الرقابة»

في 22 تشرين الأول الماضي، وجّهت لجنة الرقابة على المصارف المذكرة الرقم 2020/15 إلى المصارف، تُشرّح التعميم الرقم 154 وتُحدّد نسب الملاءة الواجب اعتمادها، وتطلب من كل واحد من المصارف أن يقدّم «استراتيجيته وخطّة عمله وتطوّر وضعيته المالية وربحيته... وتقييم المصرف الذاتي للمؤونات/ الخسائر الإضافية التي قد ترتّب». ولكن على جري عادتها، لم تلتزم المصارف بالمهلة المُعطاة لها رغم تمديدها، «ولم يتقدّم بعد أي مصرف باستراتيجيته»، بحسب مصادر «اللجنة». الخطط كانت مطلوبة لتُشكّل أُسس إعادة هيكلة القطاع المصرفي، عبر إجبار كلّ واحد منها على «الاعتراف» بخسائره الحقيقية ورؤيته المستقبلية، ولكنّ المصارف تتذرّع بعدم وجود مُعطيات واضحة (قيمة الموجودات، نسبة المؤونات، سعر الصرف) تُخوّلها وضع خططها، «من دون أن تطير جميع رساميلنا». مثلاً، بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي يجب ألا تقل المؤونات على توظيفات المصارف لدى «المركزي» عن الـ60%، في حين أنّ الأخير اعتمد نسبة 1,89%. النسبة التي ستُعتمد مُهمة لاحتساب الأموال الخاصة لكلّ مصرف، والتأخير في تنفيذ التعميم 154 ووضع خطة اقتصادية - مالية - نقدية للدولة، سيؤدّي حُكماً إلى عدم تنفيذ هيكلة جدية للقطاع المصرفي.

المصارف إلى «الصيرفة»

3منذ مدة، ومصرف لبنان يُروّج لرغبته في التوقّف عن مدّ الصرّافين بالدولارات وحصر الموضوع بين المصارف. تجدّد الحديث في الموضوع، قبل قرابة شهر، مع تقديم بنك بيروت لحاكم «المركزي» رياض سلامة، اقتراحاً لتطبيق القرار. مثلاً، إذا أراد أحد السكّان الحصول على 100 دولار أميركي لشراء تذكرة سفر أو تحويل راتب وغيره، يذهب إلى المصرف عوض التوجّه عند الصرّافين. المشكلة في هذا الطرح أنّه سيلقى معارضة ومحاولة لتفشيله من قبل «لوبي» الصرّافين، ومن غير أن تتضح إمكانية نجاحه في الحدّ من المضاربة على سوق الصرف. لذلك، يبحث سلامة في «صيغة حلّ» تجمع بين الصرّافين والمصارف التي يبدو أنّ سلامة وأصحابها يُحاولان إيجاد «عمل» لها بعد أن توقفت عن تقديم خدماتها «التقليدية»، إضافة إلى منحها القدرة على السيطرة على سوق الدولار التي تمثّل إحدى أدوات توزيع الثروة في الأزمات.

شركات «تنصب» الشيكات

أنتجت الأزمة اللبنانية «ظواهر» عديدة، تستغل خوف الناس من خسارة ودائعها، ولا سيّما بالدولار، فتُروّج لـ«خدمات» تدّعي أنّها «تُخلّص» الدولارات من المصارف اللبنانية. في حزيران الماضي، عرضت شركة مالية تقول إنّها تملك مكاتب في لبنان وقبرص ومصر على أشخاص سحب دولاراتهم من المصارف اللبنانية بموجب شيكات، واعدة بمساعدتهم على فتح حسابات في واحد من مصرفين في سويسرا تتعامل معهما، وقد وُعد الأشخاص بالحصول على 70% نقداً من قيمة كل شيك، على أن يحصل المصرف السويسري على 30% من قيمته، يتقاسمها مع الشركة المالية التي تلعب دور «الوسيط». وتشترط الشركة أن لا يكون الشيك ممهوراً بختم «يُدفع في لبنان»، الذي بدأت المصارف تُضيفه بعد حصول الأزمة، لتحصر عمليات إخراج الشيكات من لبنان. وقد طُرحت أكثر من علامة استفهام حول دور مصرف لبنان في «تسهيل» تهريب الدولارات بهذه الطريقة، لأنّ تحصيل الشيكات الدولية يجب أن يمرّ عبره. يؤكّد أكثر من عامل في القطاع المالي والمصرفي أنّ هذا الأمر هو «تنصيبة» على الناس، فأولاً «من المستحيل في وقت كان الشيك داخل لبنان قد فقد أكثر من 70% من قيمته، أن نجد من يدفع 70% من ثمنه نقداً». ثانياً، العملية لو تمّت فهي تهريب للأموال من لبنان، «لا تكون سهلة ومعروفة ومُنظمة إلى هذه الدرجة، بل تتمّ بالخفاء وبين زبائن مُحدّدين يكونون محظيين». وتُضيف المصادر أنّه خلال الأشهر الماضية، «كثُرت الشركات والأفراد الذين عرضوا على زبائن المصارف تحرير أموالهم، ليتبين أنّ الشيكات قد ارتُجعت لصعوبة تحصيلها، أو أنّ الوسيط قد فرّ بها».

> **سعى سلامة لتأمين «زبائن» عبر مصرف «غولدمان ساكس» ليتملكوا اسهماً في احد المصارف**
>
> **تعرض مصارف تجميد «الدولارات الطازجة» التي يأتي بها الزبون بعد مضاعفتها 3,4 مرّات**

تقرير

الشبهات مجدداً حول ملف طباعة الطوابع

ما زالت وزارة المال تتخبّط في ملف طباعة الطوابع المالية. فبعدما ألغت نتائج المناقصة الأخيرة التي كشفت عن وجود أسعار مرتفعة ناتجة عن مواصفات فنية مبالغ فيها، نفّذت عقداً رضائياً مع مطبعة محلية من دون أن تراقب المواصفات الفنية بحدّها الأدنى. فبحسب خبراء عاملين في مجال الطباعة، تبيّن أن الكميات التي طُبعت أخيراً وطرحت في الأسواق للمستهلكين، لا تتضمن شروط الحدّ الأدنى من المواصفات الفنية وتجعل الطوابع قابلة للتزوير بسهولة. ويجمع الخبراء، ومن بينهم خبير عمل سابقاً في الدوائر الرسمية، على أن الشروط الفنية بحدّها الأدنى غير متوافرة في الطوابع المالية التي طُرحت في الأسواق. «هو لا يحتوي على الشعيرات المرئية وغير المرئية، بل هو عبارة عن ورقة عادية تستعمل لطباعة الإشارات التي تلصق على بعض أنواع الزجاج». كذلك، تبين أن الطوابع المطروحة في السوق «ليس عليها تخريم خاص، بل أخضعت للتخريم العادي الذي يستعمل للفواتير وإيصالات القبض والدفع»، وأُسقط منها أيضاً «الحبر المتغيّر المستعمل حالياً على اليورو والدولار». وبدلاً من استعمال ما يسمى «الورق الأمني»، و«العلامة المائية» و«الحبر المتغير ضوئياً»، و«الحبر الأمني»، يستعمل حالياً نوع عادي من الورق بحبر عادي... كل ذلك يجعل الطابع قابل للتزوير والنسخ بسهولة، ويجعل المبالغ المدفوعة من وزارة المال ثمناً له مبالغاً فيها وغير مستحقة لأصحابها، رغم أن الوزارة تعتبرها كلفة منخفضة نسبياً. فهذه الكلفة ستصبح غالية إذا لم تطبّق الشروط الفنية.

هذا التفريط في المال العام يأتي بعد تنفيذ الوزارة عقداً رضائياً إثر فشل المناقصة السابقة التي حدّدت فيها مواصفات مبالغ فيها ترفع كلفتها، فبدلاً من تعديل المواصفات وإعادة المناقصة، قرّرت الوزارة، بدعم من ديوان المحاسبة، اللجوء إلى العقد الرضائي. كذلك من الواضح أن لجنة التسلم في الوزارة تحوم حولها الكثير من الشبهات.

(الأخبار)

(هروان طحطح)

رحيل

ميشال المر: رابع «الترويكا»

الأرثوذوكسي الحالم بـ«صنع» الرؤساء الموارنة

(أ ف ب)

هيام القصيفي

قد تكون العبارة الأشهر للنائب الأرثوذوكسي الراحل ميشال المر (1931 - 2021)، أن «العشب سيُنبت على أدراج بكركي». قال هذا الكلام في عز وقوف البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير ضد الوجود السوري ورعايته لقاء قرنة شهوان. هي العبارة التي التصقت به تماماً كما التصق به مشروع «طابق المر»، عنواناً لكل ما هو خارج اطار القانون ولو مقوننًا.

رحيل المر يفتح الباب امام مراجعة حقيقية من دون رتوشات، لحقبة سياسية مهمة من تاريخ لبنان، لا تتعلق بثروته كمهندس عمل خارج لبنان، ولا كيف راكمها لاحقاً كما جميع الذين استفادوا من ثروات هذا البلد بفعل وجوده في قلب النظام، أو بقربه من شخصيات ورموز سياسية قبل الحرب وخلالها، لأن مرحلة التسعينيات هي التي كرّست زعامة المر وحيثيته السياسية كاحد أبرز وجوه الوصاية السورية، وكـ«رئيس رابع» الى جانب الترويكا.

رجل أعمال ناجح، واحد من ممثلي الطائفة الارثوذكسية، كان يحلو له أن يعرّف عن نفسه - من دون وجه حق - بانه صانع رؤساء، وحالم بالرئاسة الماروني الأولى شأنه شأن كثير من الشخصيات الارثوذكسية، أصبح ابرز الشخصيات السياسية في مرحلة ما بعد الطائف، نائباً لرئيس الوزراء ولرئيس مجلس النواب وزيراً ونائباً عن المتن. لكن ليست هذه الصفات التي طبعت عمله السياسي، مجردة من أي شوائب حفرت عميقاً في حياة أهل المتن والمسيحيين واللبنانيين.

الاكيد أن المر تفوق على نفسه وعلى غيره من الشخصيات السياسية، بقدرته على تأمين الخدمات على كل المستويات، كانت يد «أبو الياس» تطال كل ما يمكن تأمينه من خدمات أمنية، وهي كثيرة في هذا المجال، حين بنى شبكة متنامية بفعل توليه وزارتي الدفاع والداخلية، من ضباط في مختلف الاجهزة أورثها لاحقاً لنجله (الياس المر) في الوزارتين، وإنمائية ومالية ومساعدات من كل الاتجاهات، عرف كيف يوظفها لحشد ناخبيه، من الذين ورثهم من أحزاب مسيحية سجن قادتها أو نُفوا، أو من طبقة جديدة من المنتفعين في دائرة الخدمات التي وفرها في مرحلة حساسة امتدت لعشرين سنة على الاقل. قدم المر خدمات لا تحصى لناخبيه. وهو في الواقع برع في هذا الجانب الخدماتي، وتمكن من خلاله من تأمين وظائف ومنازل ومدارس وجامعات. لكنه في المقابل ايضاً وفّر شبكة علاقات في بلدات المتن، من أعلاه الى وسطه وساحله، وامتد نفوذه الى خارج المتن، من خلال عمله كوزير للداخلية. وهذه وحدها قصة طويلة.

هي قصة صالون الخميس الذي كان يلتقي فيه في وزارة الداخلية نواباً ووزراء يستمعون إلى ما يقوله المر، ويطلبون تلبية كل ما يمكن أن تؤمنه الداخلية، وهي الوزارة المفتاح لكل الخدمات: محافظون، قائمقامون، «النافعة» وإدارة السير، وأجهزة أمنية ودائرة الاحوال الشخصية، ولوحات سيارات، ورخص بناء... هو الذي اجاب على الملأ، في مقابلة تلفزيونية رداً على سؤال حول المرفقعات التي أطلقت احتفاء بظهوره على التلفزيون وعمّا إذا كان اصحابها حازوا رخصة بذلك كما كان قرار الداخلية، بقوله: «منرخّصلهم». هي مزاريب الذهب والنفوذ الامتناهي في وزارة الداخلية، في عز الانفلاش الأمني والازدهار الاقتصادي - المالي الذي بنى عليه الرئيس رفيق الحريري مرحلة التسعينيات، فنمت معها شبكات متداخلة من التوظيفات والخدمات والمحاصصات، خدم من خلالها كثيرين، بعضهم انقلب عليه لاحقاً، تحكم في كثيرين وفي مفاصل الدولة وشرايينها من خلال تركيبة متكاملة، وثائق وأجهزة ومعلومات كانت في خدمته وخدمة مشروعه. لم يكن مشروعاً فكرياً - سياسياً ذلك

> كانت يد «أبو الياس» تطال كل ما يمكن تأمينه من خدمات امنية

الذي عمل عليه المر، بل كان مشروع السلطة المتكاملة التي تفرض نفسها على كل المكونات الاخرى، انطلاقاً من حيثية الطائفة الارثوذكسية، من دون أن يصبح زعيماً لها، مع صلات قوية مع النظام السوري، تعزّزت لاحقاً في حقبة الرئيس إميل لحود، ليس فقط لصلات المصاهرة بينهما (ابن المر تزوّج من ابنة لحود) بل أيضاً لتداخل المصالح مع متطلبات تلك المرحلة، فبقي فاعلاً فيها من دون وزارة جُيّرت لنجله الياس.

بنى شبكة علاقات سياسية ومالية واعلامية سمحت له بأن يطوّع بعض الاعلام لصالحه، ولا سيما في مراحل الانتخابات النيابية. وهو الذي أشرف على انتخابات بقوانين غازي كنعان، ووزير الداخلية الذي طوّع الانتخابات وفصّل إجراءها على مقياسه ومقياس حلفائه.

عملياً، ليس هو من عمل على مرسوم التجنيس، بل وزير الداخلية الذي سبقه بشارة مرهج، لكن المر الذي نفّذ المرسوم بحذافيره، ولم يعترض عليه، استخدمه بكل ما يمكن، في الانتخابات، من خلال تطويع اقتراع جزء من المجنسين في الصناديق. هو نفسه الذي كان يشرف على ملحق المرسوم الذي كان مقرراً صدوره لتأمين توازن مسيحي - إسلامي، وقد استلزم الكثير من عمليات «الابتزاز» لمسيحيين لبنانيي الاصل وسوريين وعراقيين كي يقدموا وثائقهم قبل أن يطاح الملحق.

السياسي الذي اقترب من الكتائب ومن القوات اللبنانية، حتى دعم الحملة التي أدت إلى انتخاب قائد القوات، بشير الجميل، رئيساً للجمهورية، قبل أن يسهم في الاتفاق الثلاثي، ورافق الراحل ايلي حبيقة في سيارته الى دمشق لتوقيعه في كانون الاول عام 1985. بعدها تعرّض لمحاولة اغتيال اتُّهم سمير جعجع بالوقوف خلفها.

كانت له اليد الطولى في استحداث اللقاء التشاوري عام 2002، في مواجهة لقاء قرنة شهوان، وشنّ سلسلة هجومات على صفير، قبل أن يقترح عليه لاحقاً أن يُنتخب رئيساً للجمهورية عام 2004 (مذكرات السادس والسبعون – أنطوان سعد) قائلاً عنه «إن مواقف غبطته أصبحت ضماناً للوجود المسيحي في لبنان والشرق».

المر الذي لوحق المتظاهرون من قوات وتيار وطني حر بإشراف نجله الياس، أصبح نائباً بتحالف مع العماد ميشال عون ودخل كتلته النيابية ليسحب منها لاحقاً. النائب الذي كانت له كتلة نيابية، تغيّرت أحواله بعد عام 2005. أصرّ على خوض الانتخابات، لا نجله الياس، ليصبح نائباً وحيداً بعد سنوات العزّ النيابية. علاقته بالاحزاب الأرمنية قد تكون الأطول والأرسخ، نظراً أيضاً إلى ارتباطاتها الخارجية، لكنها خضعت لاحقاً لتوازنات علاقة الطاشناق تحديداً بالعماد ميشال عون، من دون التخلي كلياً عن المر. وحافظ على علاقات بجيله من السياسيين والرؤساء، وفي مقدّمهم الرئيس نبيه بري، ومعه حبك كثيراً من الخيوط والتفاصيل والمشاريع السياسية.

الأكيد أن ميشال المر كان معجوناً بالسياسة بمفهومها اللبناني الذي يزاوج بين الخدمات والنفوذ من الداخل ومن الخارج، والانتخابات سبيلاً أول وأخيراً اليها. كان المتن محجته كما بتغيرن أولاً وأخراً، وأراد أن يصنع نموذجاً مختلفاً لزعامات أرثوذكسية متنية في قلب المتن الماروني - في مقابل نموذج فريد مثل البير مخيبر - لكنه لم ينجح إلا في مزاوجة السلطة والمال والخدمات. أي انتخابات متنية لم يكن له فيها باع طويل ورأي حتى بعدما بات خارج الوزارة، مع حضور متني عبر اتحاد البلديات وابنته ميرنا المر، ومفاتيح انتخابية بالعشرات والمئات، قبل أن يعود النفوذ العوني والقواتي والكتائبي الى المتن بقوة في الانتخابات البلدية والنيابية، ومع تسلم ابنه وزارتي الدفاع والداخلية أيضاً. انتخابات المتن الفرعية عام 2002، وإقفال تلفزيون المر، وانتخابات المتن بعد عام 2005، كلها كانت في مكان ما ساحة لعب ميشال المر يحاول فيها شبك نفوذه مع السلطة في لبنان كما كان يفعل إبان زمن الوجود السوري، وتركت أثرها كبيراً على المسيحيين وجوداً وحضوراً في السلطة والادارة. لكنّ الزمن تغيّر وتغيّرت رجالاته. نحو الأحسن أو الأسوأ؟ الوقت كفيل بتبيان ذلك. لكن ما لم يتغيّر هو أن وقائع حصلت في زمن الوصاية السورية والترويكا وتطبيق اتفاق الطائف، ليس من السهل القفز فوقها كأنها لم تكن. ميشال المر كان أحد أبرز رموزها.

كورونا

المؤشّرات كارثيّة رغم تراجع الإصابات

رأجانا حميّة

في وقت يسجّل فيه عدد الإصابات بفيروس كورونا تراجعاً، يواصل عدّاد الوفيات صعوده مع تسجيل 112 ضحية في الساعات الـ 48 الماضية (61 أول من أمس و51 أمس). المساران غير المتلازمين يعنيان أن الأمور على غير ما يرام، وخصوصاً أن مؤشر الوفيات يعدّ أساسياً في تحديد مدى تفشّي الفيروس وخطورته. لذلك، لا يعني انخفاض الإصابات أمس الى 2139 أن الأمور عادت إلى السيطرة، وإنما فقط ترجمة «ظرفية» لقرار الإقفال. عملياً، ومع العودة إلى الحياة الطبيعية، سيعود عدّاد الإصابات إلى ذروته السابقة.

ما يعني في تحديد مسار الفيروس اليوم هو مؤشر الوفيات، ونسبة إيجابية الفحوص ونسبة القابعين في غرف العناية الفائقة. وهي ثلاثة مؤشرات لا تزال تسجل نسباً مرتفعة وخطرة. ففي الأول، وصلت نسبة المتوفين إلى 3 آلاف و82 ضحية (منها 291 ضحية عن العام الماضي) أما إيجابية الفحوص فلا تزال عند عتبة 22% وهي نسبة عالية جداً، وكذلك الحال بالنسبة إلى عدد الحالات المقيمة في العناية الفائقة (952 حالة، منها 332 موصولة إلى أجهزة التنفس). هذه النسب، في بلد كلبنان، «كارثية»، وخصوصاً في ظل وصول النظام الصحي الاستشفائي الحكومي تحديداً، إلى طاقته الاستيعابية القصوى.

مع ذلك، يبدي وزير الصحة حمد حسن تفاؤلاً، وإن حذراً. إذ رأى أن «المؤشرات والمعطيات العلمية والميدانية تبشّر خيراً بأن تكون النتائج جيدة وواعدة وبأن تخفّ نسبة التفشي عند انتهاء فترة الإقفال».

وأعلن حسن، في تغريدة على «تويتر»، أن وزارة الصحة تبلغت رسمياً من منصة كوفاكس بوصول الشحنة الأول من لقاح «أسترازينيكا» في الأسبوع الاخير من الشهر الجاري، فيما تصل الدفعة الأولى من لقاح «فايزر» في منتصفه.

وتشهد منصة التسجيل للقاح إقبالاً غير مسبوق. وفيما حدّدت اللجنة الوطنية للقاح كورونا الفئات التي ستتلقى اللقاح ضمن الدفعة الأولى، لا يزال الجدل دائراً حول فئات أخرى، من بينها الحوامل والمرضعات. إذ طلبت اللجنة التقنية للكورونا والحمل من اللجنة الوطنية المتابعة للقاح ضم الحوامل والمرضعات ضمن «الدفعة الأولى» من المتلقّين، تماشياً مع الإرشادات والتوصيات الصادرة عن المراكز الطبية العالمية، وما صدر أخيراً عن منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى أنه «ليس هناك مانع من شمول الحوامل والمرضعات باللقاح»، على ما يقول رئيس اللجنة التقنية الدكتور فيصل القاق. وهذا المطلب «ضروري لحماية فئة هي بأسّ الحاجة إلى عناية خاصة».

ورغم أن لبنان لا يزال بين الدول التي تسجل حالات نادرة جداً بوفيات الحوامل (6 وفيات فقط من أصل 3082)، إلا أن ذلك لا يمنع من شمولهنّ ضمن الفئة الأولى انطلاقاً من اعتبارين أساسيين، أولهما تخفيف الضغط على النظام الصحي، وثانيهما تأمين الحماية للحامل والجنين، كما المرضعة الوليد. لذلك، «نشدد على ضرورة شمول الحوامل باللقاح. لا بل اعتبارهنّ من الأولويّات»، يختم القاق.

(مروان بوحيدر)

تقرير

ضحية جديدة للعنف الأسري
هل يحمي «الشرف» المتهم؟

هديل فرفور

خنقاً، قضت زينة كنجو (34 عاماً)، فجر أول من أمس، في منزلها الزوجي في منطقة عين المريسة في بيروت. هذا ما أفادت به تقارير الطبيب الشرعي والأدلة الجنائية، مؤكّدةً أن ثمة من «كتم أنفاس» الضحية العروس التي تزوجت قبل ستة أشهر فقط، فيما تُشير كل أصابع الاتهام الى الزوج ا. غ. (35 عاماً).

وفق وكيل دفاع الضحية المحامي أشرف الموسوي، فإنّ بلاغ بحثٍ وتحرٍّ صدر بحق الزوج المتواري حالياً والمتّهم بتعنيف زوجته بموجب دعوى قضائية مقدمة بحقه منذ شهرين، فضلاً عن اتهامه بسرقة سيارتها. وفي التفاصيل، أنّ خلافاً نشب بين الزوجين على خلفية «سوء إدارة البيت المالية وتعاطيه التجاري المشبوه»، بحسب الموسوي، لافتاً إلى أن المشتبه فيه «أقدم من دون موافقة زوجته، وبالتعاون مع عشيقته، على رهن سيارتها وأخذ هويتها وجواز سفرها وتوجه إلى إسطنبول بعدما أقفل باب المنزل الزوجي».

وبحسب رواية أهل الضحية، عاد ا. غ. من السفر الأسبوع الماضي وتواصل مع زوجته ليل الخميس «ليطلب فرصة أخيرة لتسوية الأمور». وبناءً على ذلك، توجهت الضحية مع زوجها إلى منزلهما، ليكون آخر اتصال لها مع والدها عند منتصف ليل الجمعة.

يقول الموسوي إن القوى الأمنية تحركت ظهر السبت بعد ورود بلاغ من قبل أحد الجيران يفيد بإقدام أحدهم على قتل زوجته،

> لا يزال الزوج المشتبه فيه يستخدم حساب الضحية على «فيسبوك»

«وبعد أن اقتحمت القوى الأمنية المنزل تبين أن المغدورة ممددة على سريرها ووجهها مغطى». اللافت إشارة عائلة الضحية الى فرار الزوج مصطحباً هاتف الضحية وأغراضها الشخصية، «وهو لا يزال يستخدم حسابها على مواقع التواصل الإجتماعي»، متخوّفة من أن يكون الهدف «تلفيق التهم لتبرير الجريمة». وهو على أي حال ما تشجّع عليه «سوابق» القضاء اللبناني في ملفات العنف الأسري تحت عنوان «قضايا الشرف».

المديرة التنفيذية بالشراكة لمنظمة «فيميل» علياء عواضة لفتت في اتصال مع «الأخبار» إلى ما سمّته «التساهل القانوني مع قتلة النساء، سواء لجهة المماطلة في المحاكمات أم الاستناد إلى أعذار تخفيفية للأحكام القضائية الصادرة بحقهم». كما أشارت إلى «التبرير المجتمعي» للجرائم ضد النساء، إذ «لا يُنظر إلى الأفعال الجرمية بشكل منفصل عن النظرة الأبوية والذكورية للمرأة».

تقرير

كباش رابطة «الثانوي» والأساتذة حول الإضراب

فاتن الحاج

لم يسبق للتعليم الثانوي الرسمي أن شهد انقساماً كما اليوم مع الإضراب الاحتجاجي على مواد مشروع موازنة 2021 التي تهدد الأمن الصحي والاجتماعي للأساتذة. التمرد على قرار رابطة الأساتذة بالتصويت على الإضراب المفتوح منذ الجمعة الماضي بدلاً من يومين فقط (غداً وبعد غد) عزته مصادر نقابية معارضة إلى «عدم شرعية الرابطة التي مدّدت لنفسها بناءً على تعديلات على النظام الداخلي من دون مسوّغ قانوني، ووضعت قرارها النقابي بيد السلطة السياسية وتتحرك وفقاً لأجندتها وليس بحسب أجندة الأساتذة ومصالحهم». واتهمت الرابطة بالتحول إلى «أداة قمع عندما طلبت تدخل التفتيش التربوي من أجل الملاحقة التأديبية للمضربين، بحجة أن القانون لا يعطي الحق بالإضراب لموظف القطاع العام». ولفتت الى أن التفتيش «تحرك بقرار سياسي من حركة أمل، وبدأ يحضر الصفوف أونلاين منذ الجمعة لمعرفة هوية المضربين».

الجمعيات العمومية للثانويات الرسمية المنعقدة عن بعد أظهرت، وفق المصادر، «جموحاً لدى معظم الأساتذة بدء» الإضراب المفتوح (مقاطعة التعليم عن بعد) فوراً حتى سحب المواد المتعلقة بالقطاع العام من مشروع الموازنة، وإن كان نحو 40 في المئة من الأساتذة فقط قرروا المضيّ في الإضراب المفتوح بسبب تهديدات تعرّض لها بعضهم من عدد من مديري الثانويات.

وكانت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي قد أصدرت بياناً أكدت فيه أنها «الجهة الرسمية الوحيدة المخوّلة إصدار نتائج التصويت على الإضراب وأنها لم ولن تحجب هذه النتائج كما يشيع بعض الأساتذة بهدف شرذمة الصفوف بعيداً عن الدفاع عن الحقوق». ولفتت الى أنها أعلنت الإضراب التحذيري ودعت الجمعيات العمومية إلى الانعقاد، وأجرى رئيسها نزيه جباوي اتصالات لحذف المواد قبل إدراجها للمناقشة في مجلس الوزراء.

وفي حين أقرّت مصادر التفتيش التربوي لـ«الأخبار» بأحقية المطالب، دعت إلى التعاطي مع الموضوع بـ«مسؤولية وحرص إنقاذاً لما يمكن إنقاذه من العام الدراسي، ولا سيما أنه العام الثاني على التوالي الذي تلحق به أضرار نتيجة الأوضاع الصحية». وشدّدت على أنه «طالما لا يوجد قرار رسمي بالإضراب صادر عن هيئة أو رابطة مرخص لها قانوناً، فإن كل إضراب يعدّ تصرفاً فردياً يعرّض صاحبه للملاحقة القانونية».

في غضون ذلك، ولد إطار نقابي جديد هو «هيئة تنسيق القطاع العام» لمواجهة «ضرب أسس الدولة وتغيير وجهها بهدف زوال القطاع العام بما فيه الجامعة اللبنانية والمدرسة الرسمية وكل مؤسسات الإدارة العامة». ودعت الهيئة الموظفين والأساتذة إلى «يوم غضب عارم» غداً، ووقف كل الأعمال في الإدارة العامة والمدارس والثانويات والمعاهد الفنية والتقنية والجامعة اللبنانية وتضم الهيئة: الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، رابطة موظفي الإدارة العامة، رابطة معلمي التعليم الأساسي، رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني، رابطة قدامى أساتذة الجامعة اللبنانية ورابطة متقاعدي أساتذة التعليم الثانوي.

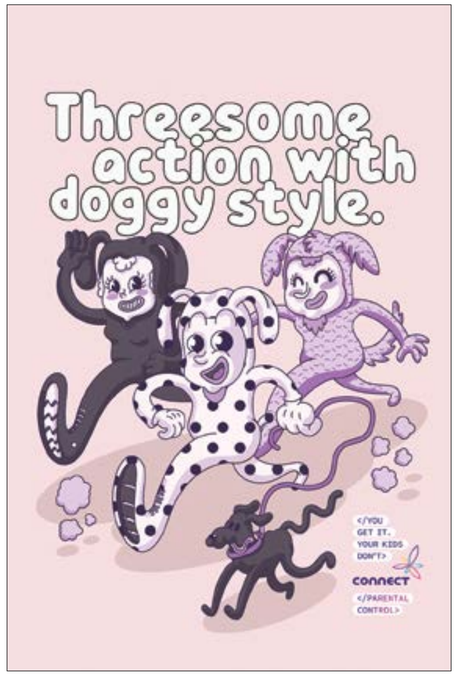

الكرة المعولمة

دفاعاً عن «الفرعون» ميسي: 555 مليوناً لا توفيه حقه!

هي القنبلة التي فجرتها صحيفة «إل موندو» الاسبانية صباح أمس عندما نشرت بالتفاصيل والارقام قيمة عقد ليونيل ميسي مع برشلونة. والذي تجاوز الـ 555 مليون يورو. رقم مخيف فتح الباب على جدال واسع بين من هاجم النجم الارجنتيني ومن اعتبر ان ما يحصل عليه لا يوفيه حقه

غلاف صحيفة «إل موندو» عن ليونيل ميسي

شربل كريم

منذ اليوم الاول لظهوره في الملاعب حتى يومنا هذا، لا يزال النجم الكبير ليونيل ميسي يرسم قصة مثيرة في الملاعب وخارجها. آخر حلقات هذه القصة هي مالية وترتبط بعقده الذي ينتهي في الصيف المقبل، وهي القصة التي لا يستبعد ان تكون المسمار الاخير في نعش العلاقة الميتة سريرياً اصلاً بين افضل لاعب في تاريخ النادي الكاتالوني والمسؤولين عن «البرسا».

بطريقة غير اخلاقية وبعيدة كل البعد عن الاخلاق المهنية، تمّ تسريب تفاصيل عقد ميسي الذي أبرم لمدة 4 سنوات يتقاضى خلالها «ليو» اكثر من 555 مليون يورو. التسريب واضح، اذ تمّ نقل الارقام الى صحيفة مدريدية الهوى وهي «إل موندو»، والتي افردت صفحتها الاولى لعنوان يرافق صورة ميسي ويقول: «العقد الفرعوني الذي دفّر برشلونة». واسهبت الصحيفة عندما افردت على صفحاتها جداول طويلة تستعرض من خلالها كل فلس يقبضه ميسي من «البرسا»، إن كان في ما يخصّ راتبه او مكافاته او المتغيّرات في عقده، او حتى ما يحصل عليه عند فوزه بجائزة فردية او ما يرتبط بعقود الصور والتسويق الخاصة بصورته الشخصية.

الحديث تمحور طبعاً حول راتب ضخم يصل الى 138 مليون يورو سنوياً، وعن مبلغ كبير آخر حصل عليه عند موافقته على تجديد العقد ويصل الى 115 مليوناً، اضافة الى رقم اثار الجدل وفتح نار الانتقادات باتجاه ميسي ومجموعه 78 مليون يورو صُنّف تحت اسم «مكافاة الولاء».

معركة ضمن الحرب المفتوحة

طبعاً ما يحصل لم يكن من باب الصدفة، إذ إن تسريب كل هذه الارقام يبدو أمراً مريباً، وخصوصاً أن السريّة تلحظ تفاصيل العقود عادةً، وهو امر ارتبط تحديداً في ما خصّ ميسي، حيث حرصت ادارة النادي الكاتالوني في عام 2017 على عدم الكشف عن تفاصيل الارتباط الجديد، لكن الامور مختلفة تماماً اليوم.

هي مختلفة بالتاكيد لسبب بسيط، فميسي وجّه ضربة قاضية لادارة جوسيب ماريا بارتوميو واجبر الاخير على التنحي وفرض انتخابات جديدة في النادي. كما ان ميسي نفسه وضع بارتوميو وادارته الفاشلة والمشبوهة تحت نيران الجمهور الذي تظاهر غضباً عند سماعه نبأ طلبه الرحيل عن النادي العام الماضي، بعد رفضه لسياسة الادارة. كل هذه الاسباب وغيرها، وانتصار ميسي في المعركة، جعلت البعض يظهر للقول له إن الحرب لم تنتهِ وإن هذا البعض يمارس سياسة الارض المحروقة من خلال قطع الرابط العاطفي بين ميسي وبرشلونة ودفعه الى الرحيل عند نهاية عقده بدلاً من ان تستفيد الادارة الجديدة من وجوده مع «البلاوغرانا».

هي حربٌ يبرع فيها بارتوميو وجماعته، فهؤلاء كانوا وراء أول مجموعة المشاكل بين ميسي والادارة عندما اكتشف نجوم برشلونة أن هناك من وظّف شركة معيّنة لمهاجمة اللاعبين وانتقادهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما الكشف عن تفاصيل عقد ميسي إلا إضافةٌ جديدة في هذا الاتجاه، لأن التسريبات الأخيرة فتحت «باب جهنم» على قائد الفريق وأفضل لاعب في تاريخ النادي من قبل شريحةٍ لا يستهان بها من الجمهور.

وهذا الكلام يأتي بعد لعب ادارة بارتوميو ورقة سابقة للنجاة بنفسها لناحية التكرار في الاعلام ان النادي يرزح تحت دين تتجاوز قيمتها مليار يورو. وازداد التركيز على هذا الرقم بعد تالق الاوروغوياني لويس سواريز وقيادته اتلتيكو مدريد الى صدارة «الليغا»، ما أثار نقمة الجمهور بسبب تخلي الادارة عن هذا النجم، فكان الردّ بأن الخطوة جاءت لتوفير راتبه الكبير في ظل وضعٍ مالي صعب يعيشه النادي.

وفي موازاة اتهام البعض لميسي بعدم إحساسه بالوضع الصعب للنادي ومساعدته على تخطي ازمته المالية لناحية تنازله عن بعض المكاسب التي يتضمنها العقد، يمكن القول إن جماعة بارتوميو نجحت في تشويه صورة ميسي لدى شريحة معيّنة من الجمهور، ولو ان بياناً صدر عن النادي اكد ملاحقته الصحيفة ومن وراء التسريبات، تماماً كما كشف ميسي انه سيذهب الى القضاء في هذا الاطار.

ميسي سبب الديون؟

لكن ما فات كل هؤلاء المهاجمين لميسي ومن أطلق أول رصاصة عليه من خلال تسريب الارقام، ان الارجنتيني كان السبب الاول وراء انجازات واحتفالات برشلونة في العصر الحديث، وانه ايضاً كان الطعم الذي جذب الرعاة من مختلف انحاء العالم وأغنى النادي وجعله في حالة بحبوحة. كما فاتهم أن الديون لا يُسال عنها ميسي بل سياسة التعاقدات الفاشلة التي ترتبط بالكادر الاداري الذي لم يعرف ايجاد التوازن الفني – المالي. وتضاف نقطةٌ اخرى وهي أن الادارة نفسها هي من وافقت على شروط ميسي لا بل أغرته بهذا العقد لكي يبقى لفترةٍ اطول في النادي. اضف أن ازمة الديون الحالية لم يكن سببها هذا العقد، بل هي ازمةٌ عامة يعاني منها اكبر الاندية العالمية بسبب تداعيات تفشي وباء «كورونا».

اما الاهم من كل هذا والسؤال الذي لم يطرحه مهاجمو ميسي على انفسهم: لماذا لا يزال برشلونة على رأس قمة اكثر الاندية ربحاً بحسب «الدوري المالي» الصادر اخيراً عن مؤسسة «ديلويت» الشهيرة؟

الجواب ببساطة لانه يملك نجماً مثل ميسي. نجمٌ رفع المستوى التجاري لنادي برشلونة وعوّض عليه كل الاموال التي دفعها له عبر جذب المعلنين والرعاة اليه، اضافة الى الجوائز المالية الضخمة من جراء قيادته للفوز بالالقاب.

برشلونة اليوم، وبحسب «ديلويت»، هو على الطريق ليكون في المستقبل القريب اول نادٍ في التاريخ يصل الى ارباح بقيمة مليار دولار سنوياً، وذلك بعدما سجّل ارباحاً بلغت 959,3 مليون دولار بين عامي 2018 و2019، قبل ان تصل عائداته عن السنة الماضية الى 864 مليوناً رغم كل الصعاب التي تعانيها كرة القدم.

واللافت ان 437,6 مليوناً من المبلغ المذكور دخل الى خزائن برشلونة من خلال اعماله التجارية العامة، فهل كان سيحققها لولا وجود ميسي؟

قطعاً لا، اذ إن الارجنتيني هو «وحش اعلاني» بكل ما للكلمة من معنى، تماماً كما هي حال البرتغالي كريستيانو رونالدو في هذا الاطار، والدليل هو كلام مالك نادي يوفنتوس الايطالي اندريا أنييللي يوم تعاقد مع الاخير مقابل 100 مليون يورو من ريال مدريد الاسباني، إذ ردّ بأن الهدف التاريخي للعبة أفرز ربحاً مضاعفاً للنادي قبل ان يصل حتى الى مطار تورينو للالتحاق به!

اذاً الموضوع يتخطى الجانب الفني ومدى اهمية ميسي التي لا يستطيع احد انكارها، والتي جعلت الكثيرين يسالون انفسهم ماذا سيشاهدون في برشلونة عند اعتزال «البرغوث» الذي طبع الفريق بطابعه الخاص منذ ما يقارب عقداً من الزمن. فعلاً الموضوع ابعد من ذلك، لان تاثير ميسي كان ابعد من ملعب «كامب نو» ومحيطه، فهو رفع ايضاً من المستوى السياحي لمدينة برشلونة، اذ إن الملايين تقاطروا من حول العالم لمشاهدته عن كثب ولزيارة النادي والملعب ومتحفه، وتالياً المدينة التي اصبح اسمها مرادفاً لاسمه.

اكثر من 700 هدف و300 تمريرة حاسمة لا يمكن تحديد ثمن لها تماماً كما هي موهبة ميسي التي لا تُقدّر بثمن، فهو فعلاً فرعون، لكن لحُكم ارض الملعب وكرة القدم وقلوب عشاقها التي احتلها، فما مبلغ الـ 555 مليوناً وما يفوقه الا رقم لا يوفيه حقه وعطاءاته وفضله على برشلونة واللعبة الشعبية الاولى في العالم.

ليغ 1

نيمار راغب بالبقاء في باريس

أعرب البرازيلي نيمار، نجم نادي باريس سان جرمان، عن امله بالبقاء مع فريقه إلى ما بعد الموسم الحالي، ورؤية زميله كيليان مبابي لمستقبله أيضاً مع حامل لقب الدوري الفرنسي لكرة القدم.

ويخوض نيمار مفاوضات مع سان جرمان لتجديد محتمل لعقده الذي سينتهي في حزيران/ يونيو 2022.

وقال البرازيلي البالغ 28 عاماً في مقابلة مع قناة «تي أف 1» الفرنسية «أنا سعيد للغاية في الوقت الحالي، لقد تغيرت الأمور كثيراً». وأضاف «لا أستطيع أن أقول السبب حقاً. أشعر بأنني بحالة جيدة، لقد تأقلمت، أنا أكثر هدوءاً. أنا سعيد جداً هنا. أريد البقاء في باريس سان جرمان».

وسجل نيمار الذي انتقل إلى سان جرمان بأغلى صفقة في التاريخ 222 مليون يورو (269 مليون دولار) قادماً من برشلونة الإسباني في عام 2017، ثنائية في المباراة التي خسرها فريقه أمام لوريان 2-3، وهي أول هزيمة للنادي تحت قيادة المدرب الجديد الأرجنتيني ماوريسيو بوكيتينو.

وقال نيمار إنه يريد من مبابي تجديد عقده أيضاً، وخصوصاً بعدما ارتبط اسم المهاجم الفرنسي بانتقال محتمل إلى ريال مدريد الإسباني في وقت سابق من الشهر الحالي، فيما أوضح بطل العالم 2018 أنه يحتاج إلى وقت لـ«التفكير».

وأضاف نيمار «آمل أن يرغب كيليان (مبابي) في البقاء أيضاً. بالطبع، هذه رغبة كل المشجعين». وتابع «نريد أن يبقى باريس سان جرمان فريقاً رائعاً، وأريد أن أستمر في فعل ما كنت أفعله دائماً، لعب كرة القدم والسعادة، إنهما أهم الأشياء».

وأحرز مبابي 16 هدفاً في جميع المسابقات هذا الموسم مع سان جرمان، فيما سجل نيمار 13 هدفاً، رغم غيابه لفترة طويلة بسبب الإصابة.

وأشار البرازيلي إلى أنه «لدينا علاقة كالإخوة أنا» ومبابي (22 عاماً).

وتابع «أنا الأكبر سناً. نحب أن نلعب معاً كثيراً. أحب أن أجعله يعطي أفضل ما لديه. أسميه الفتى الذهبي لأنه ذهبي حقاً. لديه قلب كبير، حتى خارج الملعب هو رائع».

وبخسارة أمس الأحد، تجمد رصيد باريس سان جرمان عند 45 نقطة وتراجع إلى المركز الثالث بفارق نقطتين عن ليل المتصدر، ونقطة واحدة خلف ليون الثاني.

يخوض نيمار مفاوضات مع سان جرمان لتجديد محتمل لعقده الذي سينتهي في حزيران/ يونيو 2022 (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3657

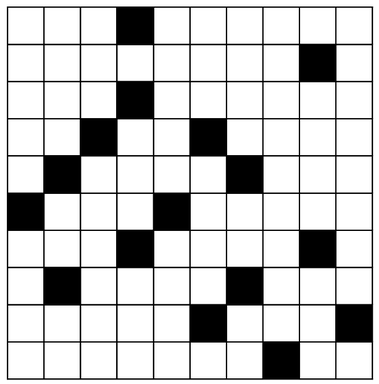

أفقيا

1- إقليم في أثيوبيا يشهد اضطرابات – قبيح وخبيث – 2- عاصمة باراغواي – 3- عاصمة البانيا – أضاع الشيء – 4- من فقد والديه – من اسماء البحر – نعم بالروسية – 5- غم وحزن – نوع من الرخام شديد الصلابة والصفاء – 6- أناضل في سبيل الوطن – لعاب الفم – 7- إمرأة لبنة الملمس – منطقة زراعية تاريخية في المملكة العربية السعودية كان أهلها من المزارعين اليهود – 8- من الحيوانات – فاخر بنفسه – 9- جور وظلم – زوجة نبوخذ نصر الملك البابلي – 10- وعاء من جلد يُملأ بالماء او الخمر – رئيس أميركي

عمودياً

1- أعلى بحيرة في العالم – 2- يرحل عن مكان سكنه – أنزل بجيش العدو هزيمة – 3- قائد وزعيم قومي إيطالي يُعتبر أحد صانعي الوحدة الإيطالية – 4- مصوّر – ثغر – غير ناضج من الفاكهة – 5- قناة ترفيهية فضائية مصرية – بحر كبير – 6- شهر كانون الثاني في بعض البلدان العربية – وهم ومظهر خادع – 7- معبر – مدينة مصرية – 8- من الأسلحة القديمة – شاعر فرنسي يُعتبر رائد السريالية – 9- موضع النار – حرف تحقيق – من أعضاء الجسم – 10- حرس الأمير – حجارة رخوة نخرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المشتري – فم – 2- عين شمس – عكا – 3- إدد – رتاج – 4- لوار – مهووس – 5- نصّاب – رمي – 6- الإيوان – ضل – 7- لحود – شزع – 8- نم – ينابسها – 9- إيدن – 10- لو بورجيه

عمودياً

1- أعالي النيل – 2- لبدو – لحم – 3- منداناو – وبّ – 4- ش ش – رصيدي – 5- تمر – او – نمر – 6- رستم باشا – 7- أه – نُرساي – 8- عجُور – عبيه – 9- فك – ومض – هدّ – 10- مارسيل غانم

sudoku 3657

1	9		4		7		6	
	2			3			1	
		3		9	5		4	7
						6	7	2
	1						9	
3	4	2						
			5	8		7		6
	7			6			8	
	5			4		1		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3656

3	2	5	1	7	6	4	8	9
6	7	4	8	9	5	1	3	2
8	9	1	2	4	3	5	7	6
1	8	2	5	3	4	9	6	7
7	5	3	6	8	9	2	4	1
4	6	9	7	2	1	8	5	3
9	1	8	4	6	7	3	2	5
5	4	7	3	1	2	6	9	8
2	3	6	9	5	8	7	1	4

مشاهير 3657

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة ورائدة أعمال أميركية. إنطلقت في مهنتها كممثلة مشهورة عام 1990. نالت جائزة أفضل دور عام 2005 عن دورها في فيلم « تصادم »

1+3+4+3+7+4+2 = ملك الأسفار ■ 11+8+6+9 = مشروب غازي ■ 5+10+3 = نهر فرنسي

حل الشبكة الماضية: **سامر ابو هواش**

إعداد نعوم مسعود

ملف

انقسام ثلاثي يهدّد «فتح»: الحسم بيد البرغوثي

الانتخابات الفلسطينية
مسارٌ واحد لأهداف كثيرة

غرقت الفصائل الفلسطينية كافة في النقاش التفصيلي حول الانتخابات، من دون وضعها أصلاً في ميزان الحاجة والفائدة. سكت الكلّ على الطريقة والتوقيت اللذين اختارهما رئيس السلطة، محمود عباس، لإجراء الانتخابات، وتحديداً «حماس» التي قبلت «المراسيم» كما هي من دون اعتراض. يريد عباس انتخاب «المجلس التشريعي»، ثمّ الرئاسة، فـ«المجلس الوطني لمنظمة التحرير»، والأخيران تحصيل حاصل لخريطة القوى التي ستظهر في الأول. لكن مع احتياطات «أبو مازن» لضمان بقائه على كرسيّه، وإعداده خططاً لاحتواء «حماس» أو تقليل نسبة تمثيلها، تواجه «فتح» انقسامات خطيرة قد تُشظّي الحركة في حياته قبل رحيله، وهو السيناريو الذي لم يكن يحسب له حساباً ويعمل الآن بقوة على منعه. الثابت الوحيد أنه ما دام حيّاً، فلن يتزحزح عن منصبه، وأن ما اضطره إلى إجراء الانتخابات ليس سوى الطلبَين الأميركي - الأوروبي، والعربي، لاعتبارات كلّ طرف. أمّا «حماس»، التي تدافع بأنها «مضطرة» لخوض الانتخابات وأن ضغوطاً تمارَس عليها - في تكرار لسيناريو 2006 -، فقرّرت العمل على حصاد الغالبية لو أمكن، فيما لا تزال «الجهاد الإسلامي» على موقفها السابق، مع إمكانية للمشاركة في انتخابات «الوطني» في ما إذا كانت ستؤدي إلى تغيير في عقيدة «منظّمة التحرير». بين هذا وذاك، تُقيّم فصائل المنظّمة والشخصيات «المستقلّة» النسب التي يمكن أن تحصل عليها لتتخطّى عتبة الدخول، والتحالفات الأفضل في حال اضطُرت لها.

(الأخبار)

لم تحسم «الشعبية» موقفها من المشاركة لأنها تشكّك في نيّات عبّاس (أ ب ي ايه)

رام الله ــ مي رضا

منذ أن أصدر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مرسوماً رئاسياً بتحديد موعد للانتخابات، جرّاء طلب أميركي - أوروبي - عربي وترتيب الإقليم، بدأت الخلافات «الفتحاوية» الداخلية تطفو على السطح، ما ينذر بانقسامات داخل الحركة التي قد تخوض الانتخابات بثلاث قوائم: الأولى تابعة لـ«اللجنة المركزية» وتدعم عباس، والثانية يدعمها الأسير مروان البرغوثي وفئة الشباب، والثالثة لتيار القيادي المفصول محمد دحلان (الإصلاحي) ستبقى تُحسب على «فتح» حتى لو رفضتها الأخيرة.

تشير التوقّعات «الفتحاوية» إلى نية البرغوثي ترشيح نفسه للرئاسة، وتشكيل قائمة في انتخابات المجلس التشريعي التي تسبقها، وهو «كابوس» يؤرّق قيادات الصف الأول في «فتح». لكن نجل مروان، قسام البرغوثي، قال إن أباه «ليس لديه حتى الآن موقف رسمي حيال الأمر... غداً الثلاثاء موعد زيارة المحامي للبرغوثي وسينقل عنه موقفه»، مشيراً إلى أن «كلّ ما يشاع في الصحافة ليس رسمياً». مع ذلك، تقول مصادر مطلعة في الحركة، فضّلت عدم ذكر اسمها، إن الموضوع «حسّاس جداً»، ولذلك سيلتقي خلال أيام أمين سرّ «اللجنة المركزية لفتح»، جبريل الرجوب، البرغوثي في السجن ليثنيه عن الترشّح ضدّ عباس، ولمحاولة إرضائه بوضعه على رأس قائمة «فتح» في المجلس التشريعي. تضيف المصادر: «البرغوثي غاضب جداً من سلوك السلطة حيال قضيته، ويشعر بأنه تُرك وحيداً وخاصةً في إضراب الكرامة الذي أعلنه قبل سنوات»، لكن «يُستبعد أن يخرج عن إطار الحركة لأنه من مؤسّسيها».

وقبل أيام، توعّد القياديان في «فتح»، عزّام الأحمد وجمال نزّال، بأن الحركة ستحاسب أيّاً من أعضائها الذين قد يحاربونها بترشّحهم مستقلّين «حساباً عسيراً»، لكن الأحمد زاد على ذلك بالقول إن «البرغوثي منقطع عن السياسة وأمضى عمره للتيار، هما من أصحاب «الإسماء الصادمة لفتح والسلطة»، كما تقول مصادر مقرّبة من تيّاره. وتضيف: «دحلان رصد لهذه القائمة وإنجاحها مبالغ ضخمة بعشرات الملايين من الدولارات بتمويل إماراتي». وسبق أن قال المتحدّث باسم التيار، عماد محسن، إنه في حال لم تُدخلهم 19 في سجون الاحتلال بتهمة قيادة تشكيلات لـ«كتائب شهداء الأقصى»، الجناح العسكري المحلول لـ«فتح»، فيما تشيع أوساط مقرّبة منه أن لديه هواجس كثيرة حيال مصيره، وما يهمّه حالياً الخروج من السجن، وخاصة إن كان هناك تبادل أسرى على يد المقاومة.

بعيداً من موقف الرجل من الترشّح للرئاسة، ثقة توجّه «فتحاوي» يدعو، في حال كانت قائمة الحركة الرسمية لا تلبّي الشروط الكفيلة بإنجاحها (كأن تضمّ شخصيات ذات كفاءة ونزاهة وخبرة وسيرة مشرّفة مهنياً

> ثقة قائمة رسميّة من «المركزية» واخرى لدحلان وثالثة يدعمها البرغوثي

ونضالياً)، إلى إنشاء قائمة أخرى تُلبّي الشروط السابقة، كما يقول عبد القادر، علماً بأن عباس هدّد باستخدام «القوة» ضدّ أيّ قائمة أخرى باسم «فتح» منافسة لتلك الرسمية. وتؤكّد مصادر أخرى حديث عبد القادر، قائلة إن هناك قائمة يقودها الشباب، وسيدعمها البرغوثي، ويُحتمل أن تكون فيها شخصيات من «اللجنة المركزية» وأخرى من السلطة على مستوى الضفة وغزة. وهذه القائمة «ملاذ الساخطين على السلطة، وهم بالمناسبة لن يتحالفوا مع دحلان، لكن ربّما يجري التنسيق معه بعد الانتخابات في حال فوزهم، بهدف إعادة الاعتبار إلى فتح»، تضيف المصادر.

أمّا «الإصلاحي»، فينوي المشاركة بقائمة موازية وتعزيزها بقيادات يعمل دحلان على شراء ولاء بعضهم على مستويَي الضفة وغزة، وهو قد عيّن قبل أيّام متحدّثَين رسميَّين للتيار، هما من أصحاب «الإسماء الصادمة لفتح والسلطة»، كما تقول مصادر مقرّبة من تيّاره. وتضيف: «دحلان رصد لهذه القائمة وإنجاحها مبالغ ضخمة بعشرات الملايين من الدولارات بتمويل إماراتي». وسبق أن قال المتحدّث باسم التيار، عماد محسن، إنه في حال لم تُدخلهم «فتح» في قائمتها، «فسنذهب إلى الانتخابات بقائمة مستقلّة تحتوي على شخصيات فتحاوية اعتبارية وأكاديميين، لأن الفتحاوي الحر لن يساق مثل القطيع بناءً على أهواء شخص واحد»، في إشارة إلى عباس. تعقيباً على هذه الانقسامات، يقول القيادي في «فتح»، عبد الله عبد الله، لـ«الأخبار»، إن «دحلان لم يعد من فتح، ولذلك نزوله في الانتخابات لا يؤثّر في وحدة الحركة. أمّا البرغوثي، فستتواصل معه اللجنة المركزية»، مؤكّداً أن أطر الحركة (المركزية والمجلس الثوري والمجلس الاستشاري) هي التي تُقرّر مرشح الرئاسة، «وإذا قُرّرت اسماً، على الجميع أن يلتزم بذلك... لا أعتقد أن يغرّد البرغوثي خارج فتح». وفي ما يتعلّق بالخريطة الانتخابية والقائمة الرسمية، يقول عبد الله: «بعد لقاء القاهرة، سنُحدّد مَن يكون على رأس القائمة بناءً على الأفكار التي ستُطرح في اللقاء، وسنقرّر هل ستكون الحركة على رأس قائمة وحدها أم مع غيرها من فصائل منظّمة التحرير، ولن نستبق الأحداث».

يدرك تيار دحلان أن حالة الاستقطاب التي تعيشها «مركزية فتح» ستكون عاملاً لمصلحته في الانتخابات، إذ سبق أن ظهر انقسام في تصريحات قادة الحركة حول مرشّحها للرئاسة. مع ذلك، تبقى بيضة القبّان بيد البرغوثي، الذي تُظهر استطلاعات الرأي العام أنه الأكثر شعبية «فتحاوياً» وفلسطينياً - في الضفة على الأقل -، وآخرها استطلاع أجراه «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والبحثية» قبل أيام، وكانت نتيجته تفوّق البرغوثي بحصوله على 61% من الأصوات في حال وُضع ليس أمام عباس، بل أمام رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية. وبحسب الاستطلاع نفسه، فإنه في حال وُضع هنية أمام عباس، يحصل الأول على 50% مقابل 43% للثاني. كما قدّر المركز أنه إذا شكّل البرغوثي قائمة مستقلّة، فسيحصل على 25% من أصوات الجمهور، فيما قال 19% من الجمهور إنهم سيصوّتون في هذه الحالة لقائمة «فتح» الرسمية، وهو ما يؤكّده مصدر في حكومة رام الله قال إن «50% من فتح الرسمية تُفضّل البرغوثي للرئاسة على عباس». أمّا بشأن دحلان، فتوقّع الاستطلاع أن تحصل قائمة تيّاره على 7% من الجمهور، في حين أن 27% سيصوّتون في هذه الحالة لقائمة «فتح» الرسمية ضدّه.

«الشعبية» مترددّة... والبقية يخشون السقوط

لم يحسم الفصيل الأكبر في «منظّمة التحرير الفلسطينية» بعد حركة «فتح»، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، موقفه من المشاركة في الانتخابات. مردّ ذلك أنه لا يزال يُشكّك في نيّات رئيس السلطة، محمود عباس، وإمكانية استخدامه المحكمة الدستورية ضدّ خصومه في حال لم يحالف الفوزُ «فتح». وتربط «الشعبية» مشاركتها بالتوافق في القاهرة على النقاط الخلافية، وأبرزها «تشكيل محكمة الانتخابات بتوافق وطني بعيداً من التفرّد والتلاعب الذي جرى في المجلس الأعلى للقضاء على يد عباس»، كما أكد نائب الأمين العام للجبهة، أبو أحمد فؤاد.

يقول مصدر قيادي في «الشعبية»، لـ«الأخبار»، إن اللجنة المركزية والمكتب السياسي لم يحسما بعد قرار المشاركة، لكنه يؤكد أن «الخيارات كافة متاحة بما في ذلك المشاركة في قائمة وطنية تضمّ جميع الفصائل، أو التحالف مع حماس، أو قائمة منفردة على غرار انتخابات 2006» التي حصلت فيها الجبهة على 4,2% بواقع ثلاثة مقاعد. ويشير المصدر إلى وجود معارضة داخلية للدخول في قائمة موحّدة مع فصائل المنظمة تضمّ «فتح»، خشية من استغلال الأخيرة تلك القائمة، وتعزيز تفرّدها بالقرار الفلسطيني، وتقوية برنامجها السياسي القائم على التفاوض مع الاحتلال، فضلاً عن وجود خلافات مع «فتح» لم يتمّ حلّها أصلاً.

على خطّ موازٍ، تسعى «فتح» إلى تجميع فصائل «منظّمة التحرير» للدخول في قائمة واحدة معها في الانتخابات التشريعية. ومنذ قرار إجراء الانتخابات، عقدت فصائل المنظّمة لقاءات، آخرها منتصف الشهر الماضي، للتباحث في كيفية دخولها الانتخابات وتحقيق نتائج جيدة تخطّي ضعف شعبيتها. وأمام خوف عدد منها من انكشاف شعبيّتها المتدنّية، فهي تسعى إلى تشكيل قائمة موحّدة لتجاوز نسبة الحسم ودخول «المجلس التشريعي»، الأمر الذي دعا إليه عضو اللجنة المركزية لـ«الجبهة الديموقراطية»، محمود خلف. تضمّ تلك اللقاءات حزب «الشعب» و«جبهة النضال الشعبي» و«جبهة التحرير الفلسطينية» وحزب «فدا» و«الجبهة العربية الفلسطينية»، وهي فصائل لم تحصل على نسبة الحسم في انتخابات 2006، وتخشى من انتهاء حضورها بسبب التصاق بعضها بمواقف السلطة، واستخدام الأخيرة لها في مواقف كثيرة، فضلاً عن انعدام فعاليتها في الساحة الشعبية. ولذلك، تريد تعزيز فرصها الآن لتحقيق أكثر من 10% لها جميعاً، لكن الخشية من الخلافات حول تشكيل قائمة موحّدة بينها دفع بعضها إلى المطالبة بخفض نسبة الحسم إلى 1% بخلاف النسبة السابقة، 2%. أمّا «الديموقراطية»، فتريد توسيع تحالف فصائل المنظّمة هذه المرّة لتحقيق نتائج أفضل من التي حصلت عليها في 2006، عندما تحالفت

> رفضت الجبهة أن تكون تحت مظلّة «فتح» وتشاركها قائمة واحدة

مع «الشعب» و«فدا» وحصدت 2,7% من الأصوات، وهي الآن تجهد لضمّ «جبهة التحرير» التي حصلت في الانتخابات الماضية على 0,3%، إضافة إلى «العربية الفلسطينية» التي حصلت على 0,4%، و«البادرة الفلسطينية» (مصطفى البرغوثي وآخرين) التي حصلت على 2,7%.

رجب...

«حماس» تسعى للغالبية... و«الجهاد» تدرس خياراتها

تُواصل «حماس» استعداداتها وتجهيز قائمتها الأولية للانتخابات التشريعية، فيما لا تزال «الجهاد الإسلامي» تتدارس إمكانية خوض الانتخابات من أصلها وأيّ أجزاء يمكن أن تشارك فيها. والحسابات تبقيان في انتظار ما ستفرزه «حوارات القاهرة»

غزة ــ رجب المدهون

في إطار الاستعدادات الفلسطينية للانتخابات المنوي عقد الجزء الأول منها (البرلمان) في أيار/ مايو المقبل، يقول مصدر في «حماس»، لـ«الأخبار»، إن الحركة أعدّت قائمتها الأوّلية للانتخابات التشريعية بما يشمل غزة والضفة، لكنها «تدرس خيارات أخرى غير الدخول بقائمة منفردة باسمها». ومنها «إمكانية عقد قائمة تحالفات مع فصائل المقاومة، وأخرى مع مستقلّين، بما يحقق لها عدداً مناسباً من المقاعد»، مؤكداً أن «توجيهات المكتب السياسي ومجلس الشورى أقرّت بضرورة دخول الانتخابات بقوة والعمل على الفوز بنسبة أكبر من انتخابات 2006».

ومع أن «حماس» لم تبدأ «استنهاض الكادر التنظيمي» للانتخابات، وتنفيذ خطّة التحشيد الشعبي للتصويت لها في غزة، فإنها أكملت تشكيل لجانها المركزية والفرعية لتنفيذ حملتها القائمة على «برنامج المقاومة والصمود في وجه الاحتلال»، كما ينقل المصدر، الذي يكشف عن صدور تعليمات للجهاز الحكومي في غزة بـ«استكمال الجهود التي تعزّزت خلال العامين الماضيين في تحسين واقع العمل الحكومي مع السكّان، ومنع ظهور أيّ أزمات حالياً، وتقديم كلّ ما يلزم من خدمات إلى المواطنين». وتشمل القائمة الأوّلية شخصيات رمزية في الحركة، إلى جانب الوجوه الشابّة التي ازداد عددها، علماً بأن الحصّة الكبرى ستكون لشخصيات مهنية ومجتمعية ذات حضور كبير داخل غزة والضفة، إذ تسعى الحركة بوجودهم إلى تلافي إشكالات 2006، حين تمحور الانتقاد الرئيسي حول أن قائمتها تتشكّل غالبيتها من الشيوخ وخرّيجي الكليّات الشرعية.

بموازاة ذلك، يقول المصدر إن الحركة وضعت عدداً من السيناريوات للانتخابات، منها الدخول بقائمة منفردة أو بقائمة مع «فتح» أو بقائمة مع فصائل المقاومة أو حتى قائمة مع «المستقلّين»، لكنها ستنتظر ما ستفضي إليه حوارات القاهرة الأسبوع المقبل لتحديد طبيعة مشاركتها، وأيّ السيناريوات ستُحقّق لها أكبر فوز. هذه الحوارات، كما يبدو، ستكون محطة فاصلة في تقييم الانتخابات وجدّيتها، كما يشرح المصدر، مضيفاً

صدرت توصيات للحكومة في غزة بتحسين التعامل مع الناس وتجنّب أيّ إشكالات (أ ف ب)

> بغضّ النظر عن طبيعة القائمة، حسمت «حماس» نيّتها المشاركة بقوة

«(أننا) شكّلنا لجاناً لتجهيز الملفّات الخاصة بالحوار في قضايا القضاء والأمن والموظفين وواقع الحال في غزة والضفة وحرية التعبير... أيضاً شكّلنا لجنة عليا مركزية في المكتب السياسي لمتابعة الانتخابات التشريعية».

وعلى رغم سعيها إلى الفوز بأكبر قدر من المقاعد، إلا أن «حماس» لا ترغب في تشكيل الحكومة وحدها مجدّداً في حال نيلها الغالبية، بل هي تُفضّل تأليف حكومة وحدة وطنية أو حكومة كفاءات لتلافي حصار جديد. أمّا الموقف «الحمساوي» في شأن الحشد لانتخابات «المجلس الوطني» فلا يزال هو نفسه، لكن لم يُحسم بعد القرار بالدخول في الانتخابات الرئاسية، على أن يناقَش ذلك بعد نتائج التشريعية.

في المقابل، لم تحسم حركة «الجهاد الإسلامي» موقفها بخصوص المشاركة في انتخابات «المجلس التشريعي»، مُفضّلة أيضاً مناقشة هذه الخطوة بعد حوارات القاهرة، طبقاً لتصريحات قياديين فيها. لكن مصادر قالت إن هناك آراء داخل الحركة تدفع نحو المشاركة الجزئية، مقابل غالبية ترفض أصل المشاركة التي تَجنّبتها الحركة مرّات سابقاً مع إعلان استمرارها في تبنّي خيار المقاومة، بعيداً من إفرازات «اتفاقية أوسلو» كافة. وبينما لدى «الجهاد» رغبة كبيرة في دخول انتخابات «الوطني» ضمن شروط معيّنة، أرجأت التباحث في هذه الشروط حتى التأكّد من إمكانية حدوث هذه الانتخابات المُقرّرة نهاية الشهر الثامن، كما لم تحسم الحركة موقفها من الانتخابات الرئاسية وأيّ شخصيات يمكن أن تدعمها عبر كوادرها.

«المستقلّون» يجدون فرصتهم

لا يتيح المرسوم الرئاسي الخاصّ بالانتخابات التشريعية، لـ«المستقلّين»، الترشّح بصورة منفردة، ما يدفع عدداً من هؤلاء إلى تشكيل قوائم خاصة بهم، طارحين أنفسهم منافساً وبديلاً من الفصائل، مستغلّين في ذلك تراجع الثقة الشعبية لغالبية التنظيمات. وتستعدّ شخصيات «مستقلّة» في الضفة المحتلة وقطاع غزة لتشكيل قوائم عدّة، فيما يدرس عدد من الفصائل التحالف مع هؤلاء بمن فيها «حماس» و«فتح»، لتعزيز المقاعد التي ستحصل عليها في الانتخابات.

ومع ترحيب «تجمّع الشخصيات المستقلّة» بمرسوم الانتخابات، كشفت مصادر في التجمّع أن هناك عدداً من الشخصيات المنضوية تحت لوائه تبحث بجدّية خوض الانتخابات ضمن قائمة خاصة، وسط توقعات بأن تحصل هذه القائمة على «نتائج مرضية مع ارتفاع شعبية عدد منهم ورغبة الشارع في التغيير وإنهاء الانقسام».

وعلمت «الأخبار» أن رئيس الوزراء الأسبق، سلام فياض، يستعدّ لدخول الانتخابات على رأس قائمة من المستقلّين تضمّ شخصيات من غزة والضفة، كما جرى في انتخابات 2006 والتي حصل فيها على مقعدين، لكن شريكته في الانتخابات الماضية، حنان عشراوي، أعلنت أنها لن تخوض هذه الانتخابات، فضلاً عن خلافها معه.

رجب...

سوريا

خسائر بشرية وذعر مُعمَّم: «قسد» تقمع تظاهرات الحسكة

مع استمرار الحصار المفروض من قِبَل «قسد» على أحياء في مدينتَي الحسكة والقامشلي منذ ما يقارب العشرين يوماً على التوالي، تتواصل التظاهرات الشعبية الرافضة لهذا الواقع، وآخرها يوم أمس حيث تعرّض الأهالي لإطلاق نار أدّى إلى وقوع إصابات بينهم

توجّه عدد من المتظاهرين نحو حواجز «قسد» التي تحاصر أحياءهم (أ ف ب)

الحسكة ــ أيهم مرعي

قُتل شخصٌ وأصيب أربعة آخرون، جرّاء إطلاق قوات «قسد» الرصاص الحيّ على متظاهرين من أهالي مدينة الحسكة، أمام أحد حواجز القوات الكردية بالقرب من نقطة «كاراج النجمة» في شارع فلسطين. وكان عدد من الأهالي قد خرجوا في تظاهرات غاضبة في أحياء وسط المدينة التي تحاصرها «قسد» لليوم العشرين على التوالي، رافعين شعارات تطالب بفكّ الحصار عنهم، وإدخال المواد الغذائية والطحين والمحروقات إلى مناطقهم. وانطلق الأهالي باتّجاه حواجز «قسد» عند خطوط التماس بين الجيش السوري و«قسد» في شارع فلسطين، حيث أظهرت مشاهد مصوّرة قيام عناصر القوات الكردية الموجودين على الحواجز بإطلاق الرصاص على المحتجّين، ما أدّى الى استشهاد مدنيّ وإصابة آخرين. وتسبّب إطلاق الرصاص بحالة ذعر في المدينة، أدّت إلى إغلاق معظم المحالّ التجارية أبوابها خشية تطوّر الاشتباكات، وسط تعزيزات عسكرية كبيرة استقدمتها «قسد».

وخلال تفقّده جرحى التظاهرات في مركز الحسكة الطبّي، أشار محافظ الحسكة، اللواء غسان حليم خليل، في تصريح إلى «الأخبار» إلى أنه «على رغم الأحوال الجوّية السيئة، خرج أبناء الحسكة في وقفة احتجاجية ضدّ الحصار الجائر واللاإنساني الذي يُفرض على أحياء وسط المدينة»، لافتاً إلى أن «المواطنين الذين خرجوا في الوقفة تعرّضوا لقنص مباشر من عناصر ميليشيا قسد في وسط المدينة وشارع فلسطين». وتساءل خليل: «ما ذنب مَن خرج ليُقتل ويقنص؟!»، داعياً إلى «موقف واضح من المنظّمات الدولية حيال ما حصل ويحصل في مدينة الحسكة». وأضاف إن «القيادة السورية لم تتّخذ حتى الآن أيّ قرار عسكري يدفع قسد الى التصعيد، فلماذا التصعيد الآن؟». كما ذكّر «بوجود حصار خانق يعانيه الأهالي، في ظلّ عدم توفّر المحروقات والطحين في عاصمة القمح والنفط في سوريا».

في المقابل، عزّا القائد العام لـ«قوات سوريا الديموقراطية»، مظلوم عبدي، في تصريح إلى وسائل إعلام، «التوتّرات التي تشهدها المربّعات الأمنية في الحسكة والقامشلي إلى ذهنية النظام السوري»، مُرجعاً إيّاها أيضاً إلى «فشل زيارة لمجلس سوريا الديموقراطية لدمشق، لم تكن ناجحة، بسبب ذهنية النظام الذي يريد العودة إلى عام 2011». وادّعى أن «النظام السوري يفرض حصاراً على منطقة الشهباء، وبعض الأحياء الكردية في حلب، ويعتقل المدنيين من عائلات قسد والأسايش، وهو ما أجبرنا على اتخاذ مواقف ضدّ قواته». كذلك، نقلت وسائل إعلام كردية، عن رئيسة «الهيئة الداخلية في الإدارة الذاتية»، سمر حسين، قولَها إنه «لن يتمّ فكّ الحصار عن المربّع الأمني في الحسكة، حتى ترفع الحكومة السورية حصارها عن الشهباء».

وكانت مصادر حكومية وأهلية في محافظة حلب، تحدّثت إليها «الأخبار»، قد نفت مراراً وتكراراً «وجود أيّ حصار على أيّ حيّ أو منطقة في محافظة حلب»، مؤكّدة أن «كل المواد الغذائية والخبز ومستلزمات الحياة متوافرة فيها، من دون أيّ نقصان عن باقي أحياء المحافظة ومناطقها».

> تعرّض المتظاهرون لقنص مباشر من عناصر «قسد»

«القومي» يدين ممارسات «قسد»

دان «الحزب السوري القومي الاجتماعي» ما تقوم به قوات «قسد» من حصار لمدينتَي الحسكة والقامشلي، وممارسات «إرهابية» بحقّ أهاليهما، ولا سيّما إطلاق النيران على المدنيين وشنّ حملات الاعتقال ضدّهم. ورأى الحزب أن سلوك «قسد» «يتماهى مع المخطّطات الأميركية والصهيونية، الرامية إلى تقسيم بلادنا وتفكيكها إلى كيانات تحمل هويّاتٍ ضيّقة»، داعياً «جميع أبناء شعبنا في الجزيرة السورية إلى الوقوف خلف الجيش العربي السوري ومؤسّسات الدولة السورية، وعدم الانجرار وراء الدعوات التقسيمية والانفصالية التي لن تجلب سوى الويل لوطننا وأبنائنا، والاستمرار في مقاومة الاحتلال الأميركي وأعوانه». كما دعا «أبناء شعبنا الكُرْد إلى وقف الرهان على الاحتلال وتنفيذ مصالحه التدميرية، وإلى اتخاذ خيارات وطنية مصيرية بالعودة إلى كنف الدولة السورية، والمساهمة في حماية وحدة سوريا وتحصينها».

(الأخبار)

روسيا

واشنطن وبروكسل تقودان «احتجاجات نافالني»

وسط التجاذبات نفسها بين روسيا والغرب، انطلقت، يوم أمس، الجولة الثانية من الاحتجاجات التي يقودها المُعارض الروسي أليكسي نافالني، من داخل زنزانته. وخرج مناصروه المناهضون للحكومة، في مشهدٍ لم يختلف كثيراً عن ذاك الذي ساد الأسبوع الماضي، سوى لجهة تدنّي نسبة المشاركة في الاحتجاجات، التي بدأت صباحاً في بعض مدن الشرق الروسي ومنطقة سيبيريا، لتصل لاحقاً إلى العاصمة موسكو، وسان بطرسبرغ.

ومثل سابقاتها، شهدت هذه الجولة اشتباكات بين المحتجّين والشرطة الروسية التي شرعت، منذ الصباح، في تنفيذ مخطط أمني لاحتواء التظاهرات - حيث فُرضت قيود على حركة النقل العام وسط موسكو وسان بطرسبرغ، فيما فُرض حظر للتجوال في عددٍ من شوارع وسط العاصمة -، ما أدّى إلى وقوع إصابات، فضلاً عن اعتقالات بلغت، وفق تقديرات أوساط معارضة، أربعة آلاف شخص، من بينهم زوجة المعارض اليكسي نافالني، يوليا، التي أطلق سراحها في ما بعد. وأفادت مصادر قوى الأمن الداخلي، من جهتها، بأنه تم اعتقال أكثر من أربعة آلاف شخص خلال احتجاجات الأسبوع الماضي، فيما بلغ عدد الموقوفين، أمس، نحو 4500 شخص، 1395 منهم في موسكو، و961 في سانت بطرسبرغ، و194 في كراسنويارسك شرق روسيا. وتأتي هذه التحركات فيما يُنتظر أن يمثل المُعارض الروسي أمام القضاء الأسبوع المقبل، إذ من المقرّر أن تنعقد محكمة روسية للنظر في الحكم عليه بعقوبة سجن قد تصل إلى ثلاث سنوات ونصف سنة.

وكعادتهما، لم تفوّت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرصة الاحتجاجات لمهاجمة روسيا. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إن بلاده تدين «التكتيكات الوحشية التي تمارسها روسيا حيال المتظاهرين المعارضين لها»، مطالباً السلطات بالإفراج عن نافالني. من جهته، أبدى وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في تغريدة عبر «تويتر»، أسفه لـ«الاعتقالات الكثيفة» التي جرت خلال التظاهرات المؤيّدة لنافالني، و«الاستخدام غير المتكافئ للقوّة» بحقّ المتظاهرين والصحافيين. أما وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية، مايكل روت، فقد رأى أن العلاقات بين الأوروبيين والروس وصلت إلى «الهوة». وفي مقالة له في مجلة «دير شبيغل» الألمانية، قال الوزير إنه «منذ تسميم المعارض الروسي، دخلت العلاقة بين برلين وموسكو في وضع أكثر صعوبة»، مؤكداً، في الوقت ذاته، وجوب «عدم بناء جدران من الصمت في علاقتنا المباشرة مع موسكو». وتدعي ألمانيا، وتدعمها في ذلك الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية، أن نافالني تعرّض للتسميم بواسطة غاز الأعصاب «نوفيتشوك»، وهو ما تنفيه روسيا التي حاولت، أثناء إقامته في برلين، المشاركة في التحقيق الجنائي، وتقديم المعلومات والأدلّة التي تدّعي امتلاكها من دون جدوى. وعلى رغم وجود مذكّرة توقيف في حقّه، فقد عاد المعارض الروسي إلى بلاده متسلّحاً بدعم أميركي غربي، فيما شاركت السفارة الأميركية على نحو مباشر، اعتباراً من الأسبوع الماضي، في تنظيم حملة دعم متواصلة لمناصريه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من ناحيتها، طالبت وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة بالتوقّف عن التدخل في شؤونها الداخلية. وجاء في بيان الوزارة أن «التدخل الأميركي الفجّ في الشؤون الداخلية لروسيا هو حقيقة قائمة، كما هي الحال مع الترويج المزيّف والدعوات إلى التجمّع والحملات غير المرخّص لها عبر منصات الإنترنت، التي تديرها واشنطن». وأضافت أن «دعم وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن والدعوة إلى خرق القانون هما تأكيد آخر لدور واشنطن من وراء الكواليس»، وأنه «ليس هناك أدنى شكّ في أن الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاحتجاجات هي جزء من استراتيجية احتواء روسيا، ما يعدّ تدخّلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة».

(الأخبار)

بلغ عدد المعتقلين، يوم أمس، أكثر من أربعة آلاف شخص (أ ف ب)

تقرير

اختيار السلطة الانتقالية: المرحلة الأصعب في «الحوار الليبي»

تنطلق، اليوم، المرحلة الأصعب في المسار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة، باجتماعات لأعضاء «ملتقى الحوار السياسي» تستمرّ حتى الخامس من شباط/ فبراير الجاري، من أجل الاستقرار على المرشّحين لمنصبَي رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة، وسط تفاؤل حذر يسود البعثة الأممية. وحصلت هذه الأخيرة على تعهّدات من جميع المرشّحين بالتزام خريطة الطريق التي تنتهي بإجراء الانتخابات بحلول 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، وتقديم إقرارات مالية تتضمّن كل ممتلكاتهم داخل ليبيا وخارجها هم وعائلاتهم، مع تعهّدات كتابية بعدم ترشّحهم في الانتخابات، ضمن إجراءات تستهدف ضمان نزاهة العملية الانتخابية.

لكن تلك التعهّدات تثير كثيراً من القلق في شأن مصير عدّة أشخاص مرشّحين، من بينهم رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا محمد الحافي، الذي قدّم أوراق ترشّحه لرئاسة المجلس الرئاسي، في الوقت الذي سيكون فيه الحافي، حال فشله في الوصول إلى المنصب، رئيس المحكمة التي يُفترض أن تنظر في أيّ طعون في العملية الانتخابية، وهو ما دفع عدداً من القضاة إلى مطالبته بالاستقالة قبل خوض الانتخابات، لضمان عدم الاعتراض على أيّ أحكام قضائية مستقبلاً، الأمر الذي لم يلقَ رداً حتى من البعثة الأممية التي تواجه انتقادات كثيرة. ومن ضمن الانتقادات الموجّهة إلى الأخيرة، عدم الإعلان عن نتائج تحقيقات في تقديم رشى خلال تصويت أعضاء «الملتقى» على المقترحات المتّصلة بآلية اختيار المرشّحين في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والتي يخشى مراقبون أن تؤثّر على نتائج التصويت، ولا سيما أن عبد الحميد دبيبه، الذي ذُكر اسمه كأحد دافعي الأموال للفوز بالتصويت، هو من ضمن قائمة المرشّحين لمنصب رئيس الوزراء.

> ستكون السلطة التنفيذية الجديدة مسؤولة عن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية

وبحسب ما تَوصّل إليه الليبيون في اجتماعاتهم خلال الفترة الماضية، فإن المجلس الرئاسي سيتكوّن من 3 أعضاء ورئيس للوزراء، يعاونه نائبان. وسيتولّى المجلس إعادة توحيد مؤسّسات الدولة المفكّكة، مع السعي لفرض الأمن وتحقيق الاستقرار. وتضمّ قائمة المرشّحين لتلك المناصب 45 شخصاً، من بينهم ثلاث نساء تكاد تكون فرصهن في الفوز معدومة. ويبرز من بين المرشّحين لرئاسة الوزراء رجل الأعمال أحمد معيتيق الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس الرئاسي، بالإضافة إلى فتحي باشاغا وزير الداخلية الحالي في حكومة «الوفاق» والساعي للمنصب بشكل علني منذ شهور، في وقت يغيب فيه اسم رئيس «الوفاق» فايز السراج عن قائمة المرشّحين بشكل كامل. كذلك، طرح رئيس مجلس النواب المنعقد في طبرق، عقيلة صالح، اسمه كمرشح لرئاسة مجلس الرئاسة، وسط غياب اسم اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وبموجب الخريطة الانتقالية، فإن السلطة التنفيذية الجديدة ستكون مسؤولة عن إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 كانون الأول/ ديسمبر المقبل، على أن تلتزم بجميع الأحكام والإجراءات الصادرة عن «ملتقى الحوار السياسي»، وهو الدور المنوط برئيس الحكومة بالدرجة الأولى. وستقوم الحكومة، طبقاً للرؤية الأممية، بوضع برنامج يضمن تنفيذ كل التعهّدات المتّفق عليها وفق مخرجات «ملتقى الحوار»، والتي ستُعرَض على مجلس النواب من أجل نيل الثقة في خطوة تستهدف إعادة لَمّ المجلس الذي لم ينعقد كاملاً منذ 2014 حتى اليوم. أمّا رئيس المجلس الرئاسي فسيتولّى عدّة مهمات؛ منها وظيفة القائد الأعلى للجيش، مع أحقيّته في تعيين القيادات وفق التشريعات والقوانين المُطبّقة، وصلاحيته في إعلان حالة الطوارئ وقرار الحرب والسلم بعد موافقة مجلس النواب، فضلاً عن تشكيل مفوّضية وطنية عليا للمصالحة، وإطلاق مسار المصالحة، شرط أن تكون جميع قرارات المجلس بالإجماع، مع بطلان ما يصدر خلاف ذلك.

وعلى رغم الضوابط الموضوعة على كلّ منصب، فإن مشكلة توحيد المؤسسة العسكرية ستكون الأبرز، وخاصة في ظلّ إحجام قوات حفتر إلى الآن عن إبداء استعدادها بشكل مباشر لتسليم السلاح. وعليه، يُتوقّع أن ينتهي الأمر بمفاوضات وتنازلات يقدّمها كلّ من رئيس المجلس الأعلى الذي سيكون قائداً للجيش، وقوات حفتر التي تتمسّك بتأجيل تسليم سلاحها إلى حين خروج المرتزقة من ليبيا بشكل كامل. وجاء خلوّ قائمة المرشّحين للمناصب الانتقالية من اسمَي حفتر والسراج من أجل إبعادهما عن المشهد السياسي مؤقتاً، ولا سيما في ظلّ رغبتهما في الترشّح في الانتخابات المقبلة. وتواجه عدّة مؤسّسات في الدولة انقساماتٍ، سيكون على السلطة الجديدة التعامل معها وفق المعطيات المتاحة، وفي ظلّ الرقابة الأممية للعملية الانتقالية. ويسود ترقّب لهويّة الفائزين بالمناصب، ومدى قدرتهم على التعاون والعمل معاً، ولا سيما مع اتّباع قاعدة «تمثيل الأقاليم» التي جرى على أساسها توزيع المناصب لتحقيق توازن بين جميع المناطق.

(الأخبار)

سيتكوّن المجلس الرئاسي من 3 أعضاء ورئيس للوزراء يعاونه نائبان (أ ف ب)

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المغفور لها بإذن الله المرحومة

الحاجة هنا سنو عسيران

والدها: المرحوم الحاج أحمد سنو
والدتها: المرحومة الحاجةعفيفة سنو
زوجها: المرحوم نظام الدين عسيران
ولداها: صلاح عسيران زوجته سلمى بزي، ومحمد عسيران زوجته غنى جابر
بناتها: سنا زوجة حسين كنفاني، ندى زوجة باسم الخطيب وليندا زوجة جهاد عسيران
أشقاؤها: وجيه والمرحومان مختار ومحمود سنو
شقيقاتها: المرحومة فريحة زوجة المرحوم محمد سنو، المرحومة أميرة زوجة المرحوم حسن الحلواني، المرحومة يُسر زوجة المرحوم بدر الدين سنو، المرحومة ساره زوجة المرحوم سامي الترك، والمرحومة هيفاء زوجة المرحوم صلاح جمال الدين.

يصلى على جثمانها الطاهر الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين الواقع فيه 19 جمادى الثاني 1442هـ الموافق 1 شباط 2021م ويوارى الثرى في مدافن الباشورة.

بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة، يتقبل أهل الفقيدة التعازي شاكرين على الأرقام التالية:
صلاح عسيران: 03/622500
محمد عسيران: 00966506222098
سنا كنفاني: 70/846896
ندى الخطيب: 03/631863
لينا عسيران: 70/791113

الراضون بقضاء الله وقدره آل سنو، عسيران، كنفاني، الخطيب، بزي، جابر، الحلواني، الترك، جمال الدين وأنسباؤهم.

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
نائب رئيس مجلس النواب السابق
نائب رئيس مجلس الوزراء السابق
الوزير السابق
النائب ميشال المر
المنتقل الى رحمته تعالى الاحد 31 كانون الثاني 2021

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم فقيدنا الغالي

المرحوم
الدكتور سمير محيي الدين بدوي الصباغ
أرملته: الدكتورة غادة دامر الشامي
ابنتاه: مهى وأميرة زوجة ناجي عالية
شقيقاته: فريال زوجة عز الدين الطرابلسي، زكيّة أرملة المرحوم عدنان كبريت، ليلى زوجة وجيه شكري وجميلة أرملة المرحوم أسامة رمضان

نظراً للظروف الراهنة في البلاد، وحفاظاً على السلامة العامة، نتقبل التعازي على الهاتف. رقم الدكتورة غادة: 01/655566 – مهى: 03/891896 و03 وأميرة: 03/801467

الراضون بقضاء الله وقدره: آل الصباغ، دامر الشامي، عالية، الطرابلسي، كبريت، شكري، رمضان، الصيداني، عضاضة، طبارة، عيتاني، قصار، ماريني، حسامي، فتح الله، حسونة، بلعة، عكاوي، سعد وتكريتي.

مطلوب

A pharmaceutical company is seeking to hire a part-time medical representative to cover the South area.
A medical background is a must. For those interested, kindly send your CV to boctico@boctico.com.lb

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

باكورة المخرج علي العربي في «مهرجان صاندانس»

«كابتن الزعتري»: ليس للاجئين سوى أحلامهم!

شفيق طبارة

شباب وأطفال يركضون، حفاة، على الرمل والحصى. يلعبون كرة القدم، يركلون ويرقصون مع الكرة. يعاملونها كأنها الكوكب، وفي لحظة يركلونها بعيداً. هم لاجئون سوريون «مسجونون» في مخيم الزعتري في الأردن. آفاقهم محدودة، ومواردهم قليلة، ولكن أحلامهم لا حدود لها. «كابتن الزعتري» أكثر بكثير من مجرد وثائقي عن كرة القدم، إنه وسيلة المخرج والمراهقين لجعلنا نفكر في المُثل والمبادئ والأخلاق والأحداث والأيدي التي تلعب بمصير ومستقبل بشر أحلامهم أهم من كلّ النفاق والحروب والنزاعات السياسية.

فوزي قلطيش ومحمود داغر، سُلبت منهما كل الفرص عندما أصبحا لاجئين، كما يقولان. مراهقان يعشقان كرة القدم، ويلعبانها بحرفية. هي حلمهما، ووسيلتهما الوحيدة للخروج من واقعهما. «كابتن الزعتري» الفيلم الأول للمخرج المصري علي العربي (يُعرض اليوم وغداً في «مهرجان صانداس السينمائي»)، يلاحق الشابين، يعرّفنا إليهما، وإلى أحلامهما، عائلتهما، حياتهما في المخيم، صداقتهما، حبهما العذري، وعشقهما ولعبهما لكرة القدم، والأهم «الفرصة» التي أتيحت لهما للخروج من المخيم، والتدرب واللعب في بطولة للناشئين في الدوحة. إنها قصة الفداء، والتضامن، والأسرة، والمجتمع، والأهم الإيمان بالنفس.

بطريقة ذكية جداً، عرف الثلاثة (علي العربي، فوزي ومحمود) كيف يخبروننا قصتهم. لم يكشفوا لنا كل أوراقهم، البديهيات معروفة، وأسباب واقعهم معروف. ما أرادوه فرصة لقول ما لديهم، وعلي أعطاهما إياها. لم يجلسهما ليتحدث معهما، لم يصورهما بكاميرا ثابتة وحقّق معهما، لم يستغلهما. بل تركهما يعيشان، يتحاوران، يتناقشان والكاميرا تراقبهما، لم تقترب منهما كثيراً، لم تزعج خصوصيتهما، بل ترك علي العربي لهما الحرية بدعوتنا لنكون في ضيافتهما. أنيقة كاميرا علي، فيها شيء من النبل. حقيقية صادقة ومثيرة للإعجاب، والأهم هي الصداقة الواضحة التي نشأت بين الثلاثة ومعهم الكاميرا وبالتأكيد حب اللعبة وحب بعضهم لبعض. فوزي ومحمود ذكّرانا لماذا نحب كرة القدم. منعشة رؤيتهما يلعبان، رغم كل الرمل والحصى والتراب. على العشب الأخضر لا يهمهما «الالتزام التكتيكي»، ولا الأحذية الرياضية، يتمتعان بلعب الكرة حافيين في الليل، ليشعرا بالعشب على أرجلهما.

«كابتن الزعتري» فيلم عن أرواح مهزومة، ولكن مع وميض عابر، يشعرنا بالخجل لما يحدث، ويعلمنا أسباب استمرار المضطهدين في الحياة واللعب.

كان لالتزام علي العربي الصارم في

فيلم متقن الصنع، حيوي مع الموسيقى والصوت

الإخراج وأكاديمية العرض، وفي مزجه بين نوعين من الوثائقيات («الوثائقي الشعري» و«المراقبة الوثائقية»)، أثره في الفيلم، وقد ضيّع بعض الأشياء من بين يديه. شاعرية الفيلم تخلخلت في بعض المشاهد، والمراقبة تحوّلت إلى حديث مباشر مع الكاميرا في مشهد واحد، بلا داع. وفي بعض الأحيان الدراما والإثارة التي خلقها علي كانت في غير محلها، ولم يظهرها بحدة رغم ضروريتها. الوقت، وبالتحديد التواريخ كانت مفقودة في الفيلم، التاريخ والأيام عاملان مهمان في فيلم مماثل، لأننا عشنا أياماً وسنوات مع المراهقين. لذلك كان من المهم أن نعرف الجدول الزمني للأحداث. كان علي ضبابياً بعض الشيء، الصداقة بين الثلاثة واضحة، لكنّ المخرج تغاضى عن بعض الأشياء الضرورية في حياة فوزي ومحمود، ومرّ عليها مرور الكرام. كنا نتمنى أن نتعرف إلى فوزي ومحمود أكثر، أن نعرف من هما حقاً خارج الملعب. وكان ممكناً أن ينجح في ذلك، لأنه يعرف تماماً كيف يصوّر شخصياته. وعلى الرغم من واقعهما، لم يسمح المخرج لنفسه أو للفيلم بالإشفاق عليهما، لذلك بعض التقرب منهما كان ليعطي الفيلم الجو الحميمي المفقود تقريباً.

ترك علي العربي فيلمه بحكمة يتحول إلى شيء أكبر من الملعب وكرة القدم والمراهقين. لكنّه لم يعلق عليه، بل ترك الشابين يتكلمان في ما بينهما عنه، خاصة في النظرات. نظرات فوزي ومحمود لما يحدث حولهما في مخيم الزعتري أو في مخيم التدريب والبطولة يكشف الكثير عن تفكيرهما. نظرات ذكية، وكاميرا علي تغمز وتلتقط. استطاع علي والمراهقون أن يبتعدوا عن السياسة قدر الإمكان، ولكن لا مفر من الهروب منها وإن لم يتحدثوا عنها. المخيم (خاصة مخيم الزعتري، استُغل سياسياً كثيراً) والتدريب والبطولة في قطر، ليست لأسباب إنسانية مئة في المئة، فالسياسة لها دور كبير فيها. ولكن الثلاثة عرفوا كيف يحكون لنا ما يجري بطريقة ذكية، وبقليل من البوح، والكثير من التلميحات.

تماشى العرض المرئي مع الفيلم، فالحركة في الملعب بدت عميقة وسريعة، وخارجها ثقيلة بعض الشيء. التقط علي كل شيء بأناقة، والنتيجة فيلم متقن الصنع، حيوي مع الموسيقى والصوت. ينتهي بينما يبتعد فوزي ومحمود عنا وعن الكاميرا، عندها نشعر تماماً أننا سنشتاق إليهما، وسنسأل عنهما وعن أحوالهما، وبالتأكيد لن نتركهما كما لن يتركهما علي العربي. في النهاية، هما لا يريدان منا شيئاً، بل ربما شيء واحد قاله محمود في مؤتمر صحافي في الفيلم بعد المباراة: «بدنا الفرصة لا الشفقة».

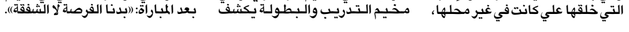
من اليمين محمود وعلي العربي وفوزي

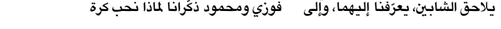
مشهد من الفيلم

علي العربي: أنشد الحرية في السينما

عن الشريط الذي جعله يعيش خمس سنوات في المخيّم، وبداياته المهنية، ومشاريعه المقبلة التي تمتد من التعاون مع السينمائي المصري يسري نصرالله، إلى الإقامة في الهند لإنجاز شريط وثائقي هناك، يحدّثنا المخرج علي العربي في هذا اللقاء السريع:

■ لماذا «كابتن الزعتري»، كيف أتت الفكرة؟ وكيف بدأت العلاقة بينك وبين فوزي ومحمود؟

ـ بداية حياتي العملية كانت كنتاج عن توثيق وصنع تقارير عن الحروب لمصلحة بعض القنوات التلفزيونية العالمية. في عام 2013، قررت التوقف لأنني اكتشفت أنّ القنوات تتعاطى مع ضحايا الحروب كأرقام وإحصائيات. أردت أن أتقرّب أكثر من هؤلاء. البشر وأسمع قصصهم وأرى تحدياتهم واحتياجاتهم. قررت أن أبدأ بجولات في مخيمات اللاجئين لكي أفهم البشر هناك وكيف يعيشون بعد تجريدهم من حقهم كمواطنين. قابلت فوزي ومحمود في مخيم الزعتري. رأيت شغفهما وفضولهما للحياة وعشقهما لكرة القدم. وقتها، لم يخطر في بالي أن أصنع وثائقياً عنهما. في أحد الأيام، قال لي فوزي بأن المكان الوحيد الذي أشعر فيه أنني لست لاجئاً وأنني مثل أي شخص في العالم، هو داخل المستطيل الأخضر. ومن هنا بدأت القصة وقررت أن أعيش معهما خمس سنوات لأرى أحوالهما وحياتهما. استغرق التصوير ست سنوات، والمونتاج سنة ونصف سنة، وجمعنا في النهاية 700 ساعة من التصوير.

■ من السهل جداً الوقوع في فخّ السنتمالية في فيلم كهذا، كيف تمكنت من الابتعاد عنها وكيف ساعدك فوزي ومحمود في الابتعاد عن العاطفة الزائدة؟ والأهم كيف تمكّنت من الابتعاد عن السياسة المتداخلة في كل شيء؟

ـ كنت أحاول طوال الوقت أن أسيطر على عاطفتي وحبي الشديد للشابين، وأن أكون محايداً كمخرج في قراراتي واختياراتي، وأن أتعامل معهما على أنهما شخصيتان في الفيلم. كان هذا صعباً جداً، لذلك أُجبرت بعد انتهاء التصوير أن أبتعد عن كل شيء، عنهما وعن المخيم وكل شيء، له علاقة بالفيلم لمدة سبعة أشهر. وهكذا استطعت أن أصنع الفيلم بعيداً عن العاطفة الزائدة. بالنسبة إلى السياسة في الفيلم، المهم لي كان التلميح وليس التوضيح. قراري أن لا أستغل الأولاد أو المخيم أو أي شخص لأقول وجهة نظري السياسية. المشاهد ذكي، وفوزي ومحمود مخيمات اللاجئين لكي أفهم البشر هناك وكيف يعيشون بعد تجريدهم من حقهم كمواطنين. قابلت فوزي ومحمود في مخيم الزعتري. رأيت شغفهما وفضولهما للحياة وعشقهما لكرة القدم. وقتها، لم يخطر في بالي أن أصنع وثائقياً عنهما. في أحد الأيام، قال لي فوزي بأن المكان الوحيد الذي أشعر فيه أنني لست لاجئاً وأنني مثل أي شخص في العالم، هو داخل المستطيل الأخضر. ومن هنا

من «سايكوماجيك: فنّ للشفاء»

في فيلمه التسجيلي الجديد، يقدّم المعلّم التسعينيّ أسلوبه العلاجي السحري جامعاً كلّ أدواته الفنية لمنح اللاوعي لغة أخرى لا تقتصر على الكلام. يخضع المرضى إلى علاج نفسي بالاعتماد على أدواته الفنية في الشعر والمسرح والحركة، متتبّعاً خطى السوريالييين الأوائل... بعد سنوات أمضاها في صناعة الأفلام وكتب الكوميكس، وبدأها في السيرك والمسرح، توصّل المخرج التشيلي إلى خلاصة تقرّ بأنه ليس هناك من مهمّة للفنان سوى الشفاء، خصوصاً في العصر الحالي الذي ظهرت ملامحه مبكراً في فيلم «الجبل المقدّس» (1973)

zoom

«سايكوماجيك: فنّ للشفاء» آخر تجاربه في العلاج السحريّ

أليخاندرو خودوروفسكي... قصائد بصريّة تعجز عنها اللغة

روان عزالدين

ما إن يحضر اسم أليخاندرو خودوروفسكي (1929) حتى تنفجر في الرأس قنبلة من الكرنفالات والألوان والصور. ولا يخفى أن الاستعانة بهذه الكلمات لتوصيف أعمال المعلّم التشيلي، تأتي من فشل اللغة في استيعاب دفق قصائد أفلامه البصريّة. إنه عجز يقترب من أن يكون عجز اللغة عن قول اللاوعي، كما يخبرنا خودوروفسكي نفسه في بداية فيلمه التسجيلي الجديد «سايكوماجيك: فن للشفاء» (104 د). هذه التجربة السينمائية الجديدة، هي أقلّ عقلانية من أن تكون مدرسة علاجية رسمية، وأبلغ (مضموناً) من أن تكون مشاهد ولقطات تراها، تطفئ الجهاز وتنصرف بعدها. علاج فني؟ حتى هذه لن تفي بالمعنى أمام طرحه المتمرّد على مدارس العلاج النفسي التقليدية، ولو أنه توصّل إلى خلاصة تدعو الفن إلى التخلّي عن كلّ مهامّه مقابل الاحتفاظ بوظيفة مداواة الناس، خصوصاً في العصر الحالي الذي رسم ملامحه باكراً منذ فيلمه الطليعي والمدهش «الجبل المقدّس» (1973).

في هذا الشريط (يُعرض على منصّات إلكترونيّة عدة منها Vimeo)، يطرح خودوروفسكي مقدّمة لتياره العلاجي السحري الذي دشّنه قبل عقود خارج جدران العيادة النفسية. ممارسة علاجية لن تلاقي مطرحاً أو اعترافاً من أي من مؤسّسات التحليل النفسي. إنه لا يطلبها أساساً، وهي أضيق من أن تقدر على تحمّله. يأتي العمل نتيجة سنوات من ممارسة خودوروفسكي لهذا العلاج في لقاءات فردية وجماعيّة مع الجمهور في المسارح والمقاهي والشوارع، كما كان قد قدّمه مكتوباً في عدد من المؤلفات. والسحرية في هذا العلاج النفسي هي مزيج من المسرح والشعر الصور وأوراق التارو والحركيّة، التي تقترح سبلاً مختلفة، ملموسة غالباً للوصول إلى الذات وترميمها. يصقل الفنان أدواته بفهم نفسي عميق للنفس البشرية، بالاستناد إلى مؤلّفات عالم النفس الأميركي ميلتون إريكسون، وتعاليم البوذية اليابانية، والفلسفة الشامانية وتقاليد ساحراتها المكسيكيات. تأثرات تجد سبيلها عبر لغة بصريّة مدهشة لا تفارق الرأس بسهولة، ولا يمكن فصلها عن معظم أفلامه التي لم تتسع لها طموحات المنتجين. أمضى خودوروفسكي حياته السينمائية خارج اعتراف المنتجين به، فعل ذلك لحماية مخيّلته التي تبدو بجموحها كمخيّلة للخيال نفسه. اضطر بسبب ذلك إلى المكوث لعقدين من دون صناعة أي فيلم، ليعود سنة 2013 ببرائعته «رقصة الواقع». كرهه المنتجون أكثر مما كره لهائهم خلف المال. كثيرون منهم أداروا له ظهورهم فجاة، أو أوقفوا عرض أفلامه لسنوات كانتقام على عصيانه لهم. لم يكن أمامه لاحقاً إلا الاعتماد على دعم جمهور المشاهدين، منهم جون لينون الذي موّل فيلمه «الجبل المقدّس» (1973) بمليون دولار بعدما كان قد أعجب بفيلمه El Topo سنة 1970. فيلمه الحالي كذلك، لم يكن ليبصر النور أيضاً، لولا التمويل الجماعي من جمهوره.

منذ بداية «سايكوماجيك: فن للشفاء»، يضع خودوروفسكي تياره العلاجي ضمن سياقه التاريخي: «اخترع فرويد التحليل النفسي وهي ممارسة متاصلة في العلم، واخترع خودوروفسكي العلاج النفسي السحري (سايكو ماجيك) وهي ممارسة متاصلة في الفن»، كان الجملة تهوي كفاس على طيف فرويد، وهي في الوقت نفسه توسّع من أطر وحدود ممارسته الخاصة. يظهر جودو في مراراً في الفيلم. رجل تسعيني حكيم، يفسّر قصور التحليل النفسي ببقائه محصوراً في الكلام، وفي أشهر طويلة من الثرثرة، بينما، في المقابل، يستطيع المعالج في تياره السحري أن يعتمد سبلاً فنية مختلفة أثناء العلاج، أهمّها الحركة واللمس بما يحمّلانه من حضور أساسي للجسد، بكلّ حالاته كجزء أساسي من رحلة الشفاء التي يقدّمها مجّاناً (فقط يطلب من بعض من خضعوا للعلاج أن يرسلوا له نصوصاً عن تجاربهم أو يكتفي أحياناً بالطلب منهم أن يكتبوا بأصابعهم عبارة «شكراً» على يده). يُرجع تخلّيه عن اللغة إلى بصريّة مدهشة لا تفارق الرأس بسهولة، ولا حين تبلغه، فإنّ الكلام يترك اللاوعي معلّقاً، وعاجزاً عن عبور الشفتين. ماذا بعد الكلام في العلاج النفسي؟ من هنا يمنح اللاوعي والأحلام والمخاوف لغة أخرى عبر شعريّة جسديّة تتبع خطى السورياليين الأوائل، يبلغ الفيلم مراحل متقدّمة من تجسيد صادم لهذه الدواخل.

ينزل الفنان الفيلسوف من برجه ليلمس ألم العالم، وفق تعبيره. يعين مرضاه على التخلّص من وجوه أهلهم أو من ترسّبات الماضي وصدماته.

يجعل من دماء الدورة الشهرية لدى النساء، سيلاً من الألوان من أجل أن يتقبّلن صورهن

يمرّ الشريط على عدد من الحالات والمعاناة النفسية المختلفة، مقتطعاً المشاهد الأبرز والأكثر تأثيراً من هذه العمليّة التي تعتمد أساساً على قراءة متعمّقة لشجرة العائلة، بما تحمله من أمراض تتكرّر وتنتقل من جيل إلى جيل. قالب الفيلم بسيط. تتوالى هذه التجارب في تراتبية مشهدية، نتعرّف فيها إلى الصدمة، ثمّ إلى المشاهد العلاجية، والنتائج التي تظهر على المرضى بعدها. ومثلما فتحت أفلامه سبلاً لا متناهية لرؤية العالم بكامل أشكاله وكائناته وأطيافه الغرائبية، يمدّ مرضاه بسبل كثيرة للتعرّف إلى الذات، للغوص بصدماتهم والوقوع فيها. تقوم المشاهد العلاجية على ما يشبه الاستعارات الشعرية التي يدعو المشاركين إلى خوضها واقعياً، وتجسيدها كما لو أنه يبقر بطن هذه الهواجس ويضعها أمامنا. شابّة تتردّد وتعجز نفسياً عن خوض تجربة الحمل، ستمزّق ثيابها وتعيد تجربة الولادة مع أبوين (ممثلين) يساعدانها على إتمام خطواتها الأولى. سنرى الشابة نفسها بعد أشهر ببطن منتفخ، وقد استطاعت أخيراً أن تتخلّص من تجربتها المريرة مع أمّها. رجل حاول الانتحار سيُدفن حيّاً، قبل أن يطيّر سطوة والده ببالونات حمراء. مقابل سحر هذه الاستعارات والأفعال العلاجية التي يؤديها المتألقون، فإننا لن نعثر على صورة نظيفة تماماً. ذلك أن خوض الرحلة العلاجية يحتّم النزول إلى القعر وما يحمله من ترسّبات وتجارب مريرة. مفارقة جماليّة، تُخرج صوراً شعريّة بليغة من لبّ القباحة الصادمة، رأيناها مراراً في أفلامه وفي مشاهد يطيّر فيها العصافير من صدور القتلى المدمّاة.

يستثمر خودوروفسكي الحضور الجسدي إلى أقصاه، بشلّه وقيامته وسوائله على السواء، في مشاهد تهزّ وتؤلم وتحرر في الوقت نفسه، وفيها، يستخدم الأزياء والألوان... امرأة تدفن فستان عرسها لكي تتخلّص من طيف حبيبها المنتحر قبل فترة من زواجهما، وستعيد قذفته لكن من الطائرة. شاب قضى أربعين سنة من حياته مختبئاً خلف تلعثم لسانه. بعد قراءة شجرة عائلته، يقترح خودوروفسكي أنّ تلعثمه اللفظي هو تمظهر لحالة نفسية من الخصي الجنسي، أصابته بعد طلاق والديه. إنه لا يزال يشعر بأنه صبي في الثانية عشرة من عمره. لذا سيدعوه إلى قضاء نهار بثياب هذا الطفل، لكي يخرجه بالركض واللعب أمام الجميع، قبل أن يضغط على عضوه الذكري لاستخراج طاقته الجنسيّة الكامنة. بعدها ستصوّره الكاميرا مجدداً لتدهشنا بطلاقته في الحديث. ربّما سيرى المشاهدون بعض الاقتراحات العلاجيّة كاختزال للحالات النفسية، خصوصاً حين يقدّم خطوات رمزيّة بسيطة للمرضى، لكن خودوروفسكي لا يدّعي امتلاك أكثر مما يستطيعه هذا العلاج. وهو بهذا يعبّر، بشفافية أحياناً عن العجز البشري الثابت أمام الألم والموت.

كما يترك مجالاً وحقاً للمشاهد بأن يشكّك في كلّ ذلك، خصوصاً أنه لا يسعى خلف أيّ تبريرات منطقيّة، بل يستسلم إلى السحر الذي يتموضع في أكثر الإيحاءات بساطة مثل العناق، وفي لمس الألم، حرفياً، لا مجازيّاً. طوال مدة الفيلم، يظهر خودوروفسكي برفقة أبطاله، يتقمّص دور المعالج والنموذج الأبوي والمخرج والمعلّم الملهم. في النهاية، ما هو العلاج النفسي السحري؟ لدى الفيلم سيل من التعريفات التي نراها حين يستبدل كرسي التحليل النفسي بمقعد في مدينة ملاهٍ. يضع الألم في أحشاء الحيوانات الميّتة. يمدّ السنوات الطويلة لإحدى المريضات بعمر شجرة تبلغ مئات الأعوام. يجعل من دماء الدورة الشهرية لدى النساء، سيلاً من الألوان من أجل أن يتقبّلن صورهن منذ أن سُنعن من دخول المعبد في عصر موسى. يدفن سنوات الألم مع سلاسل حديدية يجرجرها العاشقان وراءهما في الشارع. يمزج خودوروفسكي هذه المشاهد مع لقطات من أفلامه منها «فاندو وليز» (1968)، وEl Topo وفيلماه الأخيران «رقصة الواقع» (2013) ثم «شعر لا نهائي» (2015) اللذان جاءا كعلاج سحري للمخرج نفسه للتصالح مع تاريخ عائلته. لقطات سينمائية تتقاطع مع بعض مشاهد الشريط كما حين يقدّم علاجاً جماعياً لسكان المكسيك، ضمن كرنفال رثائي للتعبير عن الحزن على موت 70 ألفاً من الشعب في حروب المخدّرات. قد لا يجد بعضهم توصيفاً لهذا العلاج إلا الشعوذة، خصوصاً لدى شروعه بعلاج الحالات المرضية الفيزيولوجية مثل السرطان، كبديل لأساليب العلاج الطبية الطاحنة. كما تصفها مريضة تخوض تجربة علاجية على أحد مسارح التشيلي مع خودوروفسكي. ما الدليل على نجاح ذلك؟ ربّما هذا آخر ما يجب علينا البحث عنه، ذلك أن خودوروفسكي يحترف محو الأدلّة كسائر السحرة وهم يقتنصون انشغال أعيننا بصورهم ومخيّلاتهم.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 شباط 2021 العدد 4260

صورة وخبر

لغاية 28 شباط (فبراير) الحالي، تحتضن River City في بانكوك معرضاً فرديّاً للفنانة التايلاندية فانا باست «يون» تياشامايثاكول بعنوان Venus in the Shell. لا يوجد شيء مثالي، حتى «فينوس»، إلهة الحب والجمال. انطلاقاً من هذه الفكرة الساخرة والنقدية، ابتكرت الفنانة كلّ محتويات المعرض، بهدف إيصال رسالة إيجابية بشأن النقص وحقيقة أنّه حتى الآلهة تختبر البؤس مثلنا نحن البشر. ينقسم المعرض إلى أربعة أجزاء، كلّ منها مستوحى من ظروف إنسانية مثل المودة والغضب وخيبة الأمل والغيرة والحيوية والظلام. (ملادن أنطونوف ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

عن الحرب والسلام/ 1

ما عادَ يُفيدني التَطلُّعُ إلى الأمام وتَرَقُّبُ طلوعُ الفجر.

كلُّ ما يعنيني الآن: التَلَفُّتُ إلى الخلف

لأعرفَ مِن أيّ جهةٍ في هذا الظلامِ السخيّ

ستأتيني طلقةُ الخاتمة.

عن الحرب والسلام/ 2

اللّيلُ أوشَكَ أنْ ينتهي، والصباحُ صارَ على مقربة.

أيها الناجون من الموت

هيِّئوا أكفانَكم واستَعِدّوا!

أنتم ماضون إليه بأقدامكم.

حسام السراي: حان «أوان الثقافة»

«أوان الثقافة» برنامج ثقافي أسبوعي جديد، يقدّمه الشاعر العراقي حسام السراي (الصورة) كل سبت عبر قناتَي «العراقية» (س: 19:00) العامة و«العراقية» الإخبارية (س: 21:00). إنّها مجلة بصرية تذهب بالسؤال إلى استعادات وإضاءات حيّة لفصول من الثقافة العراقيّة وفنونها. يتابع العمل الأحوال الثقافية والفنية في البلاد، راصداً أحداث وفعّاليات المشهد على اختلافه. يحمل عنوان البرنامج شيئاً من هذه الرؤية؛ بوجود ملمح لبغداد يريد فريق العمل تقديمه وتمثّله العازفتان في قلب شارع المتنبي بعد كلّ الموت واليأس الذي حاصر العراقيين ولا يزال. وبحضور مشهدية نفق ساحة التحرير بغرافيتي الشباب فيه، يفترض القائمون على البرنامج أنّ «الأخبار بأحداثها وتناقضاتها سمعناها كلّها»، وأنّ «أوان الثقافة قد حان»...

«الرافدين للكتاب الأوّل»: استعدّوا للدورة الثانية

أعلنت اللجنة التحضيرية لـ«جائزة الرافدين للكتاب الأول» عن فتح باب المشاركة لسنتها الثانية ضمن الدورة التي تحمل اسم الشاعر العراقي الراحل فوزي كريم (1945 ـ 2019/ الصورة). تستهدف الجائزة فئة الكتّاب والشعراء ممن لم يسبق لهم النشر، وهي لثلاث فئات: الرواية، القصة والشعر. تُستقبل الطلبات ابتداءً من اليوم الإثنين ولغاية 31 آذار (مارس) 2021. تتلخّص شروط الجائزة في التالي: عدم النشر ورقياً سابقاً في أي مؤسسة أهلية أو حكومية، أن تُراوح الأعمار بين 18 و45 سنة والمشاركة ضمن فئة واحدة فقط. للفائز الأوّل عن كل فئة، جائزة نقدية كما يُطبع كتابه في «دار الرافدين» (تكون حقوق العمل الفائز حصرية بها لمدة 5 سنوات) و«دار درج»، ويُوزّع عربياً. (رابط التقديم متوافر على موقعنا)

خديجة حباشنة على «زوم»: حكاية «فرسان السينما» الفلسطينيّة

ضمن سلسلة «عن السينما والثورة»، يدعو «مركز خليل السكاكيني الثقافي»، غداً الثلاثاء، لحضور حديث افتراضي مع الباحثة والسينمائية خديجة حباشنة (معروفة باسم خديجة أبو علي ـ الصورة)، عبر تطبيق «زوم». يتمحور اللقاء حول كتاب حباشنة «فرسان السينما، سيرة وحدة أفلام فلسطين» (2019 ـ الأهلية للتوزيع والنشر) الذي يتناول سيرة وحدة أفلام فلسطين التي تُعدّ أوّل مجموعة سينمائية ترافق بدايات حركة التحرير الوطني الفلسطيني. يستعرض هذا الإصدار مواضيع تتعلّق بانطلاق فكرة وحدة أفلام فلسطين، كما يرصد محاولات البحث عن أفلام «مؤسسة السينما الفلسطينية» المفقودة جرّاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. تزامن صدور الكتاب مع الذكرى الخمسين على أول فيلم فلسطيني من إنتاج الوحدة، أظهر صورة نجح الصهيانة في تغييبها عن الفلسطينيين وثروتهم لتحرير أرضهم من الاحتلال. كما تزامن مع الذكرى العاشرة لغياب مصطفى أبو علي، أحد مؤسّسي هذه الوحدة و«آخر فرسانها»، وفق ما تؤكد المؤلّفة.

* حديث مع خديجة حباشنة: غداً الثلاثاء ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (رابط التسجيل متوافر على موقعنا)

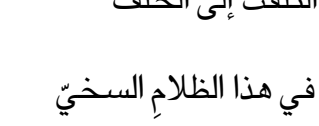

تعلّموا المقام... مع سامي أبو شميس

يواصل سامي أبو شميس (الصورة) تقديم جلسات لتعليم المقام في بروكلين. وفي 20 شباط (فبراير) الحالي، سيكون بإمكان كلّ الراغبين حضور هذا الموعد النيويوركي عبر تطبيق «زوم». للفنان المولود لأب فلسطيني وأم أميركية منهج جديد في تدريس وتحليل المقام، يُعدّ برأي كثيرين «أكثر وضوحاً» من نظرية المقام التقليدية، لأنّه أقرب إلى التقاليد الشفوية وتمارين الأداء. قدّم سامي ورش عمل حول المقام والموسيقى العربية في «جامعة ييل»، «مركز لينكولن» وغيرهما من الصروح الأكاديميّة والثقافيّة. وهو عازف كمان ومغنٍّ مقيم في نيويورك، ومؤسس ومدير فرقة «ذكريات»، كما شارك في تأليف كتاب «في الموسيقى العربية» (2019).

* ورشة المقام: السبت 20 شباط ـ الساعة العاشرة مساءً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

الإثنين 1 شباط 2021 العدد 135
Lundi 1 Fevrier 2021 no135

الأخبار

رأس المال

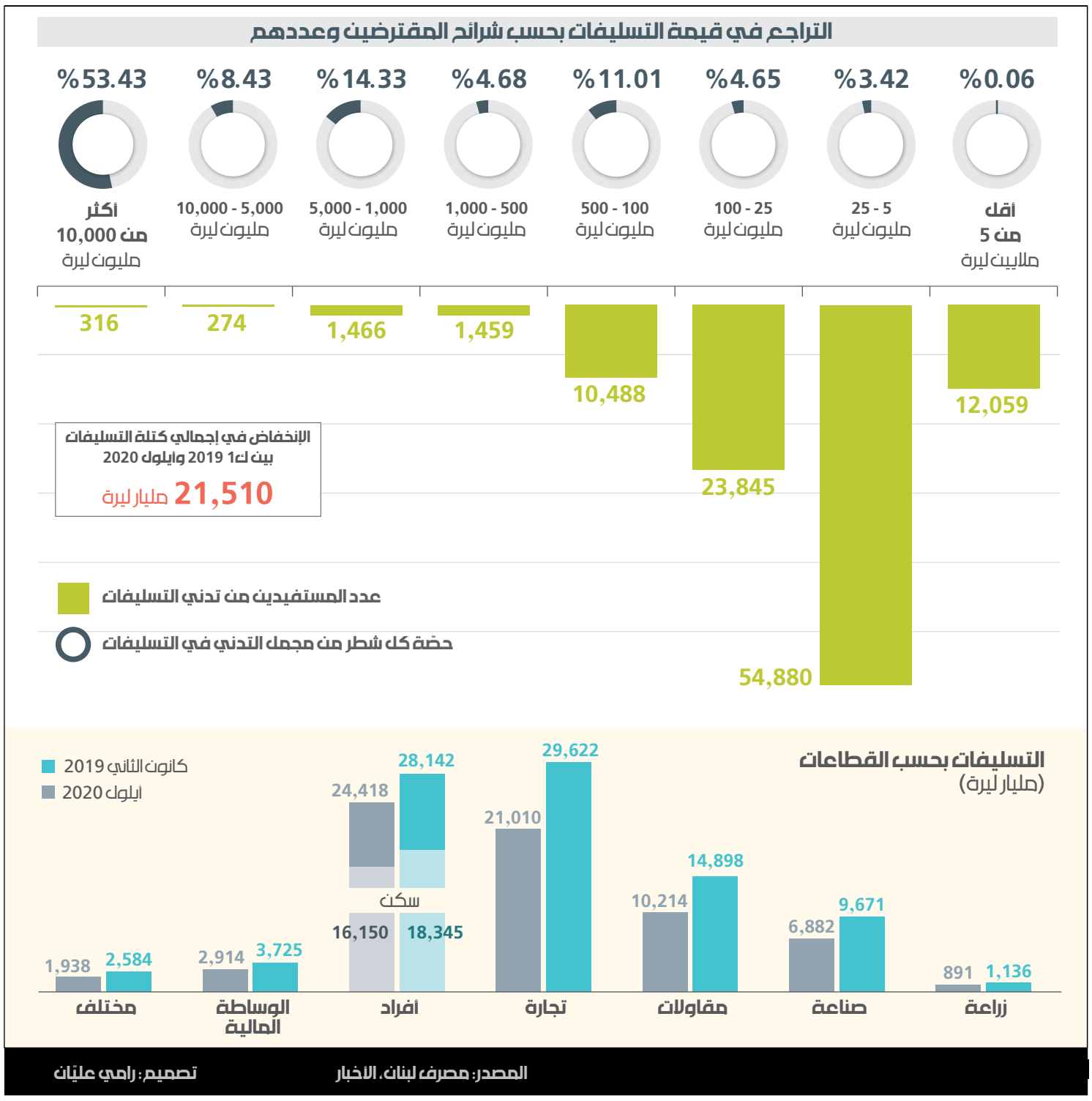

في العدد

03-02
حسن المحمود
«إصلاح» نظام التقاعد يقضم حقوق العمال

05-04
أمين صالح
موازنة عام 2021 إبراء ذمّة رأس المال

06
الأمجد سلامة
طريق لبنان إلى الهاوية

07
ريتشارد وولف
هكذا يدافع دعاة الرأسمالية عنها

08
شربل نحّاس
الكهرباء: المافيا صامدة في بيت العنكبوت

انتقال الثروة إلى كبار المقترضين

محمد وهبة

في نهاية 2019 كانت محفظة التسليفات المصرفية للقطاع الخاص تبلغ 89779 مليار ليرة، إلا أنها انخفضت بعد 9 أشهر إلى 68269 مليار ليرة، أي بانخفاض قيمته 21509 مليارات ليرة. وفي الفترة نفسها، انخفضت ودائع الزبائن من 237399 مليار ليرة إلى 211914 مليار ليرة، أي بما قيمته 25485 مليار ليرة.

نجمت هذه الحركة بشكل أساسي عن تجارة الشيكات المتداولة في السوق. فبسبب وجود أسعار صرف مختلفة لليرة مقابل الدولار وحجز الودائع ومنع التحويلات إلى الخارج، نشطت تجارة الشيكات رغبة من المودعين في تهريب أموالهم من المصارف تحسباً لأي اقتطاع. لذا، هناك علاقة واضحة بين تراجع قيمة ودائع الزبائن، وتراجع قيمة التسليفات للقطاع الخاص، حتى بات الانخفاض في قيمة التسليفات يمثّل 84,4% من انخفاض قيمة الودائع.

هناك مستويان لهذا الأمر: كبار المقترضين يشترون الشيكات من المودعين الراغبين في تهريب أموالهم من المصارف ويسددون ثمنها بالسيولة النقدية المتوافرة بين أيديهم. والمودعون يعمدون إلى شراء الشيكات من مودعين آخرين مقابل السيولة النقدية.

وفي كلتا الحالتين، فإن المستفيدين من هذه الحركة هم كبار المقترضين. فبحسب الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان، استحوذ 316 مقترضاً من فئة المقترضين الذين تتجاوز قيمة قروضهم الـ10 مليارات ليرة، على 53,43% من مجمل قيمة التراجع في التسليفات، أو ما يساوي 11491 مليار ليرة. وفي المقابل، فإن نحو 12059 مقترضاً من الذين لا تتجاوز قيمة قروضهم الـ 5 ملايين ليرة كانت حصّتهم من التراجع في التسليفات 11,9 مليار ليرة. أما ضمن فئة الذين لا تتجاوز قيمة قروضهم الـ 500 مليون ليرة، فقد تراجع عدد المقترضين بنحو 90784 مقترضاً يمثّلون 86,6% من التراجع في عدد المقترضين، لكنهم سدّدوا فقط ما قيمته 4104 مليارات ليرة من قروض هذه الفئة، أو ما يوازي 19% من مجمل التراجع في محفظة القروض.

على جانب آخر، فإن القطاعات التي سجّلت تدنياً في قيمة قروضها هي على النحو الآتي: 245 مليار ليرة للقروض الزراعية، 2789 مليار ليرة للقروض الصناعية، 4684 مليار ليرة للقروض الخاصة بالمقاولات وتجار البناء، 8612 مليار ليرة للقروض التجارية، و3724 مليار ليرة للقروض الخاصة بالأفراد، منها نحو 2195 مليار ليرة لقروض سكنية.

ماذا يعني ذلك؟ إن الأدوات المتوافرة في السوق اليوم عبر تجارة الشيكات، تتيح للمقترضين الذين يتمتعون بإمكانات مالية كبيرة، إطفاء قسم كبير من ديونهم بسعر بخس نسبياً. ففي ظل انهيار قيمة الليرة وارتفاع سعر الدولار بنحو 6 مرات وتضخّم الأسعار، بات إطفاء الديون أرخص بكثير من السابق. لكن أوضح ظاهرة ناتجة من هذا الأمر هي تلك المتصلة بانتقال الثروة من المودعين إلى كبار المقترضين. فقد تحوّلت تجارة الشيكات إلى ضريبة يدفعها المودعون لحساب المقترضين. هذا الانتقال بالثروة لا مفاعيل إيجابية له على اللامساواة، بل ربما هو يزيد حدّة تركّز الثروة في أيدي القلّة الذين يملكون قدرات مالية أتاحت لهم تسديد قروضهم بأسعار بخسة.

قد يكون من الأفضل تحليل أرقام التراجع في التسليفات تبعاً لفئات المقترضين، بالتوازي مع التراجع في قيم الودائع تبعاً لفئات المودعين. هذا الأمر سيظهر بشكل أوضح عملية انتقال الثروة بين الفئات. لكن بشكل عام، يمكن الاستدلال من القيم الكبيرة المسحوبة من الودائع، بأنها تعود لمودعين متوسطي الحجم أو من فئات أعلى، لحساب المقترضين الكبار.

انتقال الثروة في إطار تجارة الشيكات، هو ضريبة مماثلة للاقتطاع الناجم عن عملية الهيركات. فالذين يسحبون ودائعهم اليوم بذريعة شراء عقار أو أي أصول أخرى تُعدّ ذات قيمة بالنسبة إليهم أكثر من قيمة ودائعهم في المصارف، يدفعون ضريبة فاحشة مقابل الاستحواذ على هذه الأصول. فقيمة الشيكات بالدولار تُحتسب على أساس نسبة حسم توازي 71%، أي أن كل دولار طازج يوازي 3,4 دولارات من الشيكات المصرفية، أو من الدولارات المحجوزة في المصارف. وهذه العملية ستتواصل في الانحدار بمرور الوقت وتسارع الانهيار نحو قعر أكثر سواداً طالما أن مصرف لبنان يتيح سحب الودائع بالليرات الورقية من خلال إصدارات النقد الإضافية.

الفرق بين الهيركات وبين العملية التي تحصل اليوم في السوق، هو المستفيد منها. في عمليات الهيركات، يتم شطب الأموال على جانبي المطلوبات في موازنات المصارف والموجودات بالتوازي مع شطب مماثل في موازنة مصرف لبنان، وبالتالي يخسر المودع القيمة المتوجّبة عليه في إطار الاقتطاع.

لكن وفق العملية الرائجة حالياً في السوق، فإن الاقتطاع يؤثّر في جانبَي الأصول والمطلوبات في موازنات المصارف، إنما يستفيد منه أشخاص آخرون ينتقل إليهم قسم من هذه الأموال المقتطعة لإطفاء قروضهم. ومشكلة هذه العملية أن تمويلها يكون عبر إصدارات النقود بالليرة من مصرف لبنان، وهو ما يزيد نسبة الاقتطاع يوماً بعد يوم، أي أنه يؤجّج الـ«هيركات السوقي» الذي يُمارس بعلم المودعين أو من دون علمهم.

في عام 2019 قدّم البنك الدولي دراسة لوزارة المال عن «إصلاح» نظام التقاعد. هي بمثابة تحدّ لدراسة سابقة أُعدّت في عام 2016 وخلصت إلى ان «نظام التقاعد» في القطاع العام اللبناني غير مستدام. النسخة الاخيرة من الدراسة خلصت إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام وفق قواعد الاستدامة المالية، اي خفض التقديمات ورفع نسب المشاركة. دراسة من هذا النوع، لا تأخذ في الحسبان الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يجب البناء عليها لدراسة نظام للتقاعد يكون مفيداً للسوق العمل بكلفة اقلّ من دون المسّ بمكاسب العمال. وقد اجرى الباحث في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، الدكتور حسن المحمود، قراءة نقدية لإصلاحات البنك الدولي التي تبنّتها وزارة المال في ذلك الوقت، ثم زايدت عليها في مشروع موازنة 2021. هذه القراءة كانت واحداً من آخر اعمال الباحث قبل وفاته متأثراً بوباء «كورونا». اختار الباحث تقديم مقاربة تنطلق من اهمية نظام التقاعد للعاملين بوصفه «مصدرَ قلقٍ وهاجسٍ دائمَيْن لأولئك الذين لا مصادر دخل تحفظ لهم مستوى معيشياً لائقاً بعد التقاعد، أو بحدّ أدنى، توفّر لهم الحماية الاجتماعية من خطر الفقر. لذا،

يُعدّ المعاش التقاعدي المستقرّ، إلى جانب مصادر أخرى (مدّخرات فردية، عوائد مدخرات، تحويلات خاصة، عقارات، ارباح مستمرة...)، مصدراً مضموناً لكلفة المعيشة عند التقاعد. ووسيلة فعّالة لإبعاد شبح الفقر عن المتقاعدين واسرهم، وإطفاء الحاجة إلى الإعالة او تحوّلهم الى عبء ثقيل على المعيل، ايّاً كان». اما بالنسبة إلى الحكومة، فالنظام التقاعدي مهم أيضاً «ربطاً بنتائجه الاقتصادية والاجتماعية. والتحديات المتنوّعة الناشئة منه مثل حجم البطالة، النمو الاقتصادي، التوازن بين الإيرادات والنفقات، المشاكل الهيكلية الناتجة من البنية الديموغرافية المتغيّرة، انماط المشاركة في القوى العاملة، ترتيبات وظروف العمل، وغيرها. لذا، فإن النقاشات المتصلة بالإصلاح تركّز على النتائج المالية والاقتصادية للمقترحات ومنها ما يتصل بإصلاح انظمة المعاشات التقاعدية. وغالباً ينشأ من عملية صنع القرار المجزّأة والمحكومة بالآثار المالية والاقتصادية، خطر على حصيلة المقترحات الإصلاحية وعدم مواءمة حاجات الفئات الاجتماعية المختلفة، بما يتناسب والاوضاع المعيشية»

قراءة في اقتراحات البنك الدوليّ لـ«إصلاح» نظام التقاعد

إجراءات لقضم حقوق العمال

إعداد
حسن المحمود

الواقع الحالي: تغطية محدودة

يغطّي نظام التقاعد في مؤسّسات الدولة الرسمية على اختلاف فروعها: المدنية والتربوية والعسكرية، اقل من 20% من المواطنين، فيما تبلغ نسبة المشمولين بنظام تقاعدي في لبنان، من أيّ نوع كان، وفقاً للمسح الوطني للمعيشة34,5 % من مجمل العاملين، و17,3% من مجمل الناشطين اقتصادياً، وهي نسبة متدنية قياساً على بلدان أخرى.

رغم الإيجابيات المفترضة لرزمة الإصلاحات المقترحة، إلا انها تأتي على حساب الحقوق المكتسبة لمتقاعدي القطاع العام بسبب قضم جزء من مستحقاتهم المالية

ورغم محدودية عدد المستفيدين من نظام التقاعد في المؤسّسات الرسمية، والذين يُقدّر عددهم بأكثر من 300 الف عامل و70 الف متقاعد، فإن كتلة الأجور وملحقاتها شكّلت 50% من إجمالي النفقات الجارية في موازنة عام 2020، أي أنها تُعدّ مرهقة للخزينة التي تعاني من عجز متراكم قُدّر في عام 2020 بنحو 4835,8 مليار ليرة، وهي سجّلت ارتفاعاً مطرداً في السنوات الماضية فازدادت من 8,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 11,2% في عام 2020. أما معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة فازدادت من 1,39% إلى 3,28%. ويتوقع أن تزيد هذه الأعباء وتيرة تصاعدية ربطاً بكون الكتلة الأكبر من المتقاعدين عسكريين في النصف الأول من العقد الخامس من العمر.

النفقات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2010 - 2020)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مخصصات رواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية (مليار ليرة لبنانية)	3,354	3,818	4,409	4,276	4,501	4,669	4,758	5,427	6,017	6,602	6,734
من الناتج المحلي %	5.8%	6.3%	6.6%	6.1%	6.2%	6.2%	6.2%	6.7%	7.1%	7.3%	7.5%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (مليار ليرة لبنانية)	1,391	1,420	1,918	1,831	1,893	2,025	2,132	2,347	3,207	2,981	3,283
من الناتج المحلي %	2.4%	2.4%	2.5%	2.6%	2.6%	2.7%	2.8%	2.9%	3.8%	3.3%	3.7%
مجموع (مليار ليرة لبنانية)	4,745	5,238	6,327	6,107	6,394	6,694	6,891	7,773	9,224	9,583	10,017
من الناتج المحلي %	8.2%	8.7%	9.5%	8.6%	8.8%	8.9%	8.9%	9.7%	10.8%	10.7%	11.2%

المصدر: الجمهورية اللبنانية – وزارة المالية، اقتراحات اولية لإصلاح النظام التقاعدي، ص 13

سيناريوهات البنك الدولي لـ«الإصلاح»

في الأشهر الماضية، طرحت الحكومة مسوّدة ورقة إصلاحية لنظام التقاعد في لبنان تستند إلى دراسة أعدّها البنك الدولي في عام 2019. تقترح الحكومة أن تبدأ نتائج الإصلاحات بالظهور في عام 2021 من خلال تطبيقها على 4 سيناريوهات محتملة، تنطبق من السيناريو الحالي لأسس احتساب التقاعد، واعتماد إجراءات معيّنة مثل تلك التي أقرّت في موازنة 2019، وسيناريوها يأخذ في الحسبان الإصلاحات التي يقترحها البنك الدولي وتتبنّاها وزارة المال.

- السيناريو الأساسي: اعتماد المبادئ والأسس الحالية لاحتساب التقاعد (قبل تطبيق الإجراءات التي تم إقرارها في قانون موازنة 2019).
- اعتماد إجراءات «مبعثرة»: الإجراءات التي أقرّت في قانون موازنة 2019.
- سيناريو إصلاحي مسرّع: تنفيذ الإجراءات المقترحة دفعة واحدة بدءاً من عام 2020.
- سيناريو إصلاحي متدرّج (بطيء): تنفيذ الإجراءات المقترحة بشكل تدريجي خلال فترة 2020 - 2050.

أما الإجراءات المقترحة في السيناريوهات «الإصلاحية» فهي على النحو الآتي:

1- مصدر التمويل:

- رفع نسبة المحسومات التقاعدية على معاشات المتقاعدين في السلك العسكري من 1,5% إلى 3%.
- رفع نسبة المحسومات التقاعدية للموظفين الحاليين من 6% في عام 2019 إلى 10% في عام 2021 و15% في عام 2050.

2- صندوق التقاعد: اقتراح إنشاء صندوق مستقل للتقاعد بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء.

3- طريقة الاحتساب الحالية:

(المعاش الأخير × عدد سنين الخدمة × متوسط معدل الاستحقاق × 85% + المعاش الأخير × 85% (عدد سنوات الخدمة التي تزيد عن 40 سنة) × 3 + تعويض شهري حسب الرتبة للسلك العسكري

يقترح البنك الدولي إعادة النظر في طريقة احتساب المعاشات التقاعدية واستبدالها بالآتي:

- خفض متوسّط معدل الاستحقاق من 2,5% إلى 2% في السنوات الخمس المقبلة، و1,5% بحلول عام 2035.
- ربط المعاشات التقاعدية بمؤشّر الأسعار / غلاء المعيشة.
- أخذ متوسط الأجر في فترة الخدمة لحساب راتب التقاعد من شهر واحد (الأخير) إلى معدّل الراتب الذي تقاضاه الموظف خلال سنة وزيادة هذه الفترة تدريجياً لتصل إلى أربع سنوات في السنوات القادمة للوصول إلى كامل سنوات الخدمة.
- إعادة النظر في تدبير رقم 3 لأعضاء السلك العسكري المستفيدين منه وخفضه إلى تدبير رقم 2.
- تحديد الحد الأدنى لسن التقاعد عند 50 عاماً للسلك العسكري ابتداء من عام 2020 ورفعه تدريجياً ليصبح موازياً لسن التقاعد للعاملين في الإدارة العامة.

4- الصرف عبر:

- إعادة النظر في المخصّصات والرواتب لورثة المتقاعدين من خلال تقديم 80% - 90% من المعاش التقاعدي عوضاً عن 100%.
- رفع سن التقاعد الحالي (64 سنة) تلقائياً مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع.
- خفض كلفة المعاشات التقاعدية بنسبة تُراوح بين 5% - 10%.
- إعادة النظر في كيفية احتساب وتعويض صرف نهاية الخدمة (Lump Sum).

كذلك، تقترح رزمة الإصلاحات إمكانية تطبيق إجراءات إضافية، أبرزها:

- خفض عدد الفئات المؤهّلة للاستفادة، لأفراد العائلة من الدرجة الأولى، من دون تحديد النوع – خفض معدل استبدال الراتب إلى نحو 50%.
- تحديد حدّ أدنى للعمر التقاعدي (55 سنة -60 سنة) مع تحديد حدّ أدنى لسنوات العمل الفعلية عموماً.
- توسيع قاعدة الأجر التي تُطبّق عليها المحسومات التقاعدية، وفي أحسن الأحوال، إلغاء التعويضات الملحقة بالأجر. يمكن كخطوة تمهيدية تحديد حدّ أعلى لهذه التعويضات في مستوى 20% من الأجر القائم، وخفض التعويضات إلى حد مقبول (تنقلات...).

النتائج ترسم خيارات

تتفاوت مفاعيل اعتماد أيّ من السيناريوهات المذكورة على نسب كلفة الإنفاق التقاعدي في السنوات المقبلة: فالسيناريو المسرّع له مفاعيل سريعة، تبدأ في لحظة تطبيقه وهو سيحقق خفضاً سريعاً في الكلفة من 3,7% من الناتج المحلي في عام 2019 وصولاً إلى 2% في عام 2035، ويبقى ثابتاً في السنوات التالية لغاية عام 2059.

كذلك يمكن للسيناريو التدريجي أن يحقّق النتيجة نفسها على المدى البعيد، ولكن بوتيرة أقل سرعة من السيناريو المسرّع.

أما السيناريو الأساسي القائم حالياً، فمن شأن الاستمرار في اعتماده أن يؤدي إلى المزيد من الارتفاع في الكلفة خلال السنوات المقبلة لتبلغ 5% في عام 2035، وبما يتخطى هذه النسبة في السنوات التي تلي لغاية عام 2059. كذلك، فإن نتيجة سيناريو الإجراءات المبعثرة لا تختلف كثيراً عن نتيجة السيناريو الأساسي إلا في المدى القريب وتباطؤ زيادة النفقات في الفترة ما بين 2021- 2035، ثم يتخذان بعدها المسار التصاعدي نفسه.

تطبيق هذه «الإصلاحات» سيؤدّي إلى خفض عجز نظام تقاعد الإدارة العامة والسلك العسكري على حد سواء ابتداءً من عام 2023 وسيؤدي إلى انخفاض مماثل لنسبة الأجور والتقاعد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن استدامة النظام التقاعدي في الإدارة العامة والسلك العسكري ابتداءً من عام 2050. لكن تتفاوت مساهمة الوفر في النفقات المتوقّعة من اعتماد أي من السيناريوهات الأربعة، أبطأها وأقلها معدل الوفر الناتج من السيناريو المبعثر والمقدّر بـ753 مليار ليرة في عام 2022، وأسرعها وأعلاها معدل الوفر الناتج من السيناريو المسرّع والمقدّر في الفترة نفسها بـ1450 مليار ليرة، فيما يقدّر معدل الوفر المتوقع الناتج عن السيناريو البطيء بـ986 ملياراً.

إن عدم ثبات كلفة نفقات التقاعد وتصاعدها المتواصل المستمر يشكلان عبئاً جدياً على الوضع المالي للدولة في السنوات المقبلة. ففي مواجهة ذلك، اتّخذت إجراءات ظرفية في موازنة 2019 تمثلت في وقف التوظيف وتأجيل التقاعد لمدّة ثلاث سنوات. الهدف من هذه الإجراءات، تجميد النفقات وتخفيف نسبة عجز الخزينة خلال السنوات الثلاث المحدّدة، لكنه لن يلغي الالتزامات المالية المتراكمة لكلفة التقاعد المستحقّة عند انتهاء مفاعيل هذا الإجراء في موازنة عام 2023.

صفر رؤية اجتماعية

ترتكز مناقشات الحكومة في المشروع المقترح، بصورة مجتزأة، على الآثار المالية بعيداً عن المفاعيل الاجتماعية الناتجة عنه، فيما يتوافر للحكومات خيارات واسعة بشأن طبيعة نظام التقاعد، في ضوء خصوصياتها المجتمعية والاقتصادية، شرط وجود حكومة قوية وفعّالة.

فرغم الإيجابيات المفترضة لرزمة الإصلاحات المقترحة، إلا أنها تأتي على حساب الحقوق المكتسبة لمتقاعدي القطاع العام بسبب قضم جزء من مستحقاتهم المالية، سواء لجهة الاقتطاعات على المحسومات التقاعدية للموظفين الحاليين تدريجياً على مرحلتين، إلى نحو مرّة ونصف القيمة الحالية (6 %)، برفعها إلى 10% بدءاً من عام 2021، ثم إلى 15% في عام 2050، أو لجهة الاقتطاعات من محسومات العسكريين المتقاعدين، بمضاعفتها من 1,5% إلى 3% عند تطبيق النظام التقاعدي مباشرة، وإلغاء التعويضات الملحقة بالأجر، وكذلك خفض متوسط معدل الاستحقاق تدريجياً، من 2,5% إلى 2% في السنوات الخمس الأولى ثم إلى 1,5% بحلول عام 2035، فضلاً عن اعتماد متوسّط الأجر عند احتساب المعاش التقاعدي، بدلاً من الأجر كاملاً المعتمد حالياً.

من شأن إقرار ذلك، إحداث خفض حادّ في المستوى المعيشي للمتقاعدين، وخصوصاً في ظل تدهور القيمة الحقيقية للأجور، وزيادة التضخم، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، وهذه الأخيرة قضية يمكن أن تفتح نقاشاً واسعاً موازياً من جانب العسكريين حول مخصّصات ورواتب ورثة الرؤساء والنواب.

وفي المقابل يمكن اعتماد منهجيّة أخرى تقوم على تجزئة الإصلاحات المقترحة وغيرها إلى أقسام ثلاثة:

1. ما يمكن المباشرة بتطبيقه فوراً، وهو المتعلق بإعادة النظر بالتعويضات المبالغ فيها لبعض الأجهزة والإدارات.

2. ما يمكن الموافقة عليه لكن ينبغي تأجيل المباشرة بتطبيقه إلى فترة زمنية ووقت محدد، لجهة ما يتعلق بالطرق الفنية المعتمدة في احتساب الراتب التقاعدي (آخر راتب أو متوسط راتب سنوات الخدمة).

3. قسم يمكن تطبيقه على الموظفين الجدد حصراً، ويتضمن إجراءات وإصلاحات بنيوية مع الحفاظ على كفاءة النظام من الناحيتين المالية والاجتماعية، وعلى نحو يسمح باجتذاب الكفاءات إلى القطاع العام.

من بين الخيارات الأقلّ شعبية في قطاعات عدّة رفع سن التقاعد لفترة أطول من أجل الحفاظ على معدلات الاشتراك، أو جعله أكثر

رفع سن التقاعد يلائم البنى السكانية الهرمة لأنه يهدف إلى سدّ النقص في قوة العمل الجديدة بخلاف البنى الفتية ويزيد حدّة الفقر بين المتقاعدين

مرونة. يشكل سوق العمل معياراً مهماً في تحديد أحد الخيارات الأكثر مُلاءمة، وتكمن أهمية هذا الاقتراح في أنه يؤدّي إلى خفض عدد المتقاعدين، ويحافظ على الضرائب، ويخفف الضغط على المالية العامة، ويوزّع الأكلاف والفوائد بشكل متساوٍ بين الأجيال، ويبدو أنه يتوافق أكثر مع متطلبات المساواة بين الأجيال. ستسمح استراتيجية كهذه، بالحفاظ على استقرار نسبي في معدلات الاشتراك، وعلى مستويات عالية جداً من استحقاقات المعاشات التقاعدية لأولئك الذين يدخلون التقاعد (وإن كان ذلك بعد بضع سنوات).

رغم ذلك، فإن اقتراح كهذا يلائم البنى السكانية الهرمة أكثر، لأنه يهدف إلى سدّ النقص في قوّة العمل الجديدة بخلاف البنى الفتية التي تمسّ الحاجة فيها، إلى خفض سنّ التقاعد لإتاحة الفرص لأجيال جديدة من قوى العمل، ويمكن أن يزيد من حدّة الفقر بين المتقاعدين، ناهيك بخلق ضغوط سياسية وإحداث فوضى، ربما لا يمكن تحمّلها. نعم، يمكن أن يشكل رفع سن التقاعد خياراً مجدياً لفئة معينة من الموظفين بسبب انعكاساته الإيجابية على مالية الدولة وأوضاع العاملين فيها مثل القضاة والأطباء وأساتذة التعليم العالي؛ نظراً إلى تأخّر سن التحاق هؤلاء بالعمل الرسمي والفوائد المتوقعة من الاستمرار بأداء وظائفهم الناتجة من زيادة النضج ومراكمة الخبرة أكثر في السنين المتقدمة. كما يمكن أن يكون رفع سن التقاعد للقوى المسلحة استراتيجية سليمة، بخلاف المؤسّسات الرسمية الأخرى التي يُعد خفض سن التقاعد فيها مجدياً أكثر؛ نظراً إلى ما يوفره من فرص عمل إضافية للأجيال الباحثة عن العمل، والتخفيف من نسب البطالة العالية في لبنان.

لذا، فإن التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة هو في تنشيط الواقع الاقتصادي، وخلق فرص عمل في القطاع الرسمي، وعدم تحقيق ذلك يعني أن جزءاً مهماً من قوة العمل سيضاف إلى لائحة البطالة، وسيتراجع عدد الأشخاص المؤهلين لتحمّل عبء دعم السكان المسنّين، بل سيضاف المزيد من الأشخاص إلى لائحة الإعالة.

محاكاة لرزمة الإصلاحات تبدأ في العام 2021

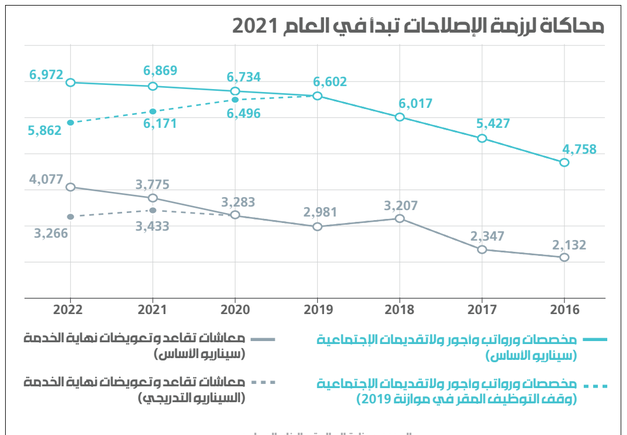

المصدر: وزارة المالية والبنك الدولي

148,867
هو عدد المساهمين في نظام التقاعد في القطاع العام منهم 31867 في السلك المدني و117 الفاً في السلك العسكري

108,150
متقاعد يستفيدون من نظام التقاعد في القطاع العام لغاية نهاية 2018 بمعدل عمل يصل إلى 30 سنة في السلك المدني و25 سنة في السلك العسكري

172,8
مليار ليرة هي الإيرادات السنوية التي تجمعها الخزينة من مساهمات المنتسبين إلى نظام التقاعد من بينها 76.6 مليار ليرة من السلك المدني و96.2 مليار من السلك العسكري

السيناريو الإصلاحي السريع المقترح من البنك الدولي

	سنة الاساس 2019	2020	2021	2022	2025	2030	2035	2040	2045	2050
نسبة المحسومات التقاعدية	6%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%
متوسط معدل الاستحقاق	2.30%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%	1.50%
الفترة المستخدمة لاعتماد متوسط الأجر	1 ش	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة	كامل الفترة
معدل انخفاض الأجور للعسكريين والإدارة (سيناريو مسرّع)		3-4%								
معدل انخفاض الأجور معاشات التقاعد للمتقاعدين الجدد		40-30%								

المصدر: وزارة المالية اللبنانية، انظمة تقاعد القطاع العام في لبنان نحو سلة إصلاحات مالية: مسودة مختصرة للمناقشة، 23 آب 2019

من أصل 111مادة في مشروع الموازنة العامة لعام 2021، هناك 64 مادة تتعلق بالضرائب، أي ما نسبته 58% من الموازنة. هذه تُعدّ سابقة في تاريخ الموازنات في لبنان. وللوهلة الأولى، توحي هذه المواد بأننا أمام نظام ضريبي جديد يهدف إلى تعزيز العدالة الضريبية، وتحقيق التوازن والاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي والاجتماعي، ويسعى إلى تحفيز النمو والتنمية، فضلاً عن معالجة العجز المالي والدين العام، وإطفاء خسائر الدولة ومصرف لبنان وتوزيعها على من استفاد من مكاسب ومغانم الحكم وفوائد الدين العام التي تجاوزت كل الحدود القانونية النقدية والاقتصادية... لكن المفاجأة، ان المواد الضريبية في هذه الموازنة تؤدّي إلى تعميق الانهيار والعجز وتُفاقم الخلل الاقتصادي والاجتماعي وتشرّع الفساد المالي

موازنة عام 2021
إبراء ذمّة رأس المال

أمين صالح *

وفقاً لأحكام الدستور، تُفرض الضرائب العمومية، ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تُطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء. ولا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون. فالضريبة فريضة جبرية نهائية إلزامية تُدفع من دون مقابل ووفقاً لقدرة المواطن على الدفع مساهمةً منه بنفقات الدولة التي يقتضي أن تحقق النفع العام. كذلك تتصف أحكام الضريبة بالاستمرار والديمومة إلا إذا عُدّلت أو ألغيت بقانون، لذا يقتضي أن تكون صادرة بقانون خاص بها، وليس بقانون موازنة الدولة الذي له صفة مؤقّتة يُعمل به لمدة سنة فقط. هذا ما ورد في المادة 83 من الدستور التي نصّت بأن تقدم الحكومة لمجلس النواب كل سنة موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة. رغم ذلك، تعمّدت الحكومات تضمين موازنة الدولة أحكاماً ضريبية لأنه يسهل عليها تبرير ضرائب جديدة أو فرض زيادتها أو أي تعديلات ضريبية بالحد الأدنى من المنافسة وفي ظل غياب الرأي العام الذي قد يكون معارضاً لهذه الضرائب ولتعديلها. بهذه الطريقة، عمد كل من وزيري المالية والاقتصاد، وبموجب قرارات صادرة عنهما إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة التي يقع عبئها على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بمعدل 600%.

ضريبة إعفائية

بموجب مشروع موازنة 2021، يحاولون أيضاً تمرير ضرائب وإعفاءات. يختلط الأمر حتى على العارفين والعالمين بالضرائب، حول ما يقصده وزير المالية بالضريبة: ضريبة فعلية أم إعفاء وإبراء ذمّة؟ لنأخذ مثلاً «ضريبة التضامن الوطني» التي فُرضت استثنائياً لمرة واحدة على قيمة كل حساب دائن مفتوح لدى المصارف العاملة في لبنان كما في 2020/10/31. هل هي ضريبة فعلية، أم إعفاء وإبراء ذمّة؟

تطاول هذه الضريبة كل الحسابات الدائنة المفتوحة لدى المصارف بالعملات الأجنبية (دولار أميركي) أو بالعملة اللبنانية ابتداءً من مليون دولار أميركي، ومليار ونصف مليار ليرة لبنانية. أما معدّل الضريبة فقد حُدّد بـ1% على كل حساب تبلغ قيمته مليون دولار ولا يتجاوز 20 مليون دولار، و1,5% عن كل ما يزيد عن 20 مليون دولار أميركي حتى 50 مليوناً، و 2% عن كل ما يزيد عن 50 مليون دولار (أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية). وعلى حسابات الليرة أيضاً، حدّدت الضريبة بمعدل 1% عن كل حساب تبلغ قيمته 1,5 مليار ليرة لغاية 30 ملياراً، وبمعدل 1,5% عن كما ما يزيد عن 30 مليار ليرة ولغاية 75 مليار ليرة، وبمعدل 2% عن كل ما يزيد عن 75 مليار ليرة. وكُلّفت المصارف باقتطاع هذه الضريبة الاستثنائية وتأديتها إلى الخزينة اللبنانية خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر قانون الموازنة.

الحصيلة المقدّرة لهذه الضريبة هي 1120 مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل 739 مليون دولار أميركي على أساس سعر الصرف الرسمي 1515 ليرة لبنانية و287 مليون دولار على أساس سعر المنصة الإلكترونية و132 مليون دولار أميركي على أساس سعر الصرف في السوق الموازية (8500 ليرة لكل دولار).

في الواقع، إن أصحاب الحسابات الذين سيخضعون للضريبة التضامن الاجتماعي هم كبار المودعين الذين يمثّلون 1% من إجمالي المودعين، ويملكون نحو 47% من محفظة ودائع بلغت 73 مليار دولار في 2019/12/28، وهم أيضاً كبار المستفيدين من فوائد الدين العام التي تجاوزت حتى 2019/12/31 الـ86 مليار دولار. ووفقاً لما هو منشور عن موازنات المصارف فإن المودعين حصلوا على ما لا يقل عن 68% من الفوائد المدرجة في هذه الموازنات، لذا إن حصة المودعين الكبار من هذه الفوائد لا تقل عن 32%، وبالتالي هم حصلوا على ما لا يقل عن 28 مليار دولار فوائد.

هذه النتائج تثير الريبة والشكوك. بهذا المعنى، هل تكون الضريبة التي سيخضع لها كبار المودعين، والمقدّرة بنحو 739 مليون دولار، هي حقاً ضريبة تضامن وطني، أم أنها حسنة أو صدقة أو تبرّع؟

في الحقيقة، هي إبراء ذمّة لهؤلاء عما كسبوه من فوائد مفرطة الارتفاع سدّدتها الحكومات لأصحاب سندات الدين العام، وهي كانت سبباً أساسياً في الانهيار المالي والنقدي وتعثّر الدولة عن سداد ديونها!

وبالإضافة إلى ذلك، فبموجب هذا الطرح، سيتم منح إعفاء وإبراء ذمّة لكل مودع كبير استطاع تحويل أمواله إلى خارج لبنان حتى تاريخ 2020/10/31، فيما كان يتوجب فرض الضريبة على قيمة الحسابات المفتوحة لدى المصارف حتى 2019/12/31 أي قبل تهريب الأموال بالعملات الأجنبية إلى الخارج. وكان يتوجب على من أعدّ مشروع الموازنة أن يفرض هذه الضريبة من أجل استرداد فوائد الدين العام المفرطة التي دُفعت لحملة السندات، أي ضريبة تعادل الفرق بين الفوائد المفرطة المدفوعة وبين معدلات الفوائد في أسواق رأس المال العالمية. كذلك تضمّن مشروع الموازنة تبديلاً للضريبة على الدخل الناتج عن رأس المال المنقول. فاستُبدلت ضريبة الـ10% بضريبة تصاعدية حُدّدت بمعدل 10% على الجزء الذي لا يتجاوز 3% على الحسابات بالعملات الأجنبية، و5% على الحسابات بالليرة اللبنانية، على أن تخضع الفوائد لضريبة بمعدل 30% عن الجزء الذي يتجاوز الحدّين المذكورين آنفاً. إن هذا التبديل، وإن كان عادلاً لجهة المبدأ، إلا أنه يشمل فوائد وإيرادات سندات الخزينة بالعملة اللبنانية فقط، فيما يقتضي شطب الدين العام بكامله واعتباره من الخسائر اللاحقة بالدولة والتي يقتضي توزيعها كما سبق وأشرنا إليه.

> **10%**
> هو معدل الضريبة التي اعفيت منها الفوائد الناتجة من الودائع الأجنبية التي يتم إيداعها لدى المصارف العاملة في لبنان نقداً ومن خلال تحويل مصرفي من احد المصارف العاملة خارج لبنان. لكنّ هذا التحفيز لا جدوى منه في مناخ فقدان الثقة بالنظام المصرفي اللبناني

> **الحصيلة المقدّرة لضريبة «التضامن الوطني» تبلغ 1120 مليار ليرة، اي 739 مليون دولار على اساس سعر الصرف النظامي (1515 ليرة) و287 مليون دولار على اساس «سعر المنصة» و132 مليون دولار على اساس سعر الصرف في السوق الموازية (8500 ليرة لكل دولار)**

لا استقرار في التشريع الضريبي

مشروع موازنة 2021 يتّسم بعدم استقرار التشريع الضريبي خلافاً للقواعد العامة للضريبة. فهو تضمّن تقسيط الضرائب والرسوم وإجراء تسوية على الضرائب المعترض عليها، فضلاً عن إعفاء من الضرائب الضريبية بصورة استثنائية ولمرة واحدة. في الواقع، تكاد موازنة عامة منذ عام 2017 ولغاية اليوم لا تخلو من تكرار لهذه البنود. هذا الأمر يفقد التشريع الضريبي استقراره إذ بات يسود لدى المكلّفين، عدم اليقين من جديّة الإدارة والسياسة الضريبية. فالتقسيط الضريبي منصوص عليه في قانون الإجراءات الضريبية باستثناء تقسيط ضريبة القيمة المضافة والضرائب المقتطعة عند المنبع، أما إذا كان الوضع العام يقتضي التقسيط، فلبكين عندئذ، النص دائماً ومستقراً. الأمر نفسه ينطبق على الإعفاء من الغرامات. فقد صدر عن وزير المالية، حتى الآن، مئات القرارات، بالإضافة إلى قوانين خاصة، وورد أيضاً في الموازنات العامة. لقد أصبح هذا الإعفاء مهزلة وأصبحت الغرامات هزيلة وفقدت دورها الردعي في منع المكلّفين من مخالفة القوانين الضريبية. السبب يعود إلى ارتفاع حجم الغرامات التي تتجاوز في بعض الأحيان ثلاثة أضعاف الضريبة، وهذا يستوجب سياسة ثابتة لتحديد قيمة الغرامات بعدم تجاوز مقدار الضريبة الأقصى. أما بالنسبة إلى تسوية الضرائب المعترض عليها فإنها مخالفة للدستور والمبادئ العامة التي تقضي بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين ومن ضمنهم المكلفون بالضريبة.

الأمر نفسه بالنسبة إلى المواد المتعلقة بتقسيط الرسوم البلدية عن عامَي 2019 و 2020 التي تزيد عن مليون ليرة لبنانية لمدّة ثلاث سنوات، وإعفاء الأبنية المشغولة من الدولة والمؤسسات العامة من الرسوم البلدية ومن رسمَي إنشاء وصيانة المجارير والأرصفة والإعفاء من رسوم التراخيص الخاصة بالسيارات التي تملكها وكالات تأجير السيارات لممارسة أعمالها عن عامَي 2021 و 2022. وكذلك يقترح المشروع رفع نسب الاستثمار في المناطق الصناعية بنسبة 20%.

وكدليل آخر على عدم استقرار التشريع الضريبي، يقترح المشروع إلغاء نص المادة 35 من قانون الموازنة العامة لعام 2020 واستبداله بنص آخر. هذا النص يتعلق باستيفاء الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات التي تقدمها الإدارات العامة باللّيرة اللبنانية باستثناء حصص الأرباح التي تعود للدولة والمحددة بالعملات الأجنبية. هذا يعني استمرار اعتماد دائماً تعمد وزارة المالية إلى تعطيل الأحكام الضريبية الأساسية بأحكام ضريبية استثنائية. فقد ورد في مشروع الموازنة، إجراء إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة للمكلفين لضريبة الدخل والعقارات وفرض ضريبة على الفروقات بمعدل 3% فقط. هذا تعطيل لأحكام المادة 45 من قانون ضريبة الدخل التي تنصّ على أحكام إعادة التقييم بشكل دائم وبمعدل 10%. لكن كل مرّة تتذرّع وزارة المالية بتصحيح أثر التضخم النقدي.

ومن اللافت أيضاً، أن وزارة المال تدعو إلى مزيد من دولرة الاقتصاد. إذ تطلب من أرباب العمل اقتطاع الضريبة على رواتب وأجور مستخدميها بالعملة ذاتها التي دُفعت فيها تلك الرواتب على أن تُحتسب الضريبة على أساس سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى استيفاء الرسوم من دوائر المفوضيات السياسية والقنصليات بالدولار الأميركي أو بعملة البلد التي تتواجد فيه.

توقيت خاطئ لتشجيع الاستثمار

صحيح أن مشروع الموازنة تضمن حزمة حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات، وهو أمر جيد في المبدأ، إلا أنه يأتي في توقيت خاطئ ويصبح غير ذي جدوى. فمناخ الاستثمار الآن غير مؤات بسبب الإفلاس المالي والنقدي والانكماش الاقتصادي. من واجب الحكومة ووزارة المال وضع خطّة للإنقاذ المالي - النقدي - الاقتصادي، تقوم على التوزيع العادل للخسائر، لكن لا يُجدي نفعاً إعفاء أرباح الصادرات اللبنانية من 75% من الضريبة المتوجبة عليها شرط تحويل الأموال الناتجة عن التصدير إلى المصارف العاملة في لبنان؛ فمن هو العاقل الذي سيفعل ذلك؟ المصارف لا ثقة بها! بل هي سطت على أموال الناس ومنهم الصناعيون. وكيف يجذب الاستثمار عبر إعفاء الشركات الناشئة بعد تاريخ نفاذ القانون من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ثلاث سنوات وإعفاء المؤسسات الصناعية والسياحية من 75% من الضريبة شرط أن يكون 80% من العاملين لديها من اللبنانيين؟ أي جذب للاستثمار في ظل اهتراء البنية التحتية والخدمات الأساسية من كهرباء ومواصلات واتصالات وسواها؟ ينسحب الأمر كذلك على منح الحوافز للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تنشأ بعد تاريخ نشر القانون في المناطق التي ترغب الحكومة بتنميتها وهي حوافز قديمة ومعمول بها من قبل عام 1981.

> **من واجب الحكومة ووزارة المال وضع خطّة للإنقاذ المالي - النقدي - الاقتصادي، تقوم على التوزيع العادل للخسائر. لكن لا يُجدي نفعاً إعفاء ارباح الصادرات اللبنانية من 75% من الضريبة المتوجبة عليها شرط تحويل الاموال الناتجة عن التصدير إلى المصارف العاملة في لبنان**

حفلة امتيازات

في مشروع الموازنة منحت وزارة المال امتيازاً ضريبياً لشاغلي الأملاك العامة وأتاحت لهم الاستفادة خلال ستة أشهر من الحسم الكلّي لبدلات إشغال الأملاك البحرية وإعفاء بنسبة 90% من الغرامات وتقسيط رسوم إشغال الأملاك العامة لعامَي 2020 و2021 لمدة ثلاث سنوات. وليس ذلك فحسب، بل منحت المؤسّسات التي تشغل الأملاك العامة البحرية والخاضعة لضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي، الحقّ بتنزيل بدلات الإشغال من أرباحها الضريبية أي خفض ضريبة الدخل. عجيب أمركم تكافئون من يخالف القانون وتعاقبون من يحترمه! فهل بإمكان مُعدي مشروع الموازنة الكشف عن مقدار الرسوم والغرامات المترتبة على شاغلي الأملاك العامة من دون وجه حق؟ هل لهم أن يفصحوا عن المبالغ المسدّدة من هؤلاء إلى الخزينة؟ لا شيء يُذكر.

وهناك امتياز ضريبي آخر مُنح للشركات الدامجة عبر إعفائها من ضريبة الدخل على الأرباح لمدّة ثلاث سنوات من تاريخ الدمج، وبشروط محددة. ما الغاية من إعفاء كهذا؟ إذا كان الهدف تشجيع الشركات الكبيرة، فإن ذلك يساعد على الاحتكار. وأيضاً هو يسيء إلى الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يفترض تشجيعها وتنميتها. إما إذا كان الهدف تشجيع المصارف على الاندماج، فإن ذلك عجيب ومستغرب.

هل يجب على الشعب اللبناني أن يقدم المزيد من الهدايا والمنح والمكافآت والامتيازات للذين سطوا على ماله الخاص وعلى المال العام؟ في مقابل هذه الامتيازات تضمّن المشروع إعفاءات ضريبية خجولة وزهيدة ومشروطة كإعفاء المؤسسات التجارية وغير التجارية التي توقفت عن العمل بشكل نهائي نتيجة انفجار المرفأ من ضريبة الدخل عن أعوام 2021 و 2022 و 2023 شرط مزاولة أعمالها من جديد. كان من أعدّ مشروع الموازنة تغافل عن عدم إمكانية بعضها من معاودة النشاط بسبب التدمير النهائي أو الخسائر الفادحة. وكذلك أعفيت لمرّة واحدة المؤسّسات المقفلة قسراً خلال عام 2020 بسبب وباء كورونا، وسُمح لها بالاستفادة من سماح ضريبي زهيد عن أعمال 2020 يُقدر بنحو 50% من ضريبة الرواتب والأجور المقتطعة والمسدّدة خلال فترة الإقفال.

ليس المطلوب تعديلات ضريبية متناقضة ومتناثرة ولا تتناسب مع أوضاع الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي في البلاد، فالأمور الضريبية لا تستقيم إلا باعتماد نظام ضريبي جديد يعتمد الضريبة العامة الموحّدة على الدخل، والضريبة العامة الموحّدة التصاعدية على الإنفاق (الاستهلاك). هذا ما يحفّز الاستثمار والاقتصاد الحقيقي المنتج، ولا يحابي الاقتصادي الريعي.

* المدير السابق للمحاسبة العامة في وزارة المالية، النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

زيادة ضرائب وإعفاءات باهتة

■ في المجال العقاري، تضمن مشروع الموازنة زيادة في الرسوم العقارية ليست ناتجة عن زيادة معدل الرسم، بل من زيادة القيمة البيعية عن طريق ضرب القيمة التأجيرية بالرقم 20 (عشرين) بدلاً من (12,5). كذلك حرصت وزارة المال على زيادة رسوم المرافئ والموانئ ما سيؤدي حتماً إلى زيادة أسعار السلع وتضخيم الأعباء على المستهلكين. والزيادة طاولت رسوم استخراج الرمال والحصى والملاحة والمنائر والرسوم السنوية المترتبة عن السفن، والرسوم المترتبة على البضائع وعلى المؤسسات والأفراد (الوكلاء البحريون – متعهدو التفريغ والشحن – متعهدو تموين السفن وباقي المتعهدين العاملين في خدمة المرافئ... الرسوم المترتبة على البحّارة والعمال – رسوم الإنشاء – رسوم تملك السفن – قيمة المستندات الرسمية – حصة الدولة من إيرادات محطّتي إرشاد السفن في بيروت وطرابلس...

كما أقدمت الوزارة على زيادة الرسوم العقارية الخاصة بإجراء أشغال طوبوغرافية ورسوم انتقال رئيس المكتب المعاون ورسوم تنظيم المحاضر المعدّة للقيد في السجل العقاري.

■ تضمن المشروع بعض الإعفاءات الضريبية بالنسبة إلى الرواتب والأجور كزيادة التنزيل العائلي من المعاش التقاعدي، وإعفاء معاشات تقاعد ورثة شهداء القوى العسكرية والأمنية ومعاشات تقاعد الحرجي منهم، وإعفاء الزيادات في تعويضات الصرف المعطاة للمستخدمين والعمال والمساعدات العينية والنقدية، وإعفاء رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بإعاقة دائمة وأصبحوا من ذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة انفجار مرفأ بيروت. إن هذه الإعفاءات لها طابع إنساني أكثر من طابعها المالي والاقتصادي.

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك

طريق لبنان إلى الهاوية

الأمجد سلامة

بعد سنة ونيّف من انفجار الأزمة المالية الاقتصادية، لا يزال الكثير من القوى السياسية والفعاليات الاقتصادية (Economic Actors) يغفل عن عمد أخطاء العقود الثلاثة الماضية. لكن هذا الواقع منطقيّ ومتناسق مع كل السياق الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم. فالقوى المذكورة لا تزال ترى في من اتخذ القرارات الاقتصادية - المالية خلال العقود الثلاثة الماضية «الإنسان الاقتصادي» (Homo economicus)، أي الإنسان المجازي الذي يتميز بالقدرة اللانهائية على اتخاذ قرارات عقلانية.

الاقتصادي السلوكي

تقليدياً، يعتمد الكثير من النماذج الاقتصادية، في بناء حساباته الرياضية، على افتراض أن البشر عقلانيون وسيحاولون تعظيم الاستفادة من المعطيات لتحقيق مخرجات هي عبارة عن المكاسب النقدية وغير النقدية. أي أن الفاعل الاقتصادي الذي يتخذ القرارات الاقتصادية (سواء على مستوى شخصي أو جماعي) سيقوم باتخاذ القرار على أساس تحقيق أعلى مستوى ربحية ممكن. لذا، تفترض هذه النماذج أن متّخذ القرار سيولي الأهمية القصوى لتعظيم تحقيق الأرباح.

لكن هذا قد يضرّ بدقّة النموذج الاقتصادي، بما هو نسخة مبسطة من الواقع تسمح بمراقبة السلوك الاقتصادي وفهمه والتنبؤ به. الالتفات إلى هذا العامل، بدأ مع إنشاء حقل الاقتصاد السلوكيّ. فقد أظهر الباحثون المختصّون في حقل الاقتصاد السلوكيّ أن البشر ليسوا عقلانيين في اتخاذ قراراتهم، حتى حين يكونون في موقع الفاعل الاقتصادي، وأن تعظيم الأرباح كعامل أساسي يتعرّض للتشويش من قبل عوامل أقلّ عقلانية ليست ظاهرة، ولكنّها ذات تأثير أساسي. رائدا هذا المجال هما دانيال كانيمان وعاموس تفرسكي، اللذان طوّرا نظرية الاحتمالية (1979)، ثم نظرية الاحتمالية التراكمية (1992). الأولى، توصّف كيف يقيّم الأفراد احتمالات الربح والخسارة بطريقة غير متماثلة، وتقدّم نموذجاً رياضياً لتقييم الاحتمالات تدخل فيه أربعة عناصر تمثّل السلوك اللاعقلاني من وجهة نظر اقتصادية بسيطها كانيمان بالتحيّزات الإدراكية، وهي:

-الاعتماد المرجعي (reference dependence): الأفراد يقيّمون النتائج المحتملة لخياراتهم بناء على نقطة مرجعية موجودة أو على الوضع الراهن.

-تجنّب الخسارة (Loss aversion): يرتبط هذا العنصر بعنصر الاعتماد المرجعي، وهو يُعنى بميل الأفراد لتجنّب الخسائر حتى ولو على حساب تحقيق المكاسب.

-تضاؤل الحساسية (diminishing sensitivity): يصبح الأفراد أقلّ حساسية نسبة إلى التغيّرات في الثروة كلّما ارتفعت قيمة المبالغ المأخوذة في الاعتبار.

-ترجيح الاحتمالات (probability weighting): لا يقيّم الأفراد نتائج خياراتهم من خلال احتمالاتها الموضوعية، بل من خلال الاحتمالات المتحوّلة بأوزان ترتبط بالعناصر الثلاثة آنفة الذكر.

«نظرية الاحتمالية» في حالة لبنان

كانت نظرية الاحتمالية تُعنى بتقديم نموذج رياضي يشرح الاحتمالات التي تتحكم بقرارات الأفراد المتمحورة حول تقييم المخاطر في نطاق الاقتصاد الجزئي (ولا سيما في مجال التأمين). وفقط في السنوات الأخيرة، بدأ الباحثون والاقتصاديون العمل على توسيع نطاقها لتشمل الاقتصادي الكلي، نظراً لصعوبة إضافة العناصر الأربعة المذكورة إلى مجموع العناصر الأخرى في النماذج الاقتصادية المعقدة أساساً لدراسة الاقتصاد الكلي.

تكمن صعوبة إضافة هذه العناصر، في أنها ستكون تعبيراً عن إضافة عناصر ومعادلات رياضية تختصّ بالأفراد أو بالفعاليات الاقتصادية التي ستتخذ القرارات في مجال الاقتصاد الكلي، سواء كان الحديث عن مسؤولين حكوميين أو عن قطاع خاص (رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات مثلاً).

وفي حالة الاعتماد المرجعي، سيصبح لزاماً أن تدخل النقطة المرجعية للفرد أو المجموعة في قياس قيمة الاحتمالات انطلاقاً من الوضع الراهن. بمعنى أنه يجب على الباحث أن يمحّص في الوضع الراهن للفرد أو مجموعة الأفراد، الذين يشكّلون مجموع الفعاليات الاقتصادية، وكيف ينعكس هذا الواقع على انزياح مفهوم الرؤية الموضوعية عندهم بخصوص القرارات. بهذا المعنى لن تكون موضوعية القرارات مرتبطة بقيم أو بمعان مطلقة موجودة في الكتب الأكاديمية المرجعية وفي الدراسات، بل سيكون هنالك انزياح لتقدير وقع القرارات انطلاقاً من الوضع القائم المحيط بالأفراد. وإذا أردنا إسقاط هذا العنصر على الحالة اللبنانية في العقود الثلاثة الماضية، يمكننا بسهولة فهم كيف مرّ قرار تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والاستمرار به لمدة طويلة ناهزت الاثنين وعشرين عاماً!

فمن المعروف أن تثبيت سعر الصرف هو أداة سياسية تستخدمها الحكومات لأجل رفع القدرة الاستهلاكية للسكان، ما سينعكس زيادة شعبية للسلطة. لذا، في العادة تطبّق الحكومات هذه السياسة لمدّة محدودة جداً قبل مواسم الانتخابات، لأن عواقب استمرار دعم سعر الصرف وخيمة (كما سيشرح أي اقتصادي لأي سياسي سيستشيره). لكن في لبنان، كل القوى السياسية المشاركة في السلطة خلال تسعينيات القرن الماضي وكل المسؤولين الماليين والاقتصاديين ركبوا قطار تثبيت سعر الصرف لأجل غير مسمّى. فهل كانت كل هذه القوى والشخصيات جاهلة؟

حتماً لا. فنقاشات تلك الفترة تزخر بآراء السياسيين (داخل النظام وخارجه) والاقتصاديين (ممن كان داخل الحكم وترك منصبه وممن كان خارج الحكم) الذين نبّهوا من مخاطر سياسة تثبيت سعر الصرف. لكن النقطة المرجعية لكل من مرّر ووافق ودعم سياسة تثبيت سعر الصرف كانت الرئيس رفيق الحريري.

بالنسبة له، كانت النقطة المرجعية هي بناء شعبية تؤهّله ليكون زعيماً سياسياً وليس موظفاً برتبة رئيس مجلس وزراء فقط. ما أسهل الطرق للزعامة في مجتمع دمّرته الحرب الأهلية؟ الأرجح أن الإجابة لديه كانت تثبيت سعر الصرف لرفع القدرة الاستهلاكية عند اللبنانيين (خصوصاً أهل المركز - بيروت وجبل لبنان). لذا، حين تصبح النقطة المرجعية هي هذه، سيحصل انزياح في الرؤية الموضوعية عند الفعّاليات الاقتصادية (بالأخص الرسمية منها) بخصوص قرار تثبيت سعر صرف الليرة ومداه الزمني. فتصبح النظرة الموضوعية لقرار كهذا أنه قرار فعّال، ويصبح من غير الموضوعي النقاش في آثاره طويلة الأمد. بل يتحوّل كل معارض لهذه السياسة إلى شخص غير موضوعي يستهدف جوراً الطاقم السياسي الموافق لسياسات الحريرية الاقتصادية.

أمّا بالنسبة لعنصر تجنّب الخسارة، فنظرية الاحتمالية تشرح أن الأفراد يميلون دائماً إلى تفضيل تجنّب الخسارة على تحقيق الربح، حتى وإن كانت الاحتمالات متساوية. فمثلاً إذا عُرض خياران على الفرد: خيار (1) احتمال 90% لربح خمس دولارات، و10% لخسارة 100$، وخيار (2) احتمال 50% لربح 110$ و50% لخسارة 100$؛ سيفضّل الفرد الخيار (1) بالرغم من أن الأرباح من الخيار (2) أكبر بكثير.

سلوك المصارف: ابن الربح والخسارة؟

عندما ندرس قرارات الفعاليات الاقتصادية (في القطاع الخاص تحديداً) في لبنان سنجد أنّ هذا العنصر كان ملازماً لخياراتها. ولا سيما إذا ضيّقنا إطار البحث، عندها سنفهم القرارات غير المنطقية للمصارف اللبنانية في دخول لعبة المخطط الهرمي الذي بناه مصرف لبنان لتمويل تثبيت سعر الصرف وكل ما استتبعه من استهلاك مفرط. فالخسارة التي أرادت المصارف أن تتجنّبها ليست خسارة مالية مباشرة. فمصرف لبنان ضمن لهم الأرباح المالية والحرية في تحويلها إلى الخارج، وإلّا لما كان هنالك سؤال كبير عن مصير ومكان ثلاثين مليار دولار من أرباح المصارف. لكن الربح والخسارة كانا في موقع وحصّة المصارف من السوق المالية في لبنان. فالخروج من لعبة المخطط الهرمي كان يعني عدم القدرة على مجاراة نسب الفائدة في السوق، وتالياً عدم القدرة على اجتذاب ودائع كبيرة، أي أن حصّة المصرف من السوق ستتقلّص. الربح في هذه الحالة سيكون الحفاظ على ملاءة المصرف وقدرته على تلبية زبائنه والمودعين فيه حين تقع الكارثة - وقد وقعت في النهاية. لكن المصارف قرّرت تفضيل تجنّب خسارة الحصّة السوقية الآنية (خصوصاً أن أرباحها المالية على المدى القصير مضمونة ومغرية) على حساب كسب موقعها في السوق على المدى الطويل. وما صرخة جمعية المصارف، الرافضة لإنشاء ثلاثة مصارف جديدة في خطة التعافي المالي التي اقترحتها الحكومة المستقيلة، إلّا تعبير عن الموقع الذي كانت ستحتلّه هذه المصارف في الواقع الجديد (الربح الكبير الذي ستُحرم المصارف القديمة من المشاركة فيه).

أنجال بوليغان ـ المكسيك

المصارف فضلت تجنّب خسارة الحصّة السوقية الآنية على حساب كسب موقعها في السوق على المدى الطويل، خصوصاً أن أرباحها المالية على المدى القصير مضمونة ومغرية

وأكثر العناصر تعبيراً عن قدرة النظرية الاحتمالية على التقاط الواقع هو عنصر تضاؤل الحساسية. ففي النظرية الاحتمالية، كلّما كبرت قيمة المبلغ المعني تقلّ حساسية الفرد في الخسارة أو الربح. وهذا يعني أنه إذا عُرض على الفرد خياران: الخيار (1) خسارة 5$ على صفقة قيمتها الإجمالية 25$، والخيار (2) خسارة 15$ على صفقة قيمتها الإجمالية 125$؛ سيختار الخيار الثاني رغم أن القيمة المطلقة للخسارة أكبر. وهذا يعني أن قيمة الخسارة أو الربح تتأثر بحجم المبلغ.

سلوك كهذا، يفسّر كيف أن الفعاليات الاقتصادية ستتساق لتراكم خسائر كبيرة رغم أن القيمة المطلقة لهذه الخسائر يجب أن تشكّل تحذيراً من الاستمرار في السياسات عينها. وفي حالتنا يمكن أن نفهم كيف انجرّت كل الفعاليات الاقتصادية، الرسمية والخاصة، في طريق مراكمة الخسائر في حساب المدفوعات على مدى سنوات طويلة من دون القلق أو النظر إلى حجمها المطلق والإجمالي. فقيمة الأصول والعمليات المالية في البلد كانت مضخّمة إلى حد تتضاءل معه حساسية الفعاليات الاقتصادية في مراكمة الخسائر، ولا تنظر مجالس إدارات مصارف، أو لا ينظر مسؤولون ماليون واقتصاديون، بعين الرعب إلى العجز المتراكم في حساب المدفوعات وتبعات ذلك على اقتصاد هشّ كاقتصاد لبنان. لا بل تمعن كل الفعاليات الاقتصادية في الاستمرار في لعبة المخطط الهرمي.

تسهم العناصر الثلاثة المذكورة، في صناعة العنصر الرابع وهو ترجيح الاحتمالات. أي أن قيمة الاحتمالات لدى الفرد (أو الفعاليات الاقتصادية) لن تكون موضوعية مبنية على القيمة المطلقة للخيارات، بل مبنية على تخدّلات «لا عقلانية» لعناصر تصنع التفضيلات الشخصية عند الفرد. وهكذا نرى أن كل الفعاليات الاقتصادية التي اشتركت في الهندسات المالية كانت تعمل على أساس حساب احتمالات غير تلك التي يمكن أن يحتسبها أي شخص أو فعاليات اقتصادية من خارج المنظومة اللبنانية.

كل هذه الفعاليات - من مصرف لبنان (وحاكمه) إلى المصارف والسياسيين (الذين أقحموا مصارفهم المحرومة من المشاركة ابتداء في الهندسات) - كانت تبني نماذج لاتخاذ القرارات لا يمكن تطبيق أي نموذج اقتصادي كلاسيكي عليها. هذه النماذج التي بُنيت على سياقات ما بعد الحرب الأهلية، هي السبب الرئيسي وراء الانهيار وليس العامل الخارجي المباشر والمستجد منذ عام 2017، وهو لم يكن سوى عامل مساعد. المشكلة الأساسية لا تكمن في شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص أو حتى طبقة حاكمة، حين يُستبدلون سنُحلّ الأمور. الأزمة عميقة ولبّها نموذج اتخاذ قرارات، ينسحب على كل الفعاليات الاقتصادية اللبنانية، ونقطة اعتماده المرجعي معيوبة اقتصادياً.

قراءات

هكذا يدافع دعاة الرأسماليّة عنها *

ريتشارد وولف

كلما ازداد عدد ضحايا الرأسمالية وكثر نقّادها، بلغ التشكيك في هذا النظام الاقتصادي حدّ الرفض. هذا التشكيك يستفزّ المدافعين عن الرأسمالية. فيلجأ هؤلاء إلى إطلاق الأوصاف بقصد تجميل هذا النظام العالمي، ويحاولون صرف الانتقادات عنه. فيذهبون إلى القول بأن الرأسمالية التي يؤيدونها هي جانب محدّد من النظام مثل «السوق الحرة» التي تستقلّ عن التدخل الحكومي إلا بالحدّ الأدنى منه، أو يسالون عما إذا كانت رأسمالية تنافسية بالمطلق، أو رأسمالية «واعية»، أو رأسمالية «عطوفة»، أو أنها تتحلّى بمسؤولية اجتماعية أو تقدمية، أم أن لها صفات أخرى. وللتعمية عن وحشية النظام الرأسمالي، يذهب المدافعون عنه إلى انتقاد بعض صفاته، وقد يذهبون أبعد أيضاً فيصوّرون الرأسمالية على أنها تفتقر إلى بعض الصفات التي يحبونها هم، لذلك هي برأيهم غير حقيقية.

وضع الصفات بهدف التمييز بين أنواع الرأسمالية، يسمح للمدافعين عنها قبول بعض الانتقادات. ويقول هؤلاء، إن هذه الانتقادات تنطبق فقط على أنواع معينة من الرأسمالية التي يرفضونها لمصلحة نوع آخر مفضّل لديهم. وتصبح العيوب التي يذكرها النقاد عيوباً لا تتعلق بالرأسمالية بحدّ ذاتها. وبحثنا هؤلاء بعد ذلك، على تركيز انتباهنا على التحول من النوع القائم من الرأسمالية إلى نوع آخر. فمن خلال التحوّل إلى نوع مختلف من الرأسمالية، ذي صفة مختلفة، سوف تختفي العيوب التي يتحدث عنها النقاد.

بهذا المنطق، يمكن لمحبي رأسمالية «السوق الحرّة»، على سبيل المثال، قبول جميع الانتقادات للرأسمالية القائمة. ويمكنهم أيضاً إدانة عدم المساواة وعدم الاستقرار والظلم. ويوضح هؤلاء أن «نوع» الرأسمالية القائم يفتقر إلى سوق «حرة» بالمطلق بعيدة من أي تدخل حكومي. وهم يحثّون على انتهاج السياسات التي تنقل الاقتصاد من الرأسمالية التي تنظمها الحكومة إلى «السوق الحرّة» التي تشكّل النوع الذي يفضلونه. ويمكن لمناصري النوع «التنافسي» من الرأسمالية، الانضمام إلى نقّاد النوع «الاحتكاري» منها. وهم ينزعون العلل الاجتماعية عن الرأسمالية وينسبونها إلى صفة «الاحتكار».

ويقترح مناصرو الرأسمالية التنافسية الحل التالي: اتخاذ خطوات لمكافحة الاحتكار تمهيداً لتأسيس رأسمالية تنافسية يعتبرونها الأفضل. ويُعتبر دعاة التقدم و«المسؤولية الاجتماعية» من بين المدافعين عن الرأسمالية من خلال استخدام صفات تجميلية لها، فهم يجدون أن الرأسمالية التي يحرّكها هدف واحد هو الربح، هي نوع يسبّب كل العلل الاجتماعية، وأنه يمكن لنوع مختلف من الرأسمالية أن يصحح هذه العلل بإضافة المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف ومعايير أخرى تحقق نتائج أفضل للرأسماليين. ويمثل هذا النوع «المتعاطف» من الرأسمالية العالم الأفضل الذي يبحثون عنه.

وبالنسبة إلى المدافعين، إن وضع الصفات قبل كلمة «الرأسمالية» يزيل الانتقادات عن مفهوم «علاقات الإنتاج»، وهو مفهوم أساسي عند الرأسماليين. فيصبح تركيز التحليل على الصفة وليس على الاسم... هذا الاسم، أي الرأسمالية، هو العلاقة بين صاحب العمل والعامل التي تبني المؤسّسات المنتجة للسلع والخدمات، والتي بدورها تدعم الاقتصاد وبالتالي تحقق التنمية الاجتماعية. وتُعرَّف الرأسمالية، بكيفية تنظيمها للإنتاج. فالعلاقة بين صاحب العمل والعامل هي ما يميزها عن العلاقة بين السيد والعبد في نظام العبودية، أو العلاقة بين اللورد والقنان في نظام الإقطاع، أو الهيكل الاقتصادي لنظام العمل الحر، وما إلى ذلك.

يمكن الجمع بين الصفات الرأسمالية، على طريقة دونالد ترامب، برفع شعار القومية الاقتصادية الذي جعل عنوانه «لنجعل أميركا عظيمة مرّة أخرى». كان بإمكان ترامب، وقد حاول، انتقاد أنواع الرأسمالية، لكونها «معولمة» أو «غير وطنية»، لأنها استعانت بمصادر خارجية ونقلت الإنتاج إلى خارج حدود الولايات المتحدة، ولأنها عزّزت الهجرة إلى أميركا. لذا دعا إلى نوع من الرأسمالية تحت شعار «أميركا أولاً»، ولم يخطر في باله للحظة واحدة انتقاد الرأسمالية بحدّ ذاتها.

يمكن أيضاً دمج استعمال هذه الصفات للدفاع عن الرأسمالية مع «الليبرتارية» (Libertarianism). عندها يمكن لمن ينتقد النوع القائم من الرأسمالية أن يلقي اللوم على تدخلات الحكومة وسياساتها الخاصة بـ: الضرائب، اللوائح، التفويضات، وما إلى ذلك. وتركّز مقترحات سياسة «الليبرتاريين» على تقليل تدخّل الحكومة في الاقتصاد الرأسمالي أو إلغائه. وهدفهم هو تجسيد رأسمالية «السوق الحرة».

في المقابل يركّز «الكينزيون»، وفئات معينة من «الاشتراكيين»، على الصفات البديلة للرأسمالية. غالباً ما تشير انتقاداتهم لأنواع الرأسمالية القائمة، إلى عدم المساواة في الدخل وتوزيع الثروة، وعدم الاستقرار الدوري (cyclical instabilities)، وما إلى ذلك. بالنسبة إلى هؤلاء، تعود هذه المشاكل إلى الإدارة غير الكافية التي تتبعها الحكومة في التعامل مع النظام الاقتصادي، إذ إن التدخلات الحكومية هي في رأيهم قليلة جداً ومقيدة للغاية. ولذلك فإن الكينزيين يروجون لنظام تكون فيه تدخلات السياسات النقدية والمالية الحكومية أساسية، وهذا نوع من الرأسمالية التي تديرها الدولة بمفهوم كلي. ويعتقدون أن ذلك يمثل طريقة للتغلب على مشاكل المركزية والدورية للرأسمالية (بحسب مصطلحات كينز).

من ناحية أخرى، يريد الكينزيون الذين يميلون إلى اليسار، أن تقلّل التدخلات الحكومية من حدّة عدم المساواة في التوزيع الثروة. غالباً ما يطلق هؤلاء على أنفسهم اسم الاشتراكيين (socialists). لكنهم في الواقع يرفقون مع مصطلح الرأسمالية صفات «دولة الرفاهية» أو «الديمقراطية الاجتماعية» أو «النمط الاسكندنافي». كثيرون منهم لا يشكّون ولا يعارضون في علاقة صاحب العمل بالعامل في مكان العمل والتي تُعدّ من أسس الرأسمالية. وهو أمر لا يفعله الكثير من «الشيوعيين» الذين يريدون أن تمتلك الدولة المؤسّسات وتديرها على أساس التمييز بين أرباب العمل والعمال. فإذا احتفظت المؤسّسات بالتنظيم الرأسمالي الأساسي لإنتاج، أي التمييز بين رب العمل والعامل، فإن هذا الاقتصاد يكون نوعاً من الرأسمالية، حتى لو أطلق عليه المدافعون اسم «الاشتراكية» أو «الشيوعية».

أنجال بوليغان ـ المكسيك

لقد حان الوقت لفضح وتحدي جوهر الرأسمالية المتمثل بنظام التمييز بين ارباب العمل والعمال في المؤسسات الخاصة والحكومية

من المهم أن نلاحظ أن هؤلاء الاشتراكيين والشيوعيين، هم كما «الليبرتاريين» و«الكينزيين»، جميعهم يقبلون أن أماكن العمل يجب أن تُنظم على أساس التمييز الرأسمالي بين أصحاب العمل والعمال. وعندما ينحازون إلى شركات تنظمها أو تملكها وتديرها الدولة كنُظم اقتصادية أفضل من الرأسمالية، نادراً ما يشككون في التنظيم الداخلي لتلك الشركات. ويبدو الأمر كما لو أن الطبيعة والتكنولوجيا والتاريخ لا تستطيع أن تفرض أي نظام آخر في مكان العمل غير التمييز بين صاحب العمل والموظف! إن اشتراكيتهم وشيوعيتهم ليستا إلا صفتيْن تميّزانهم عن أنواع مختلفة من الرأسمالية.

لكنّ الاشتراكية والشيوعية، لهما أيضاً مدافعون يعرّفون هذه المصطلحات على أنها تشجّع على نظم مختلفة جذرياً للمؤسسات. فبدلاً من التقسيم الرأسمالي بين أرباب عمل وعمال، يسعى هؤلاء الاشتراكيون والشيوعيون إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على التنظيم الداخلي للشركات. وهذا يعني أن يكون لجميع المشاركين في عمل المؤسسة أصوات متساوية في تحديد ماذا وكيف وأين يحدث الإنتاج وكيف يتم التصرّف به. ومن المثير للاهتمام، أن تجاوز الرأسمالية عملياً موجود في بعض المؤسسات منذ وقت طويل وفي جميع أنحاء العالم. وفي بعض الأحيان، ساعد الاشتراكيون والشيوعيون في إنشاء العمل التعاوني.

تحتاج نقاشاتنا الحالية حول مشاكل مجتمعنا وآفاقه إلى إعادة تصويب الحوار والذهاب إلى ما وراء الصفات المختلفة للرأسمالية. لقد حان الوقت لفضح وتحدّي جوهر الرأسمالية المتمثل بنظام التمييز بين أرباب العمل والعمال في المؤسسات الخاصة والحكومية. نحن بحاجة إلى التخلّي عن المحظورات في مناقشة كيف يجب علينا تنظيم أماكن العمل، حيث يقضي معظم الراشدين حياتهم. ويشكل النظام في مكان العمل المجتمع بعدّة أوجه. وقد توجد دائماً أنظمة مختلفة في مكان العمل، ويمكن أن يساعد التغيير، من طغيان نظام معيّن إلى نظام آخر، في حل المشاكل الاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى تحدي نظام الرأسمالية في أماكن العمل، وليس إلى افتراض حتميته باعتباره سجناً غير معترف به.

النقاشات الدائرة اليوم حول «السوق الحرّة» و «السوق التي تنظمها الدولة»، توازي النقاشات التي دارت في زمن العبودية. الأولى لم تُحسَم بعد، فيما انتهت الثانية بإلغاء العبودية. فكانت النقاشات تدور بين العبودية «القاسية» والعبودية «المتعاطفة». فحاول الأسياد حينها إنقاذ نظام العبودية من خلال تركيز النقاش على الاختيار بين النوعين. ومع ذلك، أدرك الناس في النهاية أن المشكلة لا تتعلق بنوع العبودية الموجودة، إنما هي في أن العبودية نفسها يجب أن تنتهي. كذلك شهدت النقاشات حول النظام الملكي انقساماً بين مؤيدين لوجود مستشارين برلمانيين وبين معارضين لهذه الفكرة. وحاول الملوك تقديم أنواع بديلة من الملكية تحمي بقاء النظام. لكن في النهاية، قرّر الناس أن ما هو مطلوب ليس هذا النوع أو ذاك من الملكية، بل إلغاء النظام الملكي. ويبدو أن النظام الرأسمالي بات يواجه المسار التاريخي نفسه للأنظمة البائدة.

*هذا المقال نُشر في مدوّنة ريتشارد وولف rdwolff.com

كتاب

كلّ ما نراه في قطاع الطاقة الكهربائية اليوم مرتبط بدرجة كبيرة بأثر الإنتاج على احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، أي أثرها على مسار دخول الدولارات إلى لبنان وخروجها منه، وبرغبات زعماء الطوائف. كل المشاريع المرتبطة بإنتاج الكهرباء مباشرة أو باستيرادها، مهما كانت صيغتها التنفيذية سواء عبر الاستثمار العام، أو عبر عقود BOT أو عقود PPP، أو غيرها، واجهت عائقاً مستحكماً وواضحاً يتعلق بالوصول إلى العملات التي باتت شحيحة منذ عام 1997. فيما نسجت المافيا شبكتها في هيكل متصدع ما أدّى إلى زيادة الأكلاف على المستهلكين وعلى المالية العامة. «مولّدات الأحياء تسعّر الكهرباء أكثر بثلاثة أضعاف تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان. كارتل مستوردي النفط يستفيد من شروط في العقود، ومن حصريّة في التلزيمات تسمح بزيادة السعر بنسبة تصل إلى 25% مقابل قبوله تأخير الدفع، مع تلاعب بالجودة يضاعف كلفة الصيانة، فضلاً عن الامتيازات الوهمية التي تحوّلت إلى قنوات نهب». كيف يمكن التملّص من بيت العنكبوت هذا؟ «تفكيك» يجب أن يبدأ من هنا عبر استعادة القدرة على اتخاذ القرار، لا انطلاقاً من مقولة «التفكيك» الرامية إلى فصل الإنتاج والتوزيع والتحصيل

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

الكهرباء: المافيا صامدة في بيت العنكبوت

الطاقة الكهربائية سلعة ضرورية، إنما لها حالياً، تأثير سلبي مزدوج على ميزان المدفوعات أولاً، لجهة كلفة الإنتاج وأثر ارتفاعها على القدرات التصديرية، وثانياً لناحية فاتورة الاستيراد.

لا يتم توفير الكهرباء عبر الشبكة الوطنية إلا لنصف الوقت، فيما 84% من المساكن موصولة بمولدات خاصة للمباني، أو غالباً بمولدات الأحياء التي تقاسم أصحابها المناطق تحت حماية الأحزاب الطائفية، كل حزب في ما يعتبره «منطقته».

تتصدّر الكهرباء بشكل دوري قائمة برامج «الإصلاح» (البنك الدولي، سيدر...) على اعتبار أن ترتيب أوضاع القطاع يمثّل العلاج الشافي لكل مشكلة العجز العام. وغالباً، تكون موضوع اتهامات متبادلة بين زعماء الطوائف، بحيث يدعي البعض أنه مُنِعَ من تأمين الكهرباء على مدار الساعة، بينما يحملهم البعض الآخر مسؤولية شبه كاملة عن الدين العام عبر ربطه بـ«خسائر» مؤسسة كهرباء لبنان.

بالنسبة إلى كثيرين بات وضع الكهرباء في لبنان لغزاً غير مفهوم. لكن التفسير بسيط. يكفي لتبيانه اتباع مسار الأحداث وإدراك عدم وجود قرارات ناتجة عن توجه قطاعي متماسك، وإنما سلسلة من عمليات التكيّف التي تراكمت مفاعيلها. حالة الكهرباء المأساوية هي نتيجة لمآسي النظام الاقتصادي، وليست سببها.

حتى ستينيات القرن الماضي، كان إنتاج الكهرباء وتوزيعها بيد أصحاب امتيازات خاصة. ولم تغطِّ الشبكة سوى المدن ومناطق الاصطياف فقط. أنشئت مؤسسة كهرباء لبنان في الستينيات لإيصال التيار إلى كل المناطق، وهو ما تم تحقيقه بسرعة. وجّهت الحرب ضربة قاسية لمؤسسة كهرباء لبنان. قامت الميليشيات المسيطرة على مواقع الإنتاج أو التحويل بابتزاز المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الأخرى. لم يعد ممكناً تأمين استمرارية التموين بالمحروقات ودورية أعمال الصيانة. سُرقت كابلات النحاس. توقف دفع الفواتير... أدّى انقطاع التيار الكهربائي إلى تركيب البدائل: البطاريات، والمولّدات المنزلية الصغيرة، والمولدات المتوسطة الحجم في المؤسسات، التعليق على أشرطة الشبكة عند حدود منطقتي تقنين للحصول على التيار الكهربائي خلال دورتين.

مع نهاية الحرب أدت الاستثمارات في الإنتاج والتوزيع إلى استعادة التغذية بالطاقة الكهربائية بشكل متواصل بدءاً من عامي 1996 و1997.

حكمت إعادة الإعمار بالوهم السائد في ذلك الوقت حول مستقبل المنطقة ودور لبنان فيها. بالنسبة إلى الكهرباء، اعتُمد خيار توربينات ذات دورة مركبة، وأقيمت في الزهراني (جنوب صيدا)، وفي البداوي (شمال طرابلس)، على مواقع محطتي ومصفاتي النفط المهجورتين اللتين كانت تملكهما شركتا «نفط العراق» (IPC) و«خط النفط العربي» (tapline). صُمّمت التوربينات للعمل على الغاز باعتبار أن «السلام» آتٍ وسيصبح بالإمكان استيراد الغاز من مصر، وهي تعمل أيضاً على المازوت، الديزيل أويل، كمحروق بديل، لكنه أغلى ثمناً من الغاز ومن الفيول أيضاً.

أيضاً حكمت إعادة الإعمار بالعادات الموروثة من الحرب. بعدما تحول قادة الميليشيات إلى «رجال دولة»، فرض كلّ منهم بناء محطات كهرباء في ما بقي يعتبره «منطقته». لذلك، تمت عمليات صيانة لمحطات الطاقة القديمة التي تعمل على الفيول في الزوق (جنوب جونيه) والجية (الشوف)، وبُني معملان صغيران جديدان في بعلبك وفي صور، على أن يجري تزويدهما بالديزل بواسطة الشاحنات. فرضت هذه الخيارات أكلاف إنتاج مرتفعة جداً، لا سيما لناحية الكلفة الحديّة.

تم تعديل التعرفة على فرضية سعر 25 دولاراً لبرميل النفط ومعدل «هدر غير تقني» (أي سرقة التيار) بنسبة 25%. اعتُمدت التعرفة نظاماً تصاعدياً إنما مع رسوم اشتراك ثابتة، ما جعل الكلفة الوسطية بحسب الكميات المستهلكة تتبع شكل (U). فكان وقع التعرفة، وبالتالي وقع الدعم وما سمي بالخسارة، تراجعياً لـ«الفقراء» وتصاعدياً لـ«الأغنياء». وسمحت التعرفة للامتيازات القليلة المتبقية التي توقفت عن الإنتاج، بجني أرباح سهلة توزّع أجزاء منها على الزعامات المحليّة من خلال شراء التيار من مؤسسة كهرباء لبنان بنصف سعر المبيع الذي يتحمله المستهلك النهائي.

كانت نقطة التحول في عام 1997. تعطّلت «عملية السلام» في المنطقة وكذلك نموذج إعادة الإعمار الذي راهن على نجاحها. لم يأتِ الغاز. بل أفلت الدين العام من عقاله. وجفّت احتياطات العملات الأجنبية الصافية لدى مصرف لبنان، وارتفعت مخاطر حصول أزمة مالية.

بدلاً من اعتراف السلطة بفشل رهاناتها التي جعلتها تعتقد أنه يمكنها اعتماد سياسة مالية ونقدية توسّعية ترضي رغبة الاستهلاك لدى الناس عند انتهاء الحرب، وتؤمّن الموارد اللازمة لقادة الميليشيات بشكل خاص، لتنظيم قبضتهم الزبائنية وتجذيرها، اختارت السلطة الإنكار والمكابرة فاعتمدت سياسة تقشفية من دون الاعتراف بها. لجأت إلى ابتداع وهم مالي ونقدي قائم على تمويل احتياطات مصرف لبنان من خلال اقتراض العملات الأجنبية من المصارف التجارية، وبالتالي ابتداع «الدولار اللبناني». في ما خصّ الكهرباء تُرجم ذلك بوقف الاستثمار لتقليل العجز العام، فيما استمرّ الاستهلاك في الارتفاع لكون التعرفة لم تُعدل، وإنما أيضاً، وهذا الأهم بتقنين استيراد الفيول لتقليل عجز الحساب الجاري.

هكذا بدأ تقنين الكهرباء. سرعان ما انتشرت مولّدات الأحياء على نطاق واسع. لم تكن حسابات مصرف لبنان واحتياطاته تتأثر بمشتريات الوقود لتشغيل تلك المولدات، لأن ثمن الاستيراد كان يُدفع من الأصول الخارجية للمصارف. استمر هذا الوضع نحو 20 عاماً. لكن الأمر تغيّر بمجرد استحواذ مصرف لبنان على الأصول الخارجية للمصارف. لم يعد لهذا الترتيب من فائدة. مع انفلات سعر الصرف، كان على مصرف لبنان إنشاء آلية لدعم شراء المشتقات النفطية على أساس سعر 1508 ليرات للدولار. إلى ذلك أدّى انخفاض أسعار النفط العالمية بعد انتشار وباء «كوفيد -19» إلى تقليل كلفة هذا الدعم.

يتم تناول مسألة الكهرباء من ثلاث زوايا، جزئية ومنحرفة:

* تتكبد مؤسّسة كهرباء لبنان خسائر فادحة. هذا صحيح، لكن الخسائر ناتجة بشكل رئيسي من دعم الاستهلاك، وثانوياً من سرقة الطاقة وارتفاع كلفة الإنتاج. الأهم من ذلك، أن كل إيرادات مؤسّسة كهرباء لبنان تحصل بالليرة اللبنانية. فيما كلفة الاستثمارات والمحروقات تُدفع بالعملات الأجنبية من احتياطيات مصرف لبنان مباشرة. الوضع في قطاع الكهرباء هو العكس تماماً لوضع الهاتف الخلوي. فحتى الأزمة كانت إيرادات الهاتف الخلوي تُجمع بالدولار، فيما الأسعار استُبقيت على مستوياتها في مطلع التسعينيات،

> تحت إشراف البنك الدولي، تم تمرير قانون الكهرباء في أعقاب مؤتمر «باريس 2»، وهو يستند إلى مقولة «التفكيك» أي فصل الإنتاج والنقل والتوزيع. أي أن تبقى الشبكة ملكاً للدولة لتؤمّن نقل التيار الكهربائي. في الوقائع، تم تفويض مهمة التوزيع (الوصلات، العدادات، الجباية) لشركات خاصة من دون أن يُحدث ذلك أي تغيير ملموس

فأصبحت الأعلى في العالم مع إمكانية شبه معدومة للتهرّب من دفع الفواتير، ما سمح بفرض اقتطاعات شبه ضريبية وبإدخال عملات أجنبية إلى مصرف لبنان. اللافت أن أي تعديل جدّي لم يحصل في الحالتين على التعرفات الاسمية، تخوّفاً من إثارة جدل سياسي واجتماعي وانسجاماً مع منطق الهروب من القرار. تحت إشراف البنك الدولي، تم تمرير قانون الكهرباء في أعقاب مؤتمر «باريس 2»، وهو يستند إلى مقولة «التفكيك» أي فصل الإنتاج والنقل والتوزيع. تبقى الشبكة ملكاً للدولة لتؤمّن نقل التيار الكهربائي. في الوقائع، تم تفويض مهمة التوزيع (الوصلات، العدادات، الجباية) لشركات خاصة من دون أن يُحدث ذلك أي تغيير ملموس.

كلفة الإنتاج مرتفعة بشكل خاص. تم اقتراح عدد لا يحصى من المشاريع بعضها مرتبط بنوع الوقود من فحم وغاز وفيول ونفايات للتوربينات ومن مازوت للمولدات، وبعضها متعلق بالاتصال بالشبكات المناطقية لاستجرار الطاقة (وهو ما يحدث بالفعل من سوريا)، وبعضها مرتبط بمصادر الوقود كاستجرار الغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب (تنطلق من مصر مروراً بالأردن وسوريا وصولاً إلى شمال لبنان، وقد وقعت اتفاقيات منذ عام 2008، لكن الولايات المتحدة تمنع نقل الغاز عبره بسبب العقوبات المفروضة على سوريا)، أو استيراد الغاز السائل بحراً (مع معامل إعادة التغويز على اليابسة أو العائمة على سفن مستأجرة، إلا أن زعماء الطوائف اختلفوا على مواقع المصانع وانتهوا باقتراح إنشاء 3 مصانع على خطّ ساحلي بطول 200 كيلومتر) ناهيك عن انتظار اكتشاف النفط أو الغاز في البحر.

كل هذه المشاريع، مهما كانت صيغتها التنفيذية، سواء عبر الاستثمار العام، عبر عقود البناء والتشغيل والانتقال (BOT) أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، أو غيرها، واجهت عائقاً مستحكماً وواضحاً منذ اللحظة الأولى وهو عجز الحسابات الخارجية. الطبيعة الرأسمالية الكثيفة للإنتاج (يطالب الممولون بضمانات العملات الأجنبية لاستيفاء ديونهم أو لاستهلاك استثماراتهم، سواء حصل إنتاج أم لا، أي سواء موّل مصرف لبنان استيراد الوقود أم لا)، والحصّة الطاغية لقيمة الوقود المستوردة من مجمل الأكلاف، تفرضان تخصيص العملات الأجنبية التي باتت شحيحة منذ عام 1997، والتي افتُقدت منذ الأزمة. وهذا ما دفع إلى استئجار بواخر تركية ترسو في البحر مقابل معامل مؤسسة كهرباء لبنان.

* نسجت المافيا شبكتها في الهيكل المتصدع. استفادت من الفشل والقصور اللذين يحكمان أداء القطاع، ترسّخت مجموعة من المصالح الخاصة سواء لناحية تأمين التيار الكهربائي أو العملات الأجنبية، ما أدى إلى زيادة الأكلاف على المستهلكين وعلى المالية العامة. مولّدات الأحياء تسعّر الكهرباء أكثر بثلاثة أضعاف تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان. كارتل مستوردي النفط يستفيد من شروط في العقود، ومن حصريّة في التلزيمات تسمح بزيادة السعر بنسبة تصل إلى 25% مقابل قبوله تأخير الدفع، مع تلاعب بالجودة يضاعف كلفة الصيانة، فضلاً عن الامتيازات الوهمية التي تحوّلت إلى قنوات نهب.

سواء بسبب التجاهل، عن سذاجة أو عن غرض، للمعطيات الواقعية (الكلفة الحقيقية للطاقة الناتجة عن الفاتورة المزدوجة من الشبكة العامة والمولدات، أو الأكلاف الإضافية الناتجة عن تشتت مواقع الإنتاج، أو الوفور المفترضة من نقل التيار الكهربائي على المستوى الوطني وعلى المستوى المناطقي وأيضاً مقارنة بنقل الوقود) أو بسبب الارتباك التلقائي أو المناور، حيال الخيارات والقطاعات الفعلية (التأثير على الحسابات العامة والحسابات الخارجية، والعلاقات بينهما، فضلاً عن الأثر البيئي المدمّر) أو بسبب تجزئة المقاربات (بين مقاربة تقنية وأخرى محاسبية، منفصلتين عن اعتبارات إعادة التوزيع والسياسة الصناعية)... تبقى النقطة المركزية هي عدم القدرة على اتخاذ القرار.

كون القرارات صعبة ولا تخلو من المخاطرة لا يعفي بأي شكل من الأشكال من موجب حسمها ولا يجيز استدامة حالة نشأت تحت التأثير المشترك لرهانات قديمة غير موفقة، ولاضطرابات إقليمية مستمرة تفرض درجة عالية من انعدام اليقين، ولمصالح مافياوية ترسخت في مختلف حلقات السلسلة.

تتمحور القرارات التي نرى من الواجب اتخاذها حول ركنين:

1. تنظيم الاستهلاك من خلال التعريفات وأحكام مالية مكملة تجمع الضرائب والإعفاءات والدعم، من أجل:
- تقليل الاستهلاك وخصوصاً خلال ساعات الذروة (التدفئة الشمسية، عزل المباني، اختيار الأجهزة المنزلية والصناعية، وغيرها...).
- جعل كلفة الاستهلاك المنزلي تصاعدية فعلاً وبشدة.
- الحدّ ما أمكن من كلفة الطاقة للأنشطة الإنتاجية بحسب حجم قيمتها المضافة، وصافي صادراتها، وعديد الوظائف التي تؤمنها.

لكي تؤتي هذه التدابير التأثيرات المرجوة منها، من الضروري تركيب عدادات تتلاءم مع صيغ تكييف الأسعار، ووضع اليد على المنتجين غير القانونيين. تجدر الإشارة إلى أن الكلفة المنخفضة جداً للطاقة في العديد من دول المنطقة واتفاقيات التجارة الحرّة العربية، ساهمتا عملياً بتدمير فروع من الأنشطة الصناعية كانت تعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقة (مثل الزجاج والألمنيوم وغيرهما) يجب أن يكون هذا الإجراء مصحوباً بسياسة لإعادة التنظيم الصناعي تقضي بنقل حلقات الإنتاج ذات الاستهلاك العالي للطاقة إلى البلدان حيث كلفة الطاقة منخفضة. ويجب أن يتواكب أيضاً مع مفاوضات سياسية على المستوى الإقليمي (مصر ودول الخليج...) تأخذ في الاعتبار المصارف المتبادلة لجهة التموين والتنويع والتجارة وموازين القوى.

2. تنويع أنماط إنتاج الطاقة للتخفيف من المخاطر التكنولوجية (التطوّر السريع لكلفة الإنتاج من الرياح أو الخلايات الكهروضوئية)، وكذلك الاقتصادية (تقلبات أسعار الوقود أو حتى اكتشاف حقول نفط وغاز) أو السياسة (موثوقية شبكات نقل التيار الكهرائي أو الوقود) بدلاً من تأجيل الخيارات باستمرار والانتهاء دائماً مع حلول مؤقتة. يجب أن تأخذ هذه الخيارات في الاعتبار الاختلافات الهيكلية المرتبطة بكل تقنية، سواء لجهة مرونة وانتظام الإنتاج (والميزة هنا لتقنيات الاحتراق) مقارنة بالوزن النسبي للاستثمار ونفقات التشغيل (وتأثيرها المتفاوت عبر الزمن على الحسابات الخارجية). في ضوء هذا الاعتبار الأخير فقط يمكن مقارنة الشروط القانونية والمالية من دون هواجس.